

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

الأبعاد الإستراتيجية لمصالح إيران ودورها الإقليمي في منطقة الخليج

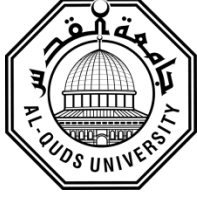
2013 - 2003

محمد يوسف أحمد ربيع

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1434هـ / 2013 م



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

الأبعاد الإستراتيجية لمصالح إيران ودورها الإقليمي في منطقة الخليج

2013 – 2003

محمد يوسف أحمد ربيع

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1434هـ / 2013 م

الأبعاد الإستراتيجية لمصالح إيران ودورها الإقليمي في منطقة الخليج

2013 – 2003

إعداد

محمد يوسف أحمد ربيع

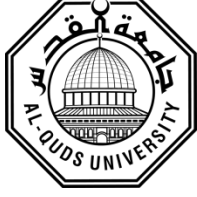
بكالوريوس علوم سياسية – جامعة القدس /القدس

إشراف الدكتور عبد المجيد سويلم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير لبرنامج الدراسات العربية من معهد
الدراسات الإقليمية، كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

القدس – فلسطين

1434هـ – 2013 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية / برنامج الماجستير في الدراسات العربية

إجازة الرسالة

الأبعاد الإستراتيجية لمصالح إيران ودورها الإقليمي في منطقة الخليج 2003 – 2013

اسم الطالب : محمد يوسف أحمد ربيع

الرقم الجامعي : 21012834

المشرف : الدكتور عبد المجيد سويلم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ : 27 / 4 / 2014 م من قبل لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم

1 - رئيس لجنة المناقشة : د. عبد المجيد سويلم التوقيع

2 - الممتحن الداخلي : د. أحمد أبو دية التوقيع

3 - الممتحن الخارجي : د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم التوقيع

القدس - فلسطين

1434هـ - 2013 م

الإهداء

إلى الأكرم منا جميعاً..... شهداء فلسطين

إلى من حملتني وأرضعتني الحب والحنان..... أمي الحنونة

إلى من شاركتني حياتي وتحملت مشاقها بخلوها ومرها رفيقةً دربي..... زوجتي الغالية هدى

إلى من هم سندي وفلذات كبدي أبنائي..... أسامة..... وائل..... وخميس

إلى من هن أعلى ما أملك في حياتي بناتي..... آية..... وسارة

إلى من لا تقل معزتها عن بناتي سيدة الصون والعفاف زوجة ابني..... منار

إلى من هي معطرة بعطر الورد ورائحتها تفوح عطراً قبل ولادتها..... حفيدتي..... جوري

الباحث

إقرار:

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي معهد أو جامعة.

التوقيع

محمد يوسف أحمد ربيع

التاريخ : / / 2014 م.

شكر وتقدير

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس " رواه أحمد والترمذي وأبو داود

أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم وقدم لي يد العون في هذا العمل المتواضع وأخص بالشكر والتقدير:

الدكتور: عبد المجيد سويلم

الذي أشرف على هذه الدراسة مقدما لي كل الدعم والنصح والإرشاد، والشكر موصول إلى كل من أعضاء لجنة المناقشة الدكتور : عبد الرحمن الحاج ابراهيم، والدكتور : أحمد أبو دية، لما قدموه من مراجعة ونقد بناء لإثراء هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى من دعمني معنويا لأكمل دراستي ابني البار أسامة ربيع، كما أشكر كل من كان له فضل عليّ بعد الله، لأستمر في هذا العمل وأخص بالذكر الدكتورة : رانية المهدي لما قدمته لي من معلومات ووقت، ولا أنسى بهذا الشكر كل من ساهم في مساندتي ودعمي سواء دعما ماديا أو معنويا، لإتمام هذه الدراسة لهم مني كل الشكر والتقدير.

الباحث

المخلص :

تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على ماهية الأبعاد الإستراتيجية لمصالح إيران ودورها الإقليمي في منطقة الخليج، والتعرف على أهمية هذه المنطقة بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية، في ظل المتغيرات التي حصلت في العقد ونيف من القرن الحالي.

وتتطلب الدراسة من مبررات عديدة منها، دور إيران المتزايد في منطقة الخليج العربي وتأثيره عليها بشكل خاص، ودول الإقليم بشكل عام، إضافة إلى اللعب على دور المنافسة على المكانة الإقليمية، منافسة بذلك دولة تركيا وإسرائيل، ومحاولة إيران تصدير فكرها الشيعي للمنطقة، والعمل على تطوير برنامجها النووي بقصد امتلاكه، وكذلك إصرار إيران رفضها الكيان الإسرائيلي رفضها كل عمليات السلام التي وقعت بين إسرائيل والدول العربية بشكل عام، والفلسطينيين بشكل خاص، منافسة الولايات المتحدة والدول الطامعة على منطقة الخليج، لما فيها من خيرات معدنية وخصوصا النفط والغاز.

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية منطقة الخليج لإيران، نظرا لأهميتها الإستراتيجية وموقعها الجيوسياسي المتميز، وإظهار مدى علاقات إيران بدول الخليج العربي وعلاقات التأثير بينهما، إضافة إلى التعرف على مصالح إيران الإستراتيجية في المنطقة، سواء كانت هذه المصالح اقتصادية، أو سياسية، أو أيديولوجية فكرية.

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساسي في هذه الدراسة، والمنهج التاريخي بشكل جزئي، حيث تم الإعتماد على العديد من أدوات البحث، بالرجوع إلى المصادر والمراجع والكتب، إضافة إلى الصحف والمجلات، والمواقع الالكترونية، وغيرها من الأدوات الأخرى.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن منطقة الخليج محط أنظار دول العالم ككل، فهي كانت وما تزال عرضة للدول الإستعمارية، فقد تكالبت عليها الكثير من الدول الاستعمارية ابتداءً من

البرتغال وهولندا، ومرورا بفرنسا وبريطانيا، إلى أن وصلت المنافسة على هذه المنطقة الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم السماح لأي كيان منافستها بذلك، وخصوصا الجمهورية الإيرانية الإسلامية.

كما توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن أن ينتقص من دور إيران وأهميتها في المنطقة، لعدة اعتبارات منها: مساحتها الشاسعة، وعدد سكانها المتزايد، وبرنامجها النووي، إضافة إلى تحكمها بأهم ممر مائي في العالم، حيث استخدمت هذه الأدوات وعملت على توظيفها لكسب دور إقليمي لها في المنطقة، مما أثر سلبا على علاقاتها بدول منطقة الخليج العربي بشكل خاص، والمنطقة بشكل عام.

وأخيراً توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من التغيير في السياسة الإيرانية ما بين سياسة متشددة ومتصلبة، إلى سياسة لينة وبراغماتية، ما هي إلا وسيلة لخدمة مصالحها وأهدافها في المنطقة، سواء كانت هذه المصالح أيديولوجية فكرية، أو سياسية أمنية، أو اقتصادية، من أجل أن تتبوأ مكانة ودور إقليمي على وجه الخصوص في منطقة الخليج العربي.

Strategic Dimensions of Iran's Interests and its regional role in the Gulf Area

Student: Mohammad Yousef Rabee

Supervisor: Dr. Abdel Majeed Swelem

Abstract

This study investigates the nature of Iran's interests in the Gulf region, and seeks to shed light on the importance of these interests for the Islamic Republic of Iran in light of changes that have occurred in the region in the last two decades of the century.

Most of the justifications for the study are based on the growing role of Iran in the Persian Gulf, and its impact upon Iran and the countries of the region. In addition to competing with other regional powers, such as Turkey and Israel, over influence on the regional stature. The study will examine Iran's attempt to export Shiite ideology, work on the development of its nuclear program and its rejection of the peace process between Israel and the Arab States in general, and the Palestinians in specific. In addition to competing with the US and other countries with interests in the Gulf area, over recourses the most important of which is oil.

This research primarily used the analytical, descriptive and historical methods, and in part used a historical approach. This research also depended on many research tools, by using recourses, books in additions to newspapers and magazines, websites and other tools.

The study concluded that: The Gulf region is at the center of attention of the world as a whole, it was and still is prone to colonial ambitions, since through history and starting from Portugal, Netherlands, France and Britain and ending with the United States which does not allow any country to control the Gulf region especially Iran.

The study also found that there are many contributing factors as to why Iran's role can not be undermined. Among these are, the vast area of the country, its increasing population, its nuclear program, in addition to its control of one the world's most important sea routes. This also has negatively affected its relations with the countries of the Gulf region especially, and the area more generally.

Finally, the study found that in spite of the adaptation and development of the Iranian policies from strictness to pragmatism, it is merely but a tool to serve its interests and goal in the region, whether these interests are ideological, political security, or economical for Iran to eventually gain a status as well as a regional role especially in the Gulf region.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

المقدمة

بعد نجاح الثورة الإيرانية الخمينية ونجاح فكرها الشيعي، وبعد القضاء على نظام الشاه محمد رضا البهلوي الملكي، أصبح يطلق عليها الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وبات لديها برنامج فكري طالما كانت تطمح لتحقيقه وتصديره خارج الجمهورية، خاصة في منطقة الخليج، نظراً لنسبة المواطنين الشيعة الموجودين في دولها، ومحاولة البدء في تطبيق هذا البرنامج وهذا الفكر بُعيد احتلالها واستيلائها على الجزر الإماراتية الثلاث، "طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وجزيرة أبوموسى" بعقد من الزمن.

وما أن باشرت إيران بتنفيذ مخططاتها تجاه المنطقة، واجهت حرب ضروس مع دولة العراق استنزفتها لعدة سنوات؛ لذا كانت هذه الحرب فرصة قوية تم استغلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لصالحها، وتخلصها من دولتين لهما ثقلهما في المنطقة دون منافس، بدعم وتمويل الدولتين بالسلاح والعتاد، ومساندتهما كل على حدى، من أجل تحقيق هذه المصالح وهذه المطامع.

ومع انتهاء الحرب مباشرة بين الدولتين، تم احتلال دولة الكويت من قبل العراق في حينه، كما أنه على المستوى العالمي انتهت الحرب الباردة بين قطبين عالميين بانهيار قطب من الثنائية وهو الاتحاد السوفييتي سابقاً، ولم يبق أي من المنافسين الدوليين في ظل هذه المتغيرات سواء على المستوى الإقليمي، أو على المستوى العالمي لأمريكا، بحيث أصبح العالم ذا قطب واحد، ونظماً دولياً واحداً، متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية.

فنظراً لتلك المتغيرات الدولية التي حصلت في الفترة ذاتها، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية احتلال العراق لدولة الكويت ذريعة، لإقناع دول أوروبا الغربية خاصة ودول العالم عامة، بأنه لا بد من تحرير الكويت من أيدي العراقيين، بحجة الاعتداء على سيادة كيان دولي متمثل بدولة الكويت، ومخالفة دولة العراق القوانين الدولية التي تنص على عدم الاعتداء على الدول المجاورة، واحترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وبسبب تلك المخالفات التي تم على إثرها غزو أمريكا العراق، وإسقاط نظامه المتمثل بشخص الرئيس صدام حسين، بمساعدة وتحالف بعض الدول العربية وإيران مع أمريكا، وقيامهما على توفير مناخ مناسب للقواعد الأمريكية سواء البرية والبحرية منها أو الجوية، لذلك الأراضي العراقية وإسقاط نظامه، وقد تم لهم ذلك.

كل هذه الأحداث كانت تصب في مصلحة إيران الإستراتيجية، ربما بغير قصد، وبغير تخطيط وعلم، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا تم استغلال هذا الوضع من قبل الإيرانيين؛ لتمرير مخططاتهم وركائزهم التي ارتكزوا عليها إبان الثورة الإيرانية الإسلامية، ومحاولة نقلها إلى دول عديدة عربية وغير عربية، وقيامهم بدعم التفجيرات وتحريض الخلايا النائمة في المنطقة ضد أنظمتها هذا من ناحية¹، ومن ناحية أخرى فقد كانت تسعى جاهدة للعمل على تطوير برنامجها النووي والاستفادة من هذه الخطوة، أسوة بغيرها من الدول التي سبقتها وعملت على تطويره وامتلاكه.

لذلك سوف تتناول الدراسة الأهمية الاستراتيجية التي تتميز بها منطقة الخليج العربي، لما تتمتع به من موقع جغرافي إستراتيجي هام يطل على أهم المسطحات المائية في العالم، علاوة على أن منطقة الخليج تربط بين أوروبا والشرق في آسيا والأجزاء الشرقية لقارة إفريقيا عن طريق قناة السويس، إضافة إلى ما تزخر به أرضها من ثروات نفطية هائلة، كون المنطقة تتمتع بأكبر مخزون نفطي على مستوى العالم، وبما أن إيران دولة من الدول التي تقع على الخليج العربي، سوف تتناول الدراسة أهميتها الإقليمية في المنطقة، خاصة بعد العمل على برنامجها النووي ومحاولة تطويره والتلويح بخطرته؛ وذلك من أجل تكريس دورها الإقليمي بعدما تم التخلص من دولة العراق المنافسة لها، واحتلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تتناول الدراسة علاقات إيران في منطقة الشرق الأوسط ومدى تأثير هذه العلاقات، سواء في منطقة الخليج العربي، أو مع الدول العربية، أو مع دول الجوار والعالم بشكل عام. ويدور موضوع الدراسة حول الأهداف والمصالح الإستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج، ومنها الأهداف والمصالح الاقتصادية، والأهداف والمصالح السياسية، والأهداف الأيديولوجية الفكرية.

¹ - http://www.albasrah.net/ar_articles_2010/1010/yasin_281010.htm وانظر أيضا : <http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=75307>

مبررات الدراسة

لكل دراسة مبرراتها التي لا بد لأي دارس أن يقف عليها ومن مبررات هذه الدراسة :

- 1- دور إيران المتزايد، وتأثيره في منطقة الخليج العربي بصفة خاصة، والوطن العربي ودول المنطقة بصفة عامة.
- 2- التنافس الإيراني الإسرائيلي التركي على منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة إيران إثبات وجودها ومكانتها إقليمياً.
- 3- تمسك إيران بموقفها الرافض لإسرائيل، وتمسكها بموقفها الرافض لعملية السلام، معتبرة إسرائيل كيان غاصب محتل أراضي مقدسة هي لجميع المسلمين، وهي من الدول الإسلامية التي تقع عليها مسؤولية تحريرها من هذا الغاصب، مهددة بذلك هذا الكيان وأمنه كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية، هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى منافسة الولايات المتحدة والدول الطامعة الأخرى على منطقة الخليج العربي، لما فيه من ثروات وخصوصا النفط والغاز.
- 4- محاولة تصدير الثورة الإيرانية إلى منطقة الخليج، بعد نجاحها، منافسة بذلك المملكة السعودية أكبر دولة إسلامية عربية بمذهبها السني، في محاولة لتكريس كيانات شيعية موازية
- 5- دعمها المطلق لحزب الله في لبنان، وعلاقتها الإستراتيجية مع سوريا على الرغم من الخلاف الأيديولوجي بينهما، حيث العلمانية السورية والحكم الديني الإيراني، دون إغفال تعاطف إيران مع الأقلية العلوية الحاكمة، وقيامها أيضا بدعم حركة المقاومة الإسلامية - حماس - ، والجهاد في غزة ضد الاحتلال الإسرائيلي في إطار اثبات دورها الإقليمي.

أهمية الدراسة

- 1- تتبثق أهمية الدراسة من خلال معالجتها لواقع دولة من أكبر الدول المؤثرة في الشرق الأوسط من ناحية الكم البشري والمساحة الشاسعة، إذ يبلغ عدد سكانها حوالي 75 مليون نسمة، وتبلغ مساحتها حوالي 1.648195 كيلو متر مربع.

2- تحكم إيران وتهديدها بإغلاق مضيق هرمز أحد أهم وأخطر الممرات البحرية في العالم، وبحكم موقعها الجغرافي المتميز بجانب سلطنة عمان، حيث إنّ هذا الممر يوصل المنطقة بالعالم الغربي، وبالقارات الأخرى، وهو أحد الممرات العالمية لتجارة النفط والغاز.

3- التخوف من المد الشيوعي في منطقة الخليج؛ وذلك لوجود نسبة عالية من المواطنين الشيعة فيه، ومحاولة إيران التأثير عليهم واستخدامهم في إطار استراتيجيتها للتأثير في المنطقة.

4- محاولة إيران الظهور أمام العالم الغربي كدولة لا يمكن تجاهلها نظراً لمكانتها الإقليمية، وقد يكون البرنامج النووي الإيراني أحد الأدوات الإيرانية الفعالة على هذا الصعيد.

5- تأثر بعض القادة من الدول العربية بسياسة إيران بعد نجاح الثورة الإيرانية، واعتبارها النموذج الأمثل، ومحاكاة هذه الثورة في كثير من الدول العربية، خصوصاً الدول التي تربطها بإيران وشائج التاريخ والثقافة.

6- منطقة الخليج من أهم وأميز البؤر الإستراتيجية في منطقة الوطن العربي، لما فيها من مخزون نفطي واحتياط على مستوى العالم.

أهداف الدراسة

الهدف من الدراسة يتمثل في التعرف على ما هية المصالح الإستراتيجية التي تسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتحقيقها في منطقة الخليج، بحيث يود الباحث :

1- أن يبين أهمية إيران الإستراتيجية في منطقة الخليج، خاصة موقعها الجيوسياسي المتميز، وأهمية دول منطقة الخليج العربية، نظراً للإكتشافات والمخزونات النفطية وارتباط مصير المنطقة بتلك الموارد.

2- أن يتم التعرف على مدى العلاقات الإيرانية بدول الخليج العربي، وعلاقات التأثير بينهما.

3- أن يتم التعرف على مصالح إيران الإستراتيجية في منطقة الخليج، سواء كانت مصالح إقتصادية، أو سياسية، أو مصالح أيديولوجية فكرية.

4- التعرف على قضية المد الشيعي في المنطقة بشتى طرقها؛ وذلك نظراً لما تثيره هذه المنطقة من حساسيات فكرية وسياسية خاصة.

مشكلة الدراسة

من خلال ما تقدم سابقاً وطرح في إطار الهدف العام للدراسة فإن مشكلة الدراسة التي يحاول الباحث معالجتها هي:

ما هي المصالح الإستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج في ظل التغيرات التي حصلت في العقدين الماضيين، وعلاقات التأثير المتبادل ما بين مختلف هذه المصالح على المستويات المختلفة ؟

الأسئلة الفرعية

على أساس هذه الإشكالية يمكن طرح بعض من التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما أثر هذه المصالح على علاقاتها في المنطقة من النواحي الإقتصادية، والسياسية، والاجتماعية؟

2- ما هي الإستراتيجية التي تتخذها إيران تجاه المنطقة لتحقيق هذه المصالح والاستفادة منها؟

3- هل أثرت هذه المصالح على الحياة السياسية والعسكرية والاجتماعية الإيرانية؟

فرضيات الدراسة

* هناك علاقة إيجابية بين مصالح إيران الإستراتيجية في منطقة الخليج وربطها بسياساتها الداخلية والخارجية لضمان هذه المصالح.

* هناك علاقة إيجابية في تعزيز فكر إيران الشيعي في المنطقة، وتغذية ونشر هذا الفكر خارج المنطقة أيضاً.

* هناك علاقة إيجابية بين تطوير إيران برنامجها النووي، واستخدامه كورقة رابحة في تكريس دورها الإقليمي والعالمي.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية :

تبحث هذه الدراسة في الدور الإقليمي لإيران والمصالح الإستراتيجية الإيرانية ما بين عامي 2003-2013 ابتداء من انهيار الجيش العراقي في عام 2003، وإبقاء إيران دون منافس قوي، مما أضعف العالم العربي، وغيب المشروع العربي وأعطى إيران فرصة التدخل في شؤون المنطقة والتأثير في مسارها، مستخدمة البرنامج النووي لفرض وقائع جديدة في هذه المنطقة. تم العمل على هذا الجزء من الدراسة أثناء الفصل الثاني من السنة الدراسية 2012-2013.

الحدود المكانية :

حدود جغرافية للدراسة : الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومنطقة الخليج العربي .

منهج الدراسة :

من خلال مراجعة الباحث لأدبيات الدراسة وتطبيق مناهج البحث العلمي عليها، فقد رأى الباحث المنهج الأنسب لهذه الدراسة، هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على ملاحظة الواقع السياسي وتبويب بياناته بهدف تقديم صورة وصفية لهذا الواقع وتحليله، بالإضافة إلى الميل إلى المنهج التاريخي بشكل جزئي؛ لما فيه من سرد للأحداث، وكيفية الوصول لهذه الحقبة من الزمن، وتطوير الأحداث فيها.

الفصل الثاني

مقدمة

الإطار النظري والدراسات السابقة.

المبحث الأول : الإستراتيجية : الأهداف والمصالح.

المطلب الأول : مفهوم الإستراتيجية.

المطلب الثاني : الأهداف والمصالح.

المبحث الثاني : محددات وأدوات الإستراتيجية وأدواتها.

المطلب الأول : محددات الإستراتيجية وأدواتها.

المطلب الثاني : نماذج من الإستراتيجية الدولية.

الفصل الثاني

مقدمة

إنّ معظم الدول تعتمد النظرية الواقعية في سياساتها، كونها تربط هذه السياسات والعلاقات بعضها ببعض، إذ ترتكز هذه النظرية على مبدأ المصلحة الذاتية، والمنفعة المرتبطة بمفهوم السلطة والقوة؛ وذلك لاعتمادها على العقل لا على العاطفة، كالنظرية المثالية التي سبقتها².

ظهرت الواقعية في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، مرافقة للتطورات والتغيرات التي حدثت في ذلك الوقت، من حرب عالمية ثانية كانت قد توجتُ نتيجتها دولتان عظيمتان قسمتا العالم إلى معسكرين، شرقي وغربي، وقد دامت مع هاتين الدولتين حرب عرفت بالحرب الباردة لعدة عقود، انتهت بانتهاء أحد القطبين العظميين، وبقاء نظام عالمي عرف باسم نظام أحادي القطبية، فالواقعية تعتبر نفسها من أكثر النظريات اتصالاً بالواقع الدولي.

من أنصار هذه النظرية مؤسسها "هانز مورجانتو" الذي اعتبرها في تحليله أنها تعتمد على فكرة المصلحة Interest، وفكرة القوة Power، أي أنها صراع ما بين الدول نحو زيادة واستغلال هذه القوة وتكيفها حسب مصالحها القومية التي يمكن إجمالها حسب موغانثو إلى ثلاثة مصالح هي :

- مصلحة البقاء : أي محافظة الدولة على كيائها من أي عدوان خارجي، وأيضاً المحافظة على سيادتها كونها موجودة مادياً ولا يتم إلغاؤها.

- مصلحة تعظيم القوى العسكرية : كون الأداة العسكرية هي أداة الدولة الأساسية في الدفاع عن نفسها من الطامعين.

- مصلحة تعظيم القوى السياسية : من خلال الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات الدولية؛ لأن الأساس المادي هو الأساس الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوى العسكرية.

² - دورثي، جيمس وبالسغراف روبرت "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة الدكتور وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985، 59-60.

وترى المدرسة الواقعية أن سلوكيات الدول يحكمها البحث عن مصادر القوة، وينظر أيضا إلى أن النظام الدولي تحكمه قوانين، وأعراف غير ملزمة؛ لذا فإن سعي الدول لامتلاك القوة يكون سببا للصراع فيما بينهما.

يرى مورجانتو أن السياسة محكومة بقوانين موضوعية من الطبيعة الإنسانية، وأن القوة علاقة نفسية بين من يمارسونها، وبين من تمارس ضدهم، فهي تمنح من يملكها السيطرة عن طريق النفوذ الذي يمارس إما بأسلوب الأمر، أو التهديد، أو الإقناع، فالدول دائما تؤكد على بناء مؤسساتها العسكرية، وتهتم بهذه المنشآت؛ لأنها تعني لديهم القدرة على خوض غمار أي حرب تفرض عليها؛ لذا يجب عليها زيادة قوتها والحفاظ على هذه الزيادة، فالقوة هي أساس نشأة الدولة والتي تحتاج إليها من أجل فرض سيادتها، وسيطرتها سواء في الداخل أو في الخارج.

تؤمن الواقعية أيضا بفكرة المصلحة التي هي جوهر السياسة، فهي لا تتأثر أيضا بالظروف الزمانية أو المكانية، فقد استعمل مورجانتو مصطلح المصلحة القومية معتبرا إياها المقياس الدائم الذي يمكن أن يكون على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي؛ لذا حدد مورجانتو ثلاثة أنواع من المصالح بين الدول وهي³ :

1 - المصالح المتطابقة : وهي التي تجمع بين وحدتين دوليتين أو أكثر في المصالح التالية وهي :

المصالح الأولية ، المصالح الثانوية، المصالح الدائمة، المصالح المتغيرة، والمصالح العامة، وأخيرا المصالح الخاصة.

2 - المصالح المترابطة أو المتكاملة : وإن لم تكن متطابقة ومختلفة المصالح بين الدولتين ولكنها تلتقي مع حدث أو قضية دائمة، وهي المصالح المكملة بين الدول مثل.

3 - المصالح المتناقضة والمتصارعة : وهي المصالح غير الثابتة في بيئة دولية إلى مصالح مترابطة أو متطابقة بينهما.

³ - سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للنشر، ط3، 2006، ص95-96.

الإطار النظري

المبحث الأول :

الإستراتيجية : الأهداف والمصالح

المطلب الأول : مفهوم الإستراتيجية

الإستراتيجية مفهوم واسع، ومجالاتها كثيرة، وتعريفاتها متعددة، فقد كتب فيها كثير من المعنيين، والمختصين في هذا الحقل من الدراسة كونها تهتم بسياسات الدول، وطبيعة علاقاتها ببعضها البعض منذ القدم، فقد كانت قديماً تهتم بالعلاقات الخارجية وحفاظ الدول على أمنها أولاً دون الاكتراث لوضعها الداخلي وبينئتها الداخلية المحلية. وفي الدولة القومية كان جل اهتمامها بالمصالح القومية والوطنية وتعزيزها، لكن حينما أصبح العالم قرية صغيرة بفعل العولمة، وما آلت إليها من إفرازات، منها ما يسمى بالحرب على الإرهاب، والاقتصاد العالمي، والهيمنة على الدول الأقل مكانة من الدول العظمى أصبحت الإستراتيجية أكثر وضوحاً مما كانت عليه في الماضي.

لقد تم تداول كلمة الإستراتيجية من ساسة، واقتصاديين، وإداريين، ومتقنين، ولكن كثيراً من الذين يرددونها ويتداولونها وتحديداً الشعوب وعامة الناس يجهلون معناها الحقيقي. فهذه الكلمة الأكثر شيوعاً وخصوصاً عند ذوي الخبرة والمعرفة لها ولأهميتها؛ لذلك سوف يلجأ الباحث في دراسته إلى بعض التعريفات لهذا المصطلح من قبل بعض المفكرين والمختصين، لغايات هذه الدراسة.

أصل كلمة الإستراتيجية يونانية اشتقت من كلمة "strategy" ومعناها الحرفي " قائد "، وكانت أيضاً تعني " فن قيادة القوات "4، وقد مرت هذه الكلمة وتناقلت من جيل إلى آخر، على مر العصور والقرون الماضية، فقد عرفها "ليدل هارت" أنها، " فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف سياسي"5. أما "كلاوزفيتز" فقد عرفها بأنها، " استخدام الاشتباك وسيلة للوصول إلى غايات الحرب، أو الأهداف التي شنت الحرب من أجلها"6، وعرف "بوفر" الإستراتيجية بأنها " فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة

4 - عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي، 2006، ط1، ص18.

5- ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1967م، ص399.

6 - كلاوزفيتز، عن الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ترجمة سليم شاكر الإمامي، ص175-245، بيروت، 1997م.

⁷، كما عرفها " سوكولوفسكي " أنها " تمثل مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح دفاعاً عن مصالح طبقة محدودة"⁸، إذاً الإستراتيجية كلمة تستخدم للدلالة على الهدف الذي ينشده الفعل. فكل فعل أو حركة تتوخى تحقيق هدف معين أو أهداف محددة يطلق عليها مجازاً استراتيجية⁹. أما الإستراتيجية بمعناها الشامل في إطار العلاقات الدولية : " فهي قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق تصور محدد للمصلحة الوطنية"¹⁰.

ويمكن تعريف الإستراتيجية على مستوى الدولة بأنها:

" فن وعلم تطوير قوة الدولة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية - السيكولوجية، والعسكرية واستخدام هذه القوة لخلق تأثيرات استراتيجية تحمي المصالح الوطنية وتعززها في البيئة المستهدفة بما يتوافق وتوجيهات السياسة. وتسعى الإستراتيجية الى تحقيق التآزر والتناسق بين الأهداف والطرائق والموارد، لزيادة احتمالات نجاح السياسة وتحقيق النتائج المرجوة، ولتقليص فرص فشل السياسة"¹¹.

وكذلك عرفها قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأنها: " فن توجيه كل الوسائل التي تملكها دولة من الدول، من أجل انتصار سياساتها العامة في وجه منافسيها وأعدائها"¹².

أما في قاموس اكسفورد فيقصد بالإستراتيجية بمعنى فن القائد، وكذلك فن عرض وتوجيه الحركات العسكرية الكبيرة، والعمليات للحملة¹³.

وفي تعريف لمركز الدراسات الإستراتيجية ومقره جنيف ينظر للإستراتيجية على أنها نظرة عمل لتصميم وبناء حاضر يتيح انجاز أهداف في المستقبل؛ بمعنى أنها تستوعب مستقبلها فتشرع اليه من حاضرها؛ فهي عملية ايجاد معطيات للواقع وهنا بالذات تظهر الحاجة إلى التحليل والتأمل وملاحقة الظواهر وإخضاعه للربط المجزأ أوآلي¹⁴.

7 - اندرية بوفر، مدخل الى الإستراتيجية، ترجمة، هيئة الاستعلامات، القاهرة، السنة، بلا، ص55.

8 - المارشال سوكولوفسكي، ضابط سوفيتي كان رئيساً للأركان العامة للقوات المسلحة السوفييتية، الإستراتيجية العسكرية السوفييتية، ترجمة خيرى حماد، عالم الكتب، بيروت، ص46.

9 - عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص27.

10 - علاء أبو عامر، العلاقات الدولية "بين الدبلوماسية والإستراتيجية"، مكتبة أفاق، غزة فلسطين، ط، 2002، ص256.

11 - علاء أبو عامر، العلاقات الدولية "بين الدبلوماسية والإستراتيجية"، المصدر السابق، ص256.

12 - عبد الوهاب الكيالي، "الموسوعة السياسية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص331.

13 - نقلاً عن د. ناظم الجاسور، موسوعة العلوم السياسية دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص55.

14 - حسن الرشيدى، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العالم الدراسة المنشورة على الرابط : <http://www.albayan-magazine.com/Iraq-file/01.htm>.

وعلى هذا الأساس فإن الاستراتيجية تعنى بحقيقتين أساسيتين هما : الأهداف المتوخاه والقدرة على تحقيقها ولما كانت الحرب بالنسبة لكلاوزوفيتز تعني أنها عمل من اعمال العنف وليس هناك حدود للتعبير عن هذا العنف فكل من الخصمين يصنع قانون الآخر،¹⁵.

لقد توصل الباحث من خلال التعريفات التي تم عرضها، إلى أن مفهوم الإستراتيجية تطور عبر السنين بعدما كان مقتصرًا على الحرب، والقتال، والقوة من أجل الوصول إلى الأهداف، أي أنها كانت مقتصره على الناحية العسكرية فقط دون غيرها، ومع التطور والتغيير الذي شهده النظام الدولي، أصبح هذا المصطلح، يصلح لكافة مجالات الحياة، فعلى سبيل المثال، كثير من المؤسسات بأشكالها كافة تقوم على إستراتيجيات معدة من قبل متخصصين، لأنها أصبحت على قناعة تامة بضرورة هذه الدراسة من أجل المنافسة والتحدي والرقى، هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى ونتيجة التطور التكنولوجي أصبح العالم قرية صغيرة في ظل العولمة، وأصبح هذا المفهوم يصلح لمجالات الحياة جميعها سواء "سياسية، أواقتصادية، أوثقافية،.."، ولم يعد حكرًا على دولة ما دون غيرها من النسق الدولي؛ لذلك فإن الدول العظمى لها إستراتيجياتها التي تراها مناسبة لخدمة مصالحها الوطنية بالدرجة الاولى، وأيضا ترى الدول الأقل مكانة من الدول العظمى كدول العالم الثاني والثالث أيضاً لها إستراتيجياتها الخاصة بها، مع العلم أن هذه الدول الأخيرة مهما وضعت برامج إستراتيجية لها تبقى إستراتيجياتها معلقة دون الوصول إلى أهدافها المنشودة، وتبقى مقيدة في إستراتيجيات الدول الكبرى في جميع مجالاتها نظرا للتبعية "السياسية والإقتصادية والثقافية.... الخ" التي فرضت عليها من قبل تلك الدول.

15 - أكرم دبيري، آراء في الحرب، الاستراتيجية وطريقة القيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 1984، ص ص26-30.

المطلب الثاني : الأهداف والمصالح الإستراتيجية

أولاً : الأهداف الإستراتيجية

إن لكل وحدة دولية مجموعة من الأهداف التي تعكس قيمها ومصالحها القومية التي لا يمكن أن تنتخلى عنها يوماً، وذلك من أجل المحافظة على استقلاليتها وديمومتها وإحداث تغييرات على البيئة الخارجية من شأنها أن تعود على تلك الدولة بمنافع معينة، فقد تتصرف أهداف تلك الدول إلى فئات خمس وهي: الإقليم، والنظام السياسي، والموارد الطبيعية، والموارد البشرية، وأخيراً المكانة الدولية التي تتعلق بهذه الوحدة وعلاقاتها بالوحدات الأخرى.

وتتبع أهمية هذه الأهداف بارتباط الوحدة السياسية بها؛ لتحقيقها فهناك مجموعة من الأهداف السياسية التي تتعلق بأي وحدة سياسية وهي¹⁶ :

1- حماية الذات

يقصد بمفهوم حماية الذات: صيانة واستقلال الوحدة الدولية وسلطانها في اتخاذ القرار ومشروعيتها الدولية، وهو من أهم الأهداف وأسمائها حيث يحافظ على بقاء الدولة واستمراريتها، ويحافظ على حماية أرواح سكانها من العبث بها، وهذا الهدف لا يقبل المساومة، وهو ما يطلق عليه الهدف القومي أو الأمن القومي.

2- الأمن

وهو محاولة خلق إطار إقليمي أو عالمي يتميز بأقل قدر من التهديد الخارجي للوحدة الدولية؛ وذلك بتحقيق المنعة من أي تهديد أو عدوان خارجي، عن طريق الوصول إلى مستوى قوة ردع للتقليل من هذا العدوان بأقل الخسائر، وقد زادت قوة الردع والحفاظ على الأمن بازدياد التطور التكنولوجي وسباق التسلح أسوة بالدول الأخرى.

¹⁶ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1998، ص 44، 45، 46.

3- الرفاهية الاقتصادية

وهي من الأهداف الرئيسية التي تحقق للدولة أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية، من خلال إما بالإستيلاء على الدول الأخرى الأضعف منها عن طريق التوسع، أو من خلال التعاملات الدولية من تجارة وتبادل سلع، وعمالة وافدة وغيرها من استيراد وتصدير.

4- الهيبة الدولية

تسعى الدول دائماً للحصول على مكانة متميزة لها في النسق الدولي، فهي إحدى الأهداف الأساسية لهذه الوحدات، ولا يمكن أن تتحقق هذه المكانة إلا بامتلاك الدولة للموارد والخصائص التي تمكنها من تحقيق هذه المكانة، كالمساحة، والسكان، والموارد الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، علاوة على امتلاكها الممارسة التاريخية الطويلة في هذا النسق الدولي. كما تسعى الدول للحفاظ على هويتها المتمثلة بلغتها القومية، أو نشر عقيدتها السياسية "الدينية"، أو الأيديولوجية، مع ظهورها بمظهر الدولة التي تتمتع بمبدأ أخلاقي بعيد عن الإرهاب والعنف، وتماشياً مع المبادئ والمرتكزات التي قامت عليها الديمقراطية.

كما أن هناك تفاوتاً في الأهمية النسبية لأهداف السياسة الدولية حيث يمكن التفرقة بين ثلاثة أنماط من الأهداف: أولاً الأهداف المركزية التي ترتبط بكيان الدولة وضمان سيطرتها على الموارد الطبيعية، والبشرية والاقتصادية، وثانياً الأهداف الوسيطة التي تتضمن مجالات التعامل التجاري، الاقتصادي، وفتح أسواق جديدة..... الخ، وأخيراً الأهداف الهامشية كنشر الشيوعية الدولية أو نشر مبادئ العالم الحر، أو صيانة السلام الدولي. وتهدف الإستراتيجية إلى تحقيق الغايات التي ترسمها السياسة مستعملة في ذلك خير الوسائل التي تكون في إمكانها، قد يكون الهدف الذي تطلبه السياسة من الإستراتيجية تحقيقه هجومياً، وقد يكون دفاعياً، وقد يكون تفاوضياً وإرغام العدو على التفاوض¹⁷.

لذا نستنتج مما سبق أن إيران لديها أهداف إستراتيجية واضحة، من أجل المحافظة على كينونتها ومصالحها الوطنية من أي عدوان خارجي، أو أي تمرد داخلي، لما لها من مكانة دولية لامتلاكها جميع الخائص المطلوبة لهذه المكانة.

¹⁷ - مقدمة في العلوم السياسية، تجميع ومراجعة، الدكتور محمد شديد، والدكتور صائب عريقات، قسم العلوم السياسية والصحافة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1985، ص 335

ثانياً: المصالح الإستراتيجية

هناك مفاهيم متعددة ومختلفة للمصالح كالقول بأنها " سعي كل دولة في تأمين بقائها واستمراريتها وفي الحفاظ على هويتها"¹⁸.

وفي تعريف آخر : هي "معايير منشودة لبلوغ الأهداف، ويتم تصنيفها ضمن مصطلحات مثل : البقاء، والإزدهار الإقتصادي، والنظام العالمي المفضل، ونشر القيم الوطنية. وتستمد المصالح الخاصة من القيم الوطنية التي تلخصها هذه المصطلحات، كالقيم المستخدمة في البيئة الإستراتيجية. وتبعاً لذلك، يمكن تعريف المصالح بدقة أكثر في سياق الظروف والقضايا. وعناصر القوة هي المواد الخام المتوافرة لدى الدولة لترويج مصالحها وتعزيزها. وتستخدم الموارد من خلال توظيف أدوات القوة المستمدة من هذه الموارد"¹⁹.

هناك أيضاً منهجية ركزت على مصالحها بمجالاتها كافة، ولم تستثن أي مصلحة من شأنها الضرر بالأهداف الإستراتيجية التي قامت عليها هذه الدولة، والتي لا تراهن على هذه المبادئ التي تضر بكيان الدولة والتي تعتبرها خطأ أحمر في سياستها سواء الداخلية منها أم الخارجية. ونرى أيضاً أن هناك أهدافاً للمصالح القومية مشتركة عند الدول أهمها :-

- حماية السيادة الوطنية والقومية، برد العدوان الخارجي والدفاع عن الوحدة الوطنية، أي تحقيق الأمن.
- تنمية قدرات الدول وزيادة فعاليتها الدولية.
- الدفاع عن معتقدات الدول وعن مبادئها.
- الدفاع عن السلم الدولي، واعتماد القوة التسليحية سبيلاً الى هذه الغاية²⁰.

وفي إطار المصلحة الوطنية قام توماس روبنسون بتصنيف المصالح الوطنية عند مورجانشو بالشكل الآتي: فلهذه " المصلحة المشتركة، المصلحة المتنافرة، المصلحة الأساسية، المصلحة الثانوية، المصلحة

¹⁸ - موسوعة السياسة (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ج1، ص146.

¹⁹ - هاري آر. يارغر، 2011، الإستراتيجية ومحتدوا الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن العشرين، ترجمة راجح محرز علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011، ط1، ص237.

²⁰ - عدنان السيد حسين، العلاقات الدولية الحرب والسلم ومفاهيم أساسية، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 1994، ص75.

الناقصة، وحدة المصالح، المصالح المشروعة، المصالح المحدودة، المصالح المادية، المصالح الجوهرية، المصالح الضرورية والمتغيرة²¹.

من خلال هذه التعريفات لمفهوم المصالح، تبين للباحث أن هذا المفهوم لا يقل قيمة عن غيره من المفاهيم، وأنه مرتبط ارتباطاً كلياً بمفهوم الأهداف التي تسعى لها الدولة، فقد يعتبر من القيم الثابتة، والمعتقدات، والأخلاق التي تبني عليها الدولة مصالحها وأهدافها الوطنية، فقد تكون هذه المصالح سياسية، أو عسكرية، أو اقتصادية، أو اجتماعية.

لقد احتوت هذه التعريفات، كثيراً من العناصر الرئيسية والشاملة لجميع مصالح الدول ذات السيادة؛ وذلك للعمل من أجل المصلحة القومية، من أجل الحفاظ على كينونتها ومكانتها في النظام الدولي لذلك هناك أنواع لهذه المصالح القومية منها المصلحة الدفاعية، والمصلحة الاقتصادية، ومصلحة النظام الدولي التي تحافظ على نظام دولي سياسي واقتصادي، لكي تشعر الدولة بالأمن وتتصرف خارج نطاق جغرافيتها بحرية دون عوائق خاصة على المستوى التجاري مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في النظام الدولي²²، وأيضاً هناك المصلحة العقائدية التي تسعى إلى تدعيم القيم العقائدية التي يشترك فيها المواطنون والدولة من التأثير عليها والمساس بها، لأن الدين يعتبر من المسلمات التي لا يمكن التفاوض عليها أو التنازل عنها، وقد كان سبباً من أسباب قيام الحروب مثل الحروب بين البروتستانت والكاثوليك، وأيضاً لعب دوراً قوياً في الصراع بين الأيديولوجيات والثقافات والحضارات لقرون عديدة²³.

فإيران من الدول التي سعت للمحافظة على مصالحها بجميع مستوياتها، الاقتصادية، والسياسية، والفكرية، خاصة في منطقة الخليج، ووضعت هذه المصالح ضمن سياستها الداخلية والخارجية، وضمن أهدافها واستراتيجيتها مع عدم التنازل عن هذه المصالح، خاصة في ظل المتغيرات التي حصلت والتي تحصل حالياً، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

²¹ - Tomas W. Robinson, National Interest ,International Studies Quarterly, No.11, 1967, PP.135-75.

²² - Couloumios, The order and Wolfe, James H. " Introduction to International Relation: Power and Justice" Prentice-Hall of India – Private limited, New Delhi, 1986, P.202.

²³ - د. كاظم هاشم نعمه، " العلاقات الدولية "، كلية القانون والسياسة، قسم السياسة، جامعة بغداد، مطبعة جامعة الموصل، ج1، 1972، ص180.

المبحث الثاني

محددات وأدوات الإستراتيجية ونماذجها

المطلب الأول : محدّدات الإستراتيجية وأدواتها

إن المحددات السياسية لأي دولة تعني العوامل المؤثرة لتلك الدول ومن هذه العوامل الهامة : الموقع الجغرافي، مساحة ومناخا وموقعا الذي يلعب دورا فاعلا في سياسة الدولة ومكانتها وتأثيرها الخارجي، علما أن التطور التكنولوجي قد قلص من هذا الدور غير أنه لا يمكن انتهاؤه تماما.

أيضا هناك عامل مؤثر آخر، وهو حجم السكان الكبير الذي يعطي دورا ايجابيا في قوة الدولة ومكانتها الدولية وذلك بامتلاكها "الأيدي العاملة، والسوق المحلي الكبير، وتكوين الجيوش"، كما يعطي حجم السكان للدولة أحيانا طابعا عدوانيا إذا كان حجمها ورقعتها الجغرافية محدودة قياسا بسكانها.

أما بالنسبة للمحدد الثالث والمؤثر به مكانة الدولة ونفوذها، فهو الموارد الطبيعية التي سوف تعطي الدولة تكيفا ذاتيا بمواردها مما يجنبها الإعتماد على الخارج خاصة في مجال الغذاء ويجعلها عرضة لتبعية الدول الأخرى وتحت رحمتها.

للتطور الإقتصادي أيضا دور رئيسي بالنسبة للمحددات السياسية للدولة أسوة بباقي المحددات التي سبقتها مما يعزز و يمد الدولة بعنصر القوة والهيمنة ويعزز أيضا من مكانتها وفاعليتها مقابل الدول الأخرى.

أما بالنسبة للمحدد الأخير الذي تشعر منه الدول بشعور الارتياح والطمأنينة بين أفراد الشعب والدولة هو طبيعة النظام السياسي إذا كان نظاما ديمقراطيا، والعكس صحيح إذا لم يكن كذلك²⁴.

بالنسبة للأدوات الإستراتيجية لدولة ما، فهي ليست ببعيدة عن أدوات السياسة الخارجية لتلك الدول، والتي هي مرهونة في أهدافها للوصول الى غاياتها فقد تعددت الادوات وأصبحت لكل دولة الحق في إختيار

²⁴ - سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للنشر، ط3، 2006، ص131-184.
انظر أيضا: مازن اسماعيل الرمضاني، "السياسة الخارجية:دراسة نظرية،دزط، دار الحكمة، بغداد، 1991، ص141.

الأداة التي تراها مناسبة لسياستها، وبأقل الخسائر التي سوف تعود على تلك الدولة، سواء كانت سياسية، أم أمنية، أم اقتصادية.

ومن هذه الأدوات التي باتت معروفة لدى الدول وصانعي القرارات والسياسيين²⁵ :

1- الأداة الدبلوماسية

تعد الدبلوماسية الاداة الرئيسية في تزويد صانعي القرار السياسي في السياسة الخارجية، بالمعلومات العامة التي تمكنهم من القيام بمهامهم وتنفيذ القرارات، والدبلوماسية من أقدم وأهم الأدوات وأكثرها قبولا، وتعني الاتصال السلمي الذي يتم بين مسؤولي الوحدات الدولية المختلفة، والتي تشمل نقل وجهات النظر، والتفاوض لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لتلك الدولة²⁶.

وتعرف الدبلوماسية بأنها " فن تحقيق مصالح الدولة دونما إراقة دماء"، وهي من الأدوات الفعالة في السياسة الخارجية للدول، والتي تعد الاداء الاقل تكلفة بين الأدوات السياسية الخارجية، ووظيفتها حماية مواطنيها ومصلحتها في الدول التي تقيم معها علاقات دبلوماسية وتعاملها بالمثل، وتكون لها إما سفارات أو قنصليات، ولا تكون الدبلوماسية فعالة الا عندما تكون مدعومة بوسائل السياسة الخارجية الأخرى أهمها الأداة العسكرية، والأدوات الإقتصادية والإعلامية، فمن غير تلك الوسائل تكون فاعلية الدبلوماسية محدودة، وتهدف هذه الاداة الى التوفيق بين خلافات الدول عن طريق الاتصال بينها وحل هذه الخلافات بالطرق السلمية دون قطيعة بين تلك الدول²⁷.

25 - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة، القاهرة، ط2، 1998، ص91-95.

26 - محمد السيد سليم، نفس المصدر، ص91.

27 - علاء أبو عامر، العلاقات الدولية : العلم والظاهر، الدبلوماسية الإستراتيجية، مكتبة آفاق، غزة، فلسطين، 2006، ص277.

2- الأداة العسكرية

تعرف الأداة العسكرية بأنها "الإكراه الذي تلجأ إليه الدول في الحرب بهدف إرغام الخصم على الخضوع لإرادتها"²⁸.

: وهي تستخدم في عدة صور منها

- الاستخدام الفعلي للقوة : استخداما عدوانيا أودفاعيا.
- الاستخدام الرادع للقوة : وهنا يتم توظيف القوة لردع الخصم دون استخدامها فعليا وذلك بإرسال رسالة للخصم تتضمن تهديدا بتوقيع عقوبة عليه إذا صمم على سلوك صراعي محتمل ضده، ويتوقف نجاح الردع على شدة التهديد وتصديق المهدد.

فهي جوهر الأدوات في السياسة الخارجية للدول، وهي التي تحقق الأهداف الإستراتيجية لتلك الدول، فهيبة الدولة ومكانتها لا تكون الا بامتلاكها قوة ردع لكي تستطيع أن ترسخ أي من الدول التي لم تمتثل الى الوسيلة الدبلوماسية، فهي الوسيلة الضاغطة، والمهددة للدول الأقل مكانة منها وقد استخدمت هذه الأداة من قبل الدول خاصة التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل²⁹.

"مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي أثناء فترة الحرب الباردة".

- وقد تتخذ الدول غير المستقرة بجانب هذه الأداة، الأداة الإستخباراتية، عن طريق ارسال شبكات تجسس واستطلاع للحصول على معلومات مسبقة، تستبق بها الأحداث المتوقع حصولها؛ وذلك للمحافظة على كيانها من أي عدوان خارجي، أو عمليات إرهابية، أو مؤامرات تحاك ضدها من الدول.

3- الأداة الإقتصادية

وتعني استخدام وتوجيه بعض الموارد الإقتصادية المختلفة " سلبا أو إيجابا " لتحقيق أهداف السياسة الخارجية." مثل : استخدام المساعدات الإقتصادية، والمقاطعة الإقتصادية "

²⁸ - حيدر صادق، أبو ظبي : مستقبل الدبلوماسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996، ص22.

²⁹ - حيدر صادق، مستقبل الدبلوماسية، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996، ص22.

تعتبر الأدوات الاقتصادية مترابطة مادية، تتركز على أسس القوة الاقتصادية او الموارد الاقتصادية، ولا يمكن إغفال القوة الاقتصادية؛ لأنها تمثل البنى التحتية لكل السياسات والمقومات للدولة، ويعد المتغير الاقتصادي من العوامل المهمة في قوة، ومن ثم التوازن الدولي لما لهذا العامل من تأثير على حياة الفرد والمؤسسات لا بل على الدول ذاتها، والقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها عندما تدعو الحاجة لذلك، وبالتالي فإن معطى القوة الاقتصادية هو قابلية وقدرة الدولة على إدامة الإقتصاد قويا في السلم والحرب على حد سواء³⁰.

وأیضا هي من الأدوات التي ترتكز عليها الدولة؛ وذلك بالمحافظة على ثرواتها وكيفية توزيعها، واستغلال هذه الثروات بالضغط على الدول الاخرى بالتعامل معها ضمن معايير لا تتعارض ومصالحها القومية، ومن المعايير التي تنتهجها الدول، التعرف الجمركية، والحماية التجارية، والعقوبات الاقتصادية³¹.

4- الأداة الإعلامية الدعائية

وتعني توظيف وسائل الإعلام التي تملكها الدولة في خدمة أهداف السياسة الخارجية لها، ويمكن أن نطلق على هذه الأداة الوسيلة النفسية، لأنها تخاطب عقول وعواطف الأفراد والجماعات بهدف إقناعهم بوجهة نظر معينة، وقد أصبحت من أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول خاصة مع التطورات المتسارعة في وسائل الاتصال الحديثة، فعلى سبيل المثال قد تتخذ الدولة الأدوات العلمية والتكنولوجية وتجندھا للاشتراك مع الدول الأخرى لاستكشاف الفضاء الخارجي، وتوظف الأقمار الاصطناعية لهدف الإتصال الخارجي والعمل على تبادل الخبرات العلمية لحل المشكلات العالقة في الدولة عن طريق هذه الأدوات العلمية والتكنولوجية للحاق بمركب الدول المتطورة والمتقدمة في هذا المجال³².

بالإضافة إلى الأداة الدعائية والتي تعتبر من الأدوات الرمزية في السياسة الخارجية، الأدوات الثقافية من لغة، وموسيقى، وفن وغيرها، وتعد من أذكى الأدوات المستخدمة في فرض السيطرة الاستعمارية؛ لأنها

30 - احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي : دور القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 171، يناير 2008.

31 - محمد بدوي وآخرون، العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، المكتبة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 26.

32 - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص 94.

تستهدف العقول وتتسلط عليها وتغسلها وتغذيها بما يتوافق والغاية أوالوسيلة المرجوة لهدف تلك الوحدة في التفاعلات الدولية، واتخاذها نحو تبديل علاقات القوة القائمة بين الدول، وهي من الانماط التي تعتبر مكملة للأدوات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، وتوظف الأدوات الثقافية أيضا في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى، من إقامة عروض ومهرجانات ثقافية في الخارج لإبراز هذه الثقافات وإظهارها³³.

وهناك أيضا الأداة الأيديولوجية التي تهدف الى تصور مثالي لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل،" مثل الترويج لمفاهيم المجتمع الشيوعي، أو مفاهيم النمط الأمريكي للحياة، وغيرها من التصورات، علاوة على أن هناك أداة أخرى أداة الموارد الطبيعية، ومن أمثلة تلك الموارد الأرضي الزراعية، والغابات، وما تحتويها الأرض من معادن وغيرها من الموارد³⁴.

إن معظم دول العالم توظف أدوات لسياستها الخارجية من أجل خدمة مصالحها وأهدافها الإستراتيجية، وسعيها الدؤوب لخدمة هذه المصالح، التي هي على رأس أولويات صانعي القرارات في تلك الدول؛ لذا هناك بعض الدول تتخذ الأدوات الأكثر حزماً كالعسكرية أكثر من الأدوات الأقل حزماً كالدبلوماسية على سبيل المثال. ومن هذه الدول إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية.

33 - بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، أوراق الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 18، 2010.

34 - محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص94.

المطلب الثاني : نماذج من الإستراتيجية الدولية

هناك الكثير من النماذج الإستراتيجية التي تتخذها الدول لتحقيق ما تصبوا وتسعى اليه من مصالح تعود إليها بالنفع، علاوة على أن هذه الدول تختار النموذج الذي يتلائم معها حفاظاً على هيبتها ومكانتها في النسق الدولي، فمن هذه النماذج على سبيل المثال ما عرضه الكاتب مقلد في مرجعه " الإستراتيجية والسياسة الدولية "، منها نموذج الإستراتيجية غير المباشرة التي تقوم على إنهاك الخصم، والتفوق عليه، وتكبيده خسائر فادحة، دون الدخول معه في مواجهات مباشرة، وصولاً إلى الهدف المنشود دون خسارة تذكر أو تأثير على المصالح القومية للدول.

ونموذج إستراتيجية سياسة الإحتواء وهي الإستراتيجية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية، مكتفية بالضغط الدبلوماسي والإقتصادي والعمل المخابراتي في هذه السياسة، وقد تبلورت على يد الدبلوماسي جورج كينان، والتي تعني التعهد بمقاومة الشيوعية أنى وُجدت، ومن ثم قامت باحتضان وتنفيذ هذه السياسة حكومة الرئيس هاري ترومان، لما رأيته مناسباً، ويعود بالمنفعة لهذه الدولة.

كذلك هناك إستراتيجية الإنتقام المباشر **Massive Retaliation** ، وهي الإستراتيجية التي قامت لتصحيح اخطاء سياسة الاحتواء، ونقاط ضعفها والتي طبقتها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي بلور أسس هذه الإستراتيجية هو جون دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة في بداية الخمسينات.

أيضاً من الإستراتيجيات المهمة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الستينات، والتي تحدث عنها مقلد في مرجعه، هي إستراتيجية الإستجابة المرنة **Flexible Response** لتوفير أكبر قدر ممكن من المرونة والحركة الدبلوماسية، كونها لها علاقات واسعة المدى على النطاق الدولي، وقد انتهج هذه السياسة الحلف الأطلسي، كأساس لتخطيط سياساته العسكرية منذ عام 1967. ومن الإستراتيجيات إستراتيجية التدمير المؤكد، وهي تصور لوزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمار، على أن تكون هذه الإستراتيجية قوة دفاعية لأمريكا في مواجهة الإتحاد السوفياتي والصين، فيما اذا نشبت حرب يكون لديها قوات ضخمة تدمر جميع الطاقات العسكرية والاجتماعية والمدنية، مع التقليل من حجم الخسائر التي سوف تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية جراء هذه الضربة، ولكنة أضاف أن لا أحد ينجو من هذه الضربة والكل سوف ينكبد خسائر فادحة إذا نشبت بين الكتلتين حرب نووية عامة. وتطرق أيضاً إلى

الإستراتيجية الأطلنطية، وهي من الإستراتيجيات التي اتخذها حلف الاطلنطي إزاء أي مواجهات تقع بين هذا الحلف- الذي يتكون من مجموعة الدول- وبين الكتلة السوفياتية في مختلف ظروف التحدي أو التهديد.

وهناك نموذج الإستراتيجية النووية الفرنسية، التي تسمى القوة الضاربة، الخاصة بفرنسا والتي اتخذتها إستراتيجية لها أعقاب حرب السويس عام 1956؛ وذلك لحماية مصالحها القومية من الخطر نظراً لعدم ثقتها في الحماية النووية الأمريكية لحلفائها، فقد اقترحت على أن يكون لها برنامج نووي فرنسي مستقل لمواجهة أي خطر تتعرض له في المستقبل.

كذلك هناك الإستراتيجية النووية السوفياتية: وهي من الإستراتيجيات السوفياتية التي جاءت متأخرة نسبياً بعدما اعترف بذلك السوفييات أن هناك أهمية إستراتيجية لامتلاك هذه القوة الرادعة، تخوفاً من أي هجوم مفاجئ في المستقبل. ومن الإستراتيجيات الأخرى التي اتخذها الإتحاد السوفياتي في سياسة منذ أوائل الستينات، الإستراتيجية البحرية السوفياتية، في سياسته رداً على السيطرة البحرية الغربية الشبة مطلقة على معظم بحار العالم ومحيطاته، والذي اعتبرها قوة إستراتيجية لم تكن فيما سبق لها أن اعتمدها في سياسته، مما جعلها تتحدى تفوق الغرب بالنسبة لقطاع التسليح البحري، وفي الوقت نفسه أدخل عليها عنصر من عناصر القوة الإستراتيجية الدولية بالذات.

وقد اتخذت الصين وهي واحدة من أقوى ثلاثة قوى نووية في العالم الإستراتيجية النووية الصينية؛ لذلك تتبع هذه الأهمية الإستراتيجية في سياستها الدولية للتأثير السياسي والنفسي على المستوى القاري والعالمي، وخلق توازن في القوى على مبدأ الردع النووي المتبادل بينهما.

وأخيراً هناك نموذج الإستراتيجية الدولية في المحيط الهندي بعد الهدوء والإستقرار الذي كان يتميز بها المحيط الهندي، أصبح في السنوات الأخيرة بؤرة للتصارع بين الإستراتيجيات الدولية للقوى الكبرى على المحورين السياسي والعسكري، على اعتباره من شرايين الحياة الإستراتيجية للعديد من الدول المتطورة والنامية على حد سواء³⁵.

³⁵- اسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1979)، ص176-137.

لقد تطور مفهوم الإستراتيجية نتيجة المتغيرات العالمية التي حصلت في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وأصبحت كل دولة لها إستراتيجيتها الخاصة بها، والتي تراها مناسبة وغير متعارضة مع مصالحها وأهدافها، فهناك إستراتيجيات أخرى تعتبر نفسها محصلة توافق الإستراتيجيات وهي الإستراتيجية القومية بمستويات كافة سواء المستوى الوطني أو ما يطلق عليه الشامل لتعدد تسميات الإستراتيجية بين الدول، إما إستراتيجية عليا، والتي تقع في قمة الإستراتيجيات وتخضع مباشرة للسلطة السياسية ومهمتها التعريف بكيفية إدارة الحرب الشاملة ووضع الغايات لكل من الإستراتيجية السياسية، والإقتصادية، والعسكرية، والثقافية- التي تؤلف المكونات الأساسية للإستراتيجية العليا - وتأمين التنسيق بينها جميعاً³⁶.

وهناك إستراتيجية صناع القرار التي تؤثر وتشكل عاملاً مؤثراً في العلاقات الدولية، حيث يتأثر صناع القرار بهذه السياسة وهذه الإستراتيجية؛ فهناك العامل الإنساني الذي هو في صلب عمل ووظيفة المجتمع الدولي المعاصر، فالسياسة الخارجية للرئيس الأمريكي بين أعوام 1945-1953 تفسر بتشدده الحاد تجاه الاتحاد السوفييتي الستاليني " إستراتيجية الاحتواء، مشروع مارشال، إقامة جسر جوي لتشديد الحصار على برلين، تقديم المساعدة إلى تركيا واليونان "، كذلك السياسة الديغولية التي تخلى عنها بعض الساسة من خلفه حول التمسك أو التخلي عن التراث الديغولي لهو دليل على تغيير السياسات والإستراتيجيات بين فترة وأخرى من قبل صناع القرار وتأثيرهم في العلاقات الدولية للدولة وصانع القرار فيها حفاظاً على هذه الدولة من الفناء والضياع³⁷.

كما اتخذت الولايات المتحدة عقب أحداث 11 سبتمبر بأسس "مبدأ بوش " الجديد ضمن " إستراتيجية الأمن القومي " National Security Strategy، والتي هي مستقاة من مفاهيم الفكر الليبرالي ومن قاموس المثل العليا، علاوة على اتخاذهم إستراتيجية تعميم اقتصاد السوق، وتحرير التجارة الخارجية، والدعوة إلى الديمقراطية " في الشرقين الأدنى والأوسط على وجه الخصوص "، واحترام حقوق الانسان

³⁶- ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ص413.

³⁷ - سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص185.

وغيرها، لدعم " الرؤيا الإمبريالية الجديدة "المتسترة خلف إستراتيجية الأمن القومي لإعادة تشكيل العالم بلا منافس أو منازع؛ وذلك لخدمة مصالحها الوطنية وتلبية متطلبات أمنها القومي³⁸.

ومن النماذج أيضا، نموذج الاستراتيجية التي اتخذتها الولايات المتحدة تجاه العالم العربي، اذ تسعى الولايات المتحدة في قياداتها للعالم أن تقيم " النظام العالمي " بناء على رؤيتها ووفقا لمعاييرها وقيمها الخاصة. فنجد الإدارة الأمريكية تتخذ الديمقراطية التعددية وحقوق الانسان ومكافحة ما يسمى بالإرهاب، بينما تساند نظم غير ديمقراطية ولا تحترم هذه الحقوق³⁹، بحيث تتمثل إستراتيجيتها تجاه العالم العربي على ثلاثة محددات أساسية هي "النفط، اسرائيل، مكافحة ما يسمى بالإرهاب" وتوضح تحركات الولايات المتحدة في المنطقة خلال فترة التسعينات مدى أهمية هذه المحددات بالنسبة لها خاصة بعد زوال الخصم السوفييتي الذي كان يضيف على المنطقة العربية أهمية إستراتيجية خاصة في الصراع بين الشرق والغرب، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال هذا الخصم أصبحت أهمية هذه المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية انما تقوم على هذه المحددات⁴⁰.

وهناك أيضا نموذج لإستراتيجية عربية إيرانية مشتركة، تحديا للأخطار التي تحيط بالعرب والمسلمين عامة وليس بمنطقة الخليج خاصة، وتكون لها المرتكزات الثلاثة الآتية⁴¹:

- 1- إعلان إيران بقرار من مجلس الشورى فيها، مشفوعا بتعهد من مرشدها الأعلى السيد علي خامنئي، بعزمها على عدم المساس بحقول النفط وآبارها وتجهيزاتها في جميع بلدان الخليج اذا ما اضطرت، في سياق استراتيجيتها الرامية لوقف تدفق النفط، إلى إغلاق مضيق هرمز وتعطيل خطوط نقله البحرية كرد مشروع على قيام أمريكا بقصف منشآتها النووية.
- 2- إعلان البلدان العربية المنتجة للنفط، لا سيما السعودية، تعهدا بالوقف الفوري لانتاج النفط وتصديره إلى الدول البادئة بالعدوان على إيران أو غيرها من دول الخليج، سواء استندت في استعمال القوة إلى قرار من مجلس الأمن الدولي أو لم تستند.

38 - هارلد مولروشتيفاني زونيوس، ترجمة عدنان عباسي علي، دراسات عالمية، التدخل العسكري والأسلحة النووية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، ط1، 2007، ص33-34.

39 - حسن سليمان، تكيف طبيعة الاوضاع العالمية الجديدة، في مصطفى كامل السيد وصلاح زرنوقة (محرران)، العرب ونظام عالمي جديد، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1998، ص86-89.

40 - مجموعة مؤلفين، محمد السيد سعيد(مترجم)، مقدمة : الوطن العربي والمتغيرات العالمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط1، 1991، ص17.

41 - عصام نعمان، أمريكا والاسلام والسلاح النووي، حاضر الصراع ومستقبله في دنيا العرب والعجم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 2007، ص 128-129.

3- عقد قمة لملوك ورؤساء دولة منظمة المؤتمر الاسلامي لإعلان موقف صارم ضد استعمال القوة من طرف أية دولة عضو في الأمم المتحدة ضد أية دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتهديد بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية معها، بما في ذلك النفط والغاز، في حال تجاهلها هذا الإعلان الملزم ولجوءها إلى استعمال القوة.

هذه الاستراتيجية المشتركة التي اتخذتها إيران والعرب، هدفها تحقيق وحدة إسلامية عربية أولاً، وثانياً جعل الولايات المتحدة أن تحسب أي خطوة تخطوها ضد أي قرار تتخذه اتجاه هذه المنطقة، وتحسباً لوقوع كوارث اقتصادية وبشرية ليس لدول المنطقة بل للعالم أجمع.

يرى الباحث أن هذا النموذج من الإستراتيجية المشتركة بين إيران والدول العربية ما هو إلا حبر على ورق، وأنه بعيد عن الواقع الذي فيه الكثير من المتغيرات الحاصلة حالياً في الدول العربية، فربما هذه الإستراتيجية تخدم شعوب المنطقة لتحقيق وحدة عربية وإسلامية، ولكنها بعيدة كل البعد عن صانعي القرار، وخير دليل الهبات الجماهيرية التي حدثت في بعض البلدان العربية ضد أنظمتها القائمة محاولة تغييرها، والتي تحدث حالياً في بعضها الآخر، وموقف إيران منها، موقفاً متذبذباً، فتارة كان لها الدور المؤيد لتلك الهبات الجماهيرية ومساندتها ضد أنظمتها وإسقاطها، كما حصل في تونس وليبيا ومصر، وتارة تقف موقف العداء ضد الجماهير في بلدان أخرى لمطالبتهم بتغيير النظام القائم لديهم كالحاصل حالياً في سوريا. وما يدل على ذلك إلا أن إيران تسعى جاهدة لأن تكون هي الرائدة في المنطقة واللاعب المؤثر في ظل هذه الأحداث التي أطلق عليها ما يسمى بالربيع العربي، ومواصلتها في العمل على تطوير برنامجها النووي والوصول إلى تخصيص اليورانيوم، وهذا خير دليل على أن هذه الاستراتيجية لم تطبق ولن تطبق في ظل الأحداث الراهنة في الوطن العربي بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

كما ويرى الباحث أن هذه النماذج من الإستراتيجيات، التي اعتمدتها الدول المؤثرة في العالم في سياستها، تتم بالدرجة الأولى عن المحافظة على مصالحها القومية، وعلى توازن القوى العالمية والدولية، في ظل هذه الصراعات المتعددة الأطراف، علاوة على أن هناك تنافساً حاداً بين كثير من الدول التي ترغب باللاحاق بمركب الدول العظمى، سواء كانت على الصعيد المحلي أو على المستوى الإقليمي، أو على صعيد العالم ككل.

وبما أن هذه الدراسة التي عنوانها ليس بعيداً عن هذا المضمون من الإستراتيجيات السالف ذكرها، وليس بعيداً عن موضوعها، تم ربط هذه الدراسة بهذا الإطار النظري من قبل الباحث كونها تبحث في مصالح إستراتيجية لوحدة دولية في هذا النسق الدولي على منطقة متميزة تتنافس عليها كثير من الدول وخصوصاً العظمى منها، لما لها من أهمية جيوسراتيجية، ونفطية فهي منطقة غنية بالموارد النفطية سهلة الاستخراج، والتي اعتمدت عليها الدول بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تم تهديد هذه الدول وإظهار مدى حاجة أمريكا لتلك الدول إبان حرب أكتوبر عام 1973 على مصر، باتخاذهم قرار عدم امدادهم بالنفط خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

لذا بات من المؤكد أن تتكالب الدول على هذه المنطقة بالتحديد، لسلب خيراتها التي هي عاجزة عن حمايتها، ومن هذه الدول الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي طالما حلمت وطمحت الى الوصول والإنقضاض على هذه الخيرات.

لذلك وضعت هذه المنطقة نظراً لأهميتها على سلم أولويتها وإستراتيجيتها العليا التي لا يمكن أن تتنازل عنها في ظل هذا التنافس الدولي، وخصوصاً المنافس الأكبر لها الولايات المتحدة الأمريكية، ومدى تدخلها السافر في هذه المنطقة.

فهناك محطات بارزة تظهر مدى هذا التنافس وذلك حسب تقرير نُشر من جانب مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies أعده الكسندر ويلنز⁴²، وأنتوني كوردسمان⁴³، والذي يتعرض بالدراسة والتحليل للتنافس الأمريكي - الإيراني في منطقة الخليج العربي، والمحيط الهندي، والمشرق العربي، والذي هو في حقيقته منافسة على الهيبة العسكرية والمكانة الدولية، من خلال استخدام القوات العسكرية للتأثير في سلوك الدول الأخرى، كما عرض التقرير خلفية هذا التنافس الذي يرجع الى سقوط نظام الشاه، وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 1979.

تعد ايران من الدول المنافسة للولايات المتحدة في المنطقة، خاصة سعيها لتكون القوة المهيمنة في المنطقة، والتي تسعى دائماً لتحجيم هذه القوة والعمل على كبحها، بداية على دعمها للعراق أثناء الحرب

42 - " " باحث بمركز الدراسات الأمنية بألمانيا.

43 - " " رئيس كرسي بيرك بمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وكذا المحلل لنون الأمن القومي لشبكة آيه بي سي نيوز الأمريكية.

العراقية - الإيرانية "1980-1988"، ببيع الأسلحة، وفرض العقوبات الاقتصادية، وكذا تقديم الدعم العسكري المتطور لحلفائها من دول الخليج العربي كما لمملكة العربية السعودية وحصولها على أسلحة متطورة، لتوفير رادع رئيسي للقوات الإيرانية آنذاك⁴⁴.

كذلك لإيران توجه جديد وإستراتيجية جديدة تجاه منطقة الخليج؛ وذلك بالتدخل في شئون الدول الإسلامية المجاورة وفرض الوصاية على الأقليات الشيعية معتبرة نفسها دولة كل شيعي؛ وبذلك يكون ولاء الشيعي لإيران أكثر من بلده، وهذه تعتبر من المصالح العقائدية التي تحافظ عليها ولا تسمح بالمساس بها؛ لأنها ركيزة من ركائزها الدائمة التي لا تتغير رغم التغييرات التي حدثت بنجاح الثورة الإيرانية مما عزز من هذا الفكر، وهذه العقيدة ونشرها والتمسك بها.

وقد تبنت إيران متمثلة بصانع القرار الإيراني في محدداتها السياسة الخارجية تجاه العالم الخارجي استراتيجيات عديدة، منها الإستراتيجية الثقافية التي تنطلق من ترويج ثقافتها وحضارتها؛ وذلك دليل الإنفتاح على الدول الأوروبية وإعطاء صورة طيبة للتطور الديمقراطي، وهناك قضايا كثيرة قامت إيران بترويجها لهذا الهدف، بتوجيهها نحو الانتخابات البرلمانية الإيرانية، مما فرض تعامل المنظمات الدولية معها في كثير من القضايا الهامة والحساسة، كحقوق الإنسان مثلاً، وتعريف الأمن القومي، وغيرها من القضايا.

ومن الإستراتيجيات التي تبنتها إيران في سياستها الخارجية: استراتيجية التبنّي: ويقصد بها التزام إيران بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، والتزامها بالأعراف والشرعية الدولية وقد ظهرت هذه الإستراتيجية بوضوح أثناء دخول العراق إلى دولة الكويت؛ وذلك بالتزامها بالقرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة والتي تعلق بتوقيع العقوبات على بغداد.

ولقد تمثلت هذه الإستراتيجية بوضوح في تصريح علي ولايتي، وزير خارجية إيران حينذاك أمام طلبه جامعة طهران حيث قال " صدام حسين سوف لا يرحل عن الكويت سلمياً، لذلك وجود القوات الأجنبية في السعودية أمر مبرر، طالما هذه القوات موجودة لمجرد أهداف أمنية محددة⁴⁵.

44 - الكسندر ويلنر وانتوني كوردسمان، منافسة استراتيجية: الصراع العسكري - الإيراني في الخليج، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 176، 2011، ص30.

45 - عبدالله يوسف سهر، السياسة الخارجية الإيرانية : تحليل لصناعة القرار، السياسة الدولية، عدد 138، 1999، ص ص8-32.

ومن الإستراتيجيات الأخرى التي تبنتها إيران في سياستها الخارجية، إستراتيجية التحفيز الذاتي: والتي تهدف إلى تأكيد دورها الاقليمي وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية والإقليمية الآسيوية والخليجية العربية.

إضافة الى ذلك تبنت إيران إستراتيجية المساومة والمناورات الدبلوماسية: وهذه الإستراتيجية لها صلة وثيقة بالسلوك السياسي الإيراني الخارجي من أجل تحقيق أكبر درجة من الربحية للدبلوماسيين الإيرانيين على حساب دول أخرى، وتوجد لهم مساحات كبيرة للمناورات الدبلوماسية، و تعتمد إيران على هذه الإستراتيجية في كثير من الأزمات، على سبيل المثال احتلال العراق للكويت وإجبار العراق على التنازل عن جميع شروطه في النزاع القائم بين البلدين والرجوع إلى اتفاقية الجزائر التي عقدت بين البلدين قبيل الحرب العراقية - الإيرانية⁴⁶.

أما الإستراتيجية الأخيرة التي استندت إليها السياسة الخارجية الإيرانية إستراتيجية التصلب: والتي تهدف الى تأكيد قوتها الإقليمية، وذلك بمقاومة جميع أنواع الهيمنة العالمية على منطقة الخليج، فهذه الإستراتيجية ليس لها علاقة فقط بالنواحي القانونية والدستورية وإنما تمتد إلى ما يسمى بالنفسية الجغرافية السياسية عند الإيرانيين ذات الجذور التاريخية والثقافية⁴⁷.

كل هذا يدل على أن إيران اتخذت نمطاً محدداً في سياستها؛ وذلك بعدم السماح لأي كيان دولي التدخل فيها، بعد انجازات الثورة، نظراً لمدى تعقد صنع السياسة لهذه الوحدة بهدف المحافظة على هذه الثورة وإحكام قبضة رجال الدين على السلطة لكي تبدو بصورة تتماشى مع استراتيجياتها التي اتخذتها وتبنتها في سياستها⁴⁸.

وأن هذه السياسة تمر عبر توجه أو رؤية من قبل وزارة الخارجية، وبالتحديد الرئيسي الإيراني،

ووزير خارجيته، وكذلك من خلال منصب ولاية الفقيه كما هو مبين في الجدول التالي⁴⁹:

46 - http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/1211.htm وانظر أيضاً: أماني محمد عبد عريقات، (2012)، " السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي" القضية الفلسطينية"، 1979-2012. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين، ص 49-50.

47 - عبدالله سهر، مصدر سابق، ص 28.

48 - أماني محمد عبد عريقات، "2012"، مصدر سبق ذكره، ص 50.

49 - عبدالله سهر، مصدر سابق، ص 28.

تحليل السياسة الخارجية الإيرانية : المدخلات والمخرجات

المدخلات	الإجراءات	المخرجات
1- العامل الجغرافي 2- العامل الاقتصادي 3- العامل الأيديولوجي 4- العامل السياسي "الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية " الاحتواء المزدوج وانهيار الاتحاد السوفييتي	وزير الخارجية رئيس الدولة والوزير ولي الفقيه	1- إستراتيجية التصلب 2- إستراتيجية المساومات 3- إستراتيجية التحفيز الذاتي 4- إستراتيجية التبني

المصدر: عبدالله سهر، " السياسة الخارجية الإيرانية : تحليل لصناعة القرار"، مصدر سابق، ص18.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات تناولت موضوع الدراسة، والتي تم الاطلاع عليها وتناسب هذه الدراسة وهي :

1- دراسة (R. K. Ramazani)الرمضاني بعنوان " Irans Foreign Policy : Both North and South "،⁵⁰ 1992.

تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الغرب والشرق، أو ما عرف لدى مرشد الثورة الإسلامية الخميني، بالسياسة اللأشرقية والأغربية، وقد قصد الرمضاني بذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تشكل بالنسبة للجمهورية الإسلامية العدو الأول بالإضافة إلى إسرائيل.

وفي جانب آخر من الدراسة تحدث الرمضاني عن السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي. من خلال تركيزه على العلاقات الإيرانية مع كل دول مجلس التعاون الخليجي، وموقف إيران من أزمة الخليج الثانية.

يرى الباحث في دراسة الرمضاني إن سياسة إيران الخارجية تتمتع بالتذبذب، لما تراه مناسبا في كسب مصالحها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي.

2- دراسة د. عبد المالك التميمي، بعنوان " مسمى الخليج : دراسة في العلاقات العربية - الإيرانية "،⁵¹ 1995.

ركز الباحث التميمي في دراسته على موضوع الخلاف بين إيران ودول الخليج العربية حول تسمية الخليج، هل هو فارسي أم عربي؟ ملخصها أن التسمية غير فارسية بل يونانية أخذها الأوروبيون عنهم، وأن هناك تسميات عدة أطلقت على الخليج منها الخليج العربي.

وقد ناقش أيضا في دراسته أن إيران ما زالت تصر إلى اليوم تسميته بالفارسي، وأن المصطلح يحمل مفهوم السيادة لكل الخليج بشاطئيه، وأن الحل هو البحث على تسميه ترضي العرب والإيرانيين.

⁵⁰ - R . K . Ramazani " Iran,s Foreign Policy : Both North and South " ,The Middle East . Journal.Vol46.no.1992.

⁵¹ - عبد المالك التميمي، مسمى الخليج : دراسة في العلاقات العربية _ الإيرانية، شؤون عربية، العدد 84، 1995، ص42.

إذ بين الباحث مدى الخلاف بين الطرفين على هذا الموضوع، ودرجة اهتمام إيران بتقديم الأدلة والخرائط والحجج لإثبات أن هذا الخليج هو فارسي الأصل. وقد خلص الباحث في دراسته إلى أنه إذا أصرت إيران على الاستمرار في تسميته بالخليج الفارسي، فإن من العرب من يصر على تسميته بالخليج العربي. يرى الباحث في دراسة عبد المالك التميمي إنَّ لهذه الدراسة أهمية في إثارة مسمى الخليج، وإظهار مدى الجدلية وإصرار كل من العرب وإيران على هذه التسمية، فنستطيع القول: إنَّه من المستبعد القريب أن يكون هناك حل لهذه الجدلية في المسمى، وأنه إذا كان هناك تنازل عن هذا المسمى لأي من الطرفين، فإنه يكون له الحق في امتلاكه والتحكم فيه.

3- دراسة د. مهدي شحادة، د. جواد بشارة، بعنوان " إيران : تحديات العقيدة والثورة "، 1999⁵².

تعالج هذه الدراسة في الفصل الأول، أيديولوجية الثورة الإسلامية، والتي تتمثل في الفكر السياسي الشيعي، وفي نظرية " ولاية الفقيه " ومدى انسجامها مع حقيقة الدين الإسلامي. كما يعالج الفصل الثاني الوضع الاقتصادي المتردي وصولاً إلى النزاع على السلطة، تحديات في المجتمع، وغيرها من الأمور الداخلية. وتناقش هذه الدراسة في الفصل الثالث تحديات إيران الخارجية على المستوى الدولي مع القوى العظمى من حيث التغيرات الدولية ودورها في توحيد الدبلوماسية الإيرانية. وأخيراً تتحدث الدراسة في الفصل الرابع عن مواقف إيران من مشروع السلام في الشرق الأوسط بإلقاء الضوء على عدد من القضايا التي تهتم بموضوع إيران وتطلعاته. يرى الباحث في هذه الدراسة أن الأيديولوجية الإسلامية لا تتسجم مع الدين الإسلامي ، وقد ظهر ذلك جلياً على الشعب الإيراني ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي المتردي، خاصة بعد نجاح الثورة الإيرانية التي لم تشعر المواطن الإيراني بأن هناك تغيير حقيقي عن ما سبقه من نظام، حتى أن المواطنين بدأوا يتمنون عودة حقبة الشاه الملكي لما ذاقوه من ويلات ومن ظروف صعبة أعقاب الثورة ونجاحها.

52 - د. مهدي شحادة، د. جواد بشارة، إيران : تحديات العقيدة والثورة، القاهرة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1999.

4- دراسة محمد حسنين هيكل، بعنوان "مدافع آية الله : قصة إيران والثورة"، 2000⁵³.

تناول هيكل في هذه الدراسة قصة الثورة الإسلامية في إيران، وقد بدأ بمشهد من قلب الثورة نفسها. مشهد المحتجزين في السفارة الأمريكية عن طريق الطلاب الثوار الإيرانيين، ومن ثم ينتقل هيكل إلى الخلفيات والأحداث التاريخية، والتنافس على النفوذ، وتقسيم إيران إلى ثلاثة مناطق نفوذ، وهي خضوع المنطقة الشمالية لموسكو، ومنطقة الجنوب للندن، والمنطقة الثالثة تبقى منطقة نفوذ محايدة. يعرض هيكل في دراسته كيفية بداية النفوذ الأمريكي وبداية نيتها في مساعدة الشعوب، إلى أن أصبحت تتدخل مباشرة في الحكم، وانقلاب الشاه على مصدق وإسقاط حكومته، وإحكام قبضته على البلاد وحكمه المطلق، وظهور العريضة، والفساد، والبدخ مع القمع والإفقار للشعب، وصولاً إلى الثورة وقيادة الخميني لهذه الثورة، وإقناع الخميني ومخاطبته لقلوب الضباط والعساكر ودعوة الجيش إلى الهروب من الخدمة. ويختتم دراسته بكيفية سقوط الشاه وإسقاط النظام كاملاً، وتحقيق هدفه بإنجاح الثورة الإيرانية. يرى الباحث في دراسة هيكل، إنه يبرز مدى ضرورة انجاح الثورة الإسلامية الإيرانية ودور البطولة التي سطرها الخميني لتخليص الشعب الإيراني من براثن الفساد والاضطهاد الملكي الشاهنشاهي، وما لمسناه لاحقاً أن الأوضاع ازدادت سوءاً عما قبل الثورة.

5 - دراسة للكاتبين كوري تشاك وجوديت يافي بعنوان "الدلالات الإستراتيجية لتسلح إيران النووي"، 2001⁵⁴. "The Strategic Implication Of a Nuclear – Armed Iran".

تناولت أربعة فصول ناقشا فيها في الفصل الأول المشهد الإيراني والأسلحة غير التقليدية، وفي الفصل الثاني الطموح الإيراني للمنطقة، أما الفصل الثالث فقد ناقشا فيه مساعي الحصول على العناصر الأساسية للبرنامج الإيراني، وأخيراً ناقشا في الفصل الرابع الخيارات السياسية المتاحة.

فهما يريان أن تطوير إيران لأسلحة نووية، يدفع الإدارة الأمريكية على أن تغير أاستراتيجيتها في المنطقة، للحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها من خلال أربع نقاط هي :

1- تطوير العلاقات مع الحلفاء في المنطقة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

⁵³ - محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله : قصة إيران والثورة، دار الشروق، القاهرة، ط5، 2000م.

⁵⁴ - Kori Schake , Judith , Yaphe , " The Strategic Implications Of a Nuclear Armed Iran" First Printing, Institute for National Strategic- Studies - National Defense University, Washington, D.C. 2001.

2- تسوية الخلافات مع إيران عبر إنهاء تصنيفها كدولة مارقة، وإنهاء الحظر الإقتصادي مع إدخال تحسينات على الحظر التكنولوجي بحيث لا يشمل إيران وحدها بل مزوديها بالتكنولوجيا النووية أيضا.

3- تقوية دفاعات الولايات المتحدة وخاصة قوة الدفاع الصاروخي.

4- إرسال رسائل واضحة إلى إيران بأن الولايات المتحدة لن تسكت على تهديد مصالحها ومواطنيها وأنها ستحافظ على حريتها في العمليات العسكرية.

في هذه الدراسة يرى الباحث إن الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكن أن تعطي الفرصة لأي كيان أن يتخطاها ويخرج عن صفها، معتبرة نفسها سيدة العالم ولا أحد ينافسها خاصة على منطقة الخليج، بما في ذلك إيران، مع إبقاء نوعا من الدبلوماسية في بعض الأمور لحفظ ماء وجهها خاصة مع حلفائها في المنطقة.

6 - دراسة نيفين مسعد، بعنوان " صنع القرار والعلاقات العربية الإيرانية "، 2001⁵⁵.

يبحث هذا الكتاب العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع القرار في إيران وبخاصة أثر الجغرافيا السياسية، وارتباط ذلك بمحاصرة ما تعتبره النفوذ والوجود الأجنبي المعادي في المنطقة.

وتلقي الدراسة الضوء على الإزدواجية أو الإثنية التي تميز النظام السياسي الإيراني وعن النخبة الحاكمة في النظام، وكذلك الصراعات داخلها بين المحافظة أو الإصلاح، وعن دور المرأة في الثورة الإيرانية الإسلامية منذ اندلاعها وعن السياسات البرلمانية التي انتجت مؤسسات تعبر عنها، وبالتالي نشأ الحرس الثوري إلى جانب الجيش، والمحاكم الثورية إلى جانب القضاء العادي، وما إلى ذلك، مما أدى إلى تعدد القوى والمؤسسات المساهمة في عملية صنع القرار في إيران وفي البيئة المحيطة بتلك العملية.

أما بالنسبة إلى العلاقات العربية - الإيرانية فيوضح الكتاب بأنها تتأثر مباشرة بالتشابك بين الدائرة الإيرانية من جهة والدوائر العربية من جهة أخرى من الجغرافيا والتاريخ والحضارة والإقتصاد والتركيبة السكانية والثقافة السياسية. وكذلك بتطور علاقات القوى الكبرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة مع كل من العرب وإيران ائتلافا أو اختلافا.

⁵⁵ - نيفين عبد المنعم أسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2001.

وخلصت الدراسة الى ضرورة إرساء مرحلة مستقرة ومستمرة من التعاون العربي - الإيراني، وإلى إزالة العقبات في طريق هذا التعاون.

إن دراسة نيفين مسعد دراسة شاملة، فهي من الدراسات التي تطابقت تقريبا مع هذه الدراسة التي بين يديكم، مما أظهرت دور إيران في سياستها وعلاقاتها في عملية صنع القرار خاصة في مجال العلاقات وتطورها والمحافظة على استقرارها.

7- دراسة سكوت ريتير، بعنوان " إستهداف إيران " ، 2009⁵⁶.

فيرى في كتابه (إستهداف إيران ، TARGET IRAN) الصادر في اكتوبر 2006م، والذي احتوى على خمسة فصول أن اللوبي اليهودي " الإيباك " يضغط على الإدارة الأمريكية لدفعها تجاه المواجهة العسكرية مع إيران، وهذه الأزمة مفتعلة، وهو نفس الدور الذي كان يمارس من قبل فيما يتعلق بالعراق، فالهدف من كل ذلك هو إزاحة النظام الإيراني، كما أن هناك تدخلات في دور المفتشين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن وجهة نظره تم تحويلهم إلى لعب يتم تحريكها لكسب الوقت ولإثبات المزاعم لا لنفيها. فهو يتهم إسرائيل بمحاولة تأويل معلومات حول التهديد النووي الإيراني للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مستعرضا جملة من المساعي الإسرائيلية منذ العام 2002م، لدفع الإدارة الأمريكية لتوجيه ضربة لايران، لكن أوروبا قامت بدور مهدئ قوي؛ حيث ارتفع رصيد- اسرائيل- في التدخل بمنطقة الشرق الأوسط بعد مشاركتها في الحرب على العراق، أما الدور الروسي فكان دور اللاعب العقلاني.

كما يرى ان دور اسرائيل وظيفي خادم للغرب، فقيمتها ليست في وجود أمان ولا في تصالح مع جيرانها، بل بوجودها دولة خادمة تثير الصراع، وتحافظ على بقائها، وتلوح بسلحها النووي في المنطقة. فمن رأيه أن على أمريكا مساندة إسرائيل إذا هاجمتها إيران ولكن ذلك يعني دخول أمريكا في حرب عدائية مع إيران والتي لا تشكل تهديدا مباشرا لأمريكا خاصة إذا فرض النظام الدولي تفتيشا مشددا لمنشآتها النووية.

56 - سكوت ريتير، استهداف ايران، ترجمة أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، لبنان، ومكتبة مدبولي، مصر، 2007، ص295. وانظر أيضا Scoot Ritter, Target Iran- The Truth About The White Houses Plans For Regime Change, Nation Books, An: Imprint, Of Avalon Publishing Group ,Inc, New York.2006.

إنّ الولايات المتحدة واقعة في حيرة بين إرضاء اللوبي اليهودي الذي لا يمكن تهميشه في الولايات المتحدة، خاصة في الانتخابات الأمريكية ومدى نفوذه فيها، وبين زجها في حرب استنزافية قد تكلفها خسائر لا تعد ولا تحصى إذا ما وقفت بجانب إسرائيل؛ لذلك تسعى الولايات المتحدة موقف الهدوء لا التصعيد، وهذا ما لمسناه في حقبة الرئيس روحاني خاصة في مجال الملف النووي في الوقت الحاضر.

8- دراسة وانغ، بعنوان " الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في تصميم ترتيب أمن الخليج العربي "، 2009⁵⁷.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الصراع بين الولايات المتحدة وإيران على أمن الخليج العربي. كما تناولت الدراسة محاولة الولايات المتحدة تأسيس أمن الخليج العربي حسب رؤيتها للنظام العالمي الجديد بعد انهيار الإتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة؛ وذلك على أساس القواعد الأمريكية وضرورة الإصلاح الديمقراطي في المجتمعات المحلية، ولكن مع زيادة نفوذها بعد حرب العراق.

وبينت أيضا أن السبب في سعي إيران الى تحقيق أمن الخليج العربي الإسلامي، هو مقاومة نفوذ الولايات المتحدة في منطقة الخليج من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية وإيران من حيث المفهوم. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النزاع الحالي بين الولايات المتحدة وإيران يكمن في القضية النووية الإيرانية، وإصرارها على تطوير برنامجها النووي رغم جميع الضغوطات التي تمارس ضدها في المحافل الدولية من قبل الولايات المتحدة.

يرى الباحث في هذه الدراسة إنّ الصراع القائم حاليا بين الولايات المتحدة وإيران على أمن المنطقة، هو صراع على النفوذ في منطقة مليئة بالموارد، ومصادر الطاقة، فإيران تسعى الى امتلاك النووي لكسب هذا النفوذ، والولايات المتحدة ترى أن امتلاك إيران النووي هو محاولة للوقوف أما تطلعاتها ومصالحها في المنطقة.

Wang, B. : (2009). "The Conflict between US and Iran in Desining the Persigning Gulf Security Order"; -45
(in Asia). Journal of Middle Eastern and Islamic Studies

9- دراسة أماني عريقات، بعنوان " السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي

:القضية الفلسطينية -2011 - 1979"58.

تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي : القضية الفلسطينية وكيفية صنع القرار السياسي في السياسة الخارجية تجاه هذا الصراع، وما هو توجهها، وكيفية تعامل إيران مع القضية الفلسطينية، وما هو موقفها منها، سواء قبل الثورة الإسلامية أو بعدها، وما هو موقفها من عملية السلام وقيام السلطة الفلسطينية، ودعمها للحركات الإسلامية المناهضة لهذه العملية. وقد وضحت الدراسة العلاقات العربية - الإيرانية وتطور هذه العلاقات وتأثيرها على صنع إيران لسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن قدوم الثورة الإيرانية قد حول توجهات السياسة الإيرانية وأسلوبها تجاه هذه القضية، مما لعبت دوراً هاماً وسياسياً لجني مكاسب داخلية بكسب تعاطف الشعب الإيراني، كونه ربط هذا الصراع بالمقدسات الإسلامية، وجني مكاسب خارجية من خلال تحقيق أهداف سياسيتها الخارجية ليس نصرة للشعب الفلسطيني كما روجت وتروج دائماً في سياستها وإنما لأهداف ذاتية تخدم سياستها الخارجية التي صنعتها بطريقة تختلف عن أية سياسة دولية أخرى؛ وذلك بربطها بالأفكار والمعتقدات الدينية المسلم بها.

يرى الباحث في دراسة أماني أن إيران لديها القدرة على تغيير سياستها وقتما تشاء، فقد اتخذت في سياستها تجاه القضية الفلسطينية ذريعة على أنها بلد مغتصب من إسرائيل ليس إلا لإنجاح مشروعها في تصدير فكرها وثورتها وإقناع الشعوب بحقيقة هذه الثورة وصحتها.

58- عريقات ، أماني محمد.(2012) السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع الاسرائيلي: القضية الفلسطينية 1979-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

التعليق على الدراسات السابقة :

بعد استعراض الدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة يمكن للباحث ابداء الملاحظات التالية :

1- معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الإيرانية يغلب عليها الطابع العمومي؛ وذلك بوصف طبيعة العلاقات الإيرانية بصورة عامة مع بعض الدول مثل علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي على المستوى العالمي، والسعودية والكويت على المستوى الإقليمي.

2- بعض الدراسات ذات طابع تاريخي حيث تناولت فترة زمنية قديمة تتحدث عن الخلافات الحدودية في منطقة الخليج العربي وتركيزها على الجذور التاريخية لهذه الخلافات.

3- ركزت بعض الدراسات على نشر العقيدة الإيرانية وذلك بنجاح الثورة الإيرانية والعمل على انجاح هذه الايديولوجيا وهذا الفكر.

1- وضحت الدراسات السابقة موضوع تطوير ايران لبرنامجها النووي والعمل على جعلها قوة إقليمية، والمحافظة على أمنها وأمن الخليج من تهديد بعض الدول لهذا الخليج كونه محط انظار الدول الغربية والاروبية.

ولهذا فقد تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها :

1- أنها تبحث موضوع المصالح الإستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، والتي تحدت في أهمية منطقة إيران الإستراتيجية وتأثيرها على منطقة الخليج العربي؛ كونها منطقة تتمتع بأهمية متميزة عن باقي المناطق لارتباطها بموارد طبيعية لا يمكن التنازل عنها بسهولة، وخصوصا النفط الذي هو مصدر من مصادر الطاقة التي تعتمد عليها دول العالم أجمع وتصل إلى تلك الدول بأقل التكاليف.

2- تبحث هذه الدراسة أيضا علاقة إيران مع دول منطقة الخليج العربي، والمنطقة بشكل عام، وطبيعة هذه العلاقة خاصة بعد العمل على تطوير برنامجها النووي والإصرار على متابعة هذا الملف وعدم التنازل عنه.

3- معرفة وتحليل أهداف إيران الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي سواء كانت أهدافا سياسية واقتصادية، أو أهدافا أيديولوجية فكرية، أو أهدافا أمنية.

4- تبحث هذه الدراسة حالة عدم الثبات والاستقرار في علاقة إيران بدول المنطقة، مما يعطي الدراسة الإستراتيجية آلية خاصة في استقراء المستقبل.

5- تبين هذه الدراسة التهديد الذي بات يمثلته المد الشيوعي، في بعض الأنظمة في منطقة الخليج ودعم إيران المعلن للأقليات الشيعية والتي تصل إلى حدود الأغلبية السكانية في بعض المناطق والدول.

لقد استفاد الباحث من هذه الدراسات السابقة التي تخص هذا الموضوع. لأنها تشكل مصدرا مهما في كيفية البحث في المصادر والمراجع ذات الارتباط فيه- موضوع الدراسة-، وانتقاء ما هو مفيد من معلومات وبيانات للدراسة، ومن أجل تغذية المعلومات فيها عن طريق تحليلها بموضوعية، لكي يستفيد القارئ منها وتصله بصورة مبسطة بعيدة عن التعقيد. كون الموضوع يختص بمنطقة ذات أهمية متميزة بموقعها ووفرة مواردها الطبيعية، وهي محط أنظار العالم ككل من حيث التنافس عليها وعلى الخيرات الموجودة فيها.

الفصل الثالث

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج

مقدمة

لكل دولة في العالم أهميتها الإستراتيجية الخاصة التي تتمتع بها عن غيرها من الدول الأخرى؛ وذلك حسب موقعها الجيوسياسي والجغرافي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بها وبمواردها وبمصادر قوتها، خاصة إذا كانت مشرفة على إحدى الممرات المائية، مما يجعلها دولة تتمتع بأهمية إستراتيجية على المستويين العالمي والإقليمي على مر العصور.

وقد تكون هذه الأهمية الإستراتيجية مصدراً لقوة الدولة التي تعتمد عليها لمواجهة أي من الإختراقات الدولية لها، وتصبح عندها القدرة على توجيه سياستها الخارجية وفقاً لمصالحها الحيوية في الوسط الدولي، خوفاً من صراع القوى الخارجية ووضع موطئ قدم فيها مما يهدد ويزعزع أمنها واستقرارها في دولها.

لذلك سوف يستعرض الباحث في هذا الفصل من الدراسة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة دول الخليج العربية، كون منطقة الخليج مؤثرة في هذا النسق الدولي وهذا الصراع الدولي من أجل المحافظة على مصالحها فيها، إضافة إلى تمتعها بموقع جغرافي متميز، ويحتوي الفصل على بحثين هما :

المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

المبحث الثاني : إيران قوة إقليمية خليجية

المبحث الأول

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

مقدمة

تمتاز منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة عن غيرها من المناطق العالمية، ومن أهم هذه الميزات، الأهمية الاستراتيجية للمنطقة والتي تتمحور حول هدفين أساسيين، أولهما القيمة السوقية لها كموقع وإقليم كون موقعها يمتلك المفتاح البحري في العالم، فهي لم تعد منطقة مهمة فحسب بل أصبحت قلباً عالمياً. فالخليج العربي هو المثال الأفضل الذي يقدم الدليل على تأثير العامل السياسي والاقتصادي والجغرافي⁵⁹.

أما الهدف الثاني فيتمثل في الموقع الجغرافي للخليج، الذي يقع في الجزء الغربي من قارة آسيا، فهو يربط بين أوروبا والشرق في آسيا والأجزاء الشرقية لقارة أفريقيا عن طريق قناة السويس، علاوة على أنه شريان الحياة الرئيس حسب الكثير من الباحثين ورجال السياسة بالنسبة للبريطانيين، الذين استولوا على المنطقة نظراً لحرصهم على مصالحهم من أية مخاطر تهددهم⁶⁰.

يحتوي الخليج على ممرات ومواقع مائية هامة للغاية، إضافة إلى الخلجان المائية التي يتميز بها عن غيره. كل هذا أضفى له قيمة وأهمية استراتيجية وعسكرية خاصة؛ وذلك لصلاحيتها للقواعد العسكرية وإخفاء الأسلحة البحرية، بحيث يمتاز الخليج بمياهه الدافئة، وشطآنه المحمية، التي تكون ملجأ آمناً للسفن التجارية ونقطة التقاء التجارات من مختلف الجهات⁶¹.

والأهمية الثانية التي يتميز بها الخليج العربي، الأهمية الامنية التي تعني سلامة الأقاليم من الأخطار الخارجية والداخلية المتمثلة بالقوى الأجنبية التي أحكمت قبضتها بتأسيس القواعد الدائمة والمؤقتة، لهدف تحقيق أمنها تحت ذرائع استمرار التهديد الأمني لها⁶².

⁵⁹ - Joseph Nye, "What's New World Order " Foreign Affaris, Vo171, No"1", 1992, P45.

⁶⁰ - صبري فارس الهيتي، الخليج العربي (أرضه، سكانه، اقتصادياته، جيوبوليتيكيته)، عمان، مؤسسة الوارق، ط1، 2003، ص ص3-13.

⁶¹ - أحمد مهابة، إيران وأمن الخليج : الخليج بعد الحرب، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد" 105 "، 1993، ص99.

⁶² - سعد ناجي، منعم العمار، الخليج العربي في عالم متغير : دراسة في معضلة الامن الخارجي وترتيباته، السياسة تالدولية، العدد125، 1996، ص28.

فرغم التغييرات التي طرأت على الساحة الدولية، فقد ظلت منطقة الخليج تحتفظ بأهميتها كم منطقة جذب للمصالح الدولية. لذا عززت هذه التغييرات من اهتمام هذه الدول لهذه المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لما لها من مصالح في تلك المنطقة بالذات⁶³.

تتمتع منطقة الخليج بأهمية كبيرة في الميزان السياسي الدولي، منذ القرن الخامس عشر وحتى اللحظة، مما أدى الى تنافس الدول الكبرى على استعمار المنطقة، وقد احتدم الصراع على هذه المنطقة، بداية من السيطرة البرتغالية والهولندية ، ثم الصراع الفرنسي والانجليزي، حتى تحقق لبريطانيا بسط نفوذها والسيطرة الكاملة على الخليج العربي⁶⁴.

وقد زاد من أهمية الخليج العربي اكتشاف النفط في أراضيه والتأكد من وجود احتياطي ضخم فيها. فهو يحتوي على نسبة 60% من الانتاج العالمي وما يقرب من 38% من الانتاج العالمي⁶⁵، مما دعى الدول الكبرى الى السعي بشتى الوسائل لكي يكون لها نفوذ في مقدرات دول الخليج العربي، فالنفط هو المصدر الرئيس الذي يمون أوروبا الغربية بالنفط، فهو يزود العالم الرأسمالي بأكثر من ثلث حاجته؛ لذلك لا يمكن الاستغناء عن هذا المصدر أو التنازل عنه بسهولة، فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية، ونظرا لأهمية النفط في منطقة الخليج استندت على ثلاثة عوامل رئيسية للحفاظ عليه هي⁶⁶:

- 1- الأهمية الجيوستراتيجية للنفط والمحافظة عليها وعلى أمنها.
- 2- احتياطاته الضخمة ومخزونه الهائل.
- 3- تكاليفه المنخفضة من صيانة واستخراج مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم.

إذ تعد السعودية من أكبر منتجي النفط ومصدره للعالم، وتحتل المركز الأول من الاحتياطيات، والذي يبلغ "2,264" مليار برميل، وهو ما يشكل حوالي 20% من احتياطي النفط العالمي، ويحتل العراق المرتبة الثانية من حيث الإحتياطي النفطي العالمي الذي يبلغ ما نسبته حوالي 11% أي حوالي "5,112" مليار برميل، أما ايران فتأتي في المرتبة الثالثة من حيث الإحتياطي النفطي إذ تبلغ النسبة حوالي "7,98" مليار برميل، وتليها من حيث النسبة دولة الامارات باحتياطي يبلغ "8,97" مليار برميل، وتليها من

63 - سعد ناجي، منعم العمار، المصدر السابق، ص27.

64 - صبري فارس الهيتي، الخليج العربي (أرضه، سكانه،.....)، مصدر سبق ذكره، ص7.

65 - عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص54.

60- د.علي احمد الغفلي، المستقبل الإستراتيجي للخليج العربي، التقرير الإستراتيجي الخليجي، الإمارات العربية المتحدة، دار الخليج العربي للطباعة والنشر، 2001، 2002، ص231.

حيث النسبة دولة الامارات باحتياطي " 97,7 " مليار برميل، فالكويت باحتياطي يبلغ "5,96" مليار برميل⁶⁷.

لقد جاء النفط ليكسب الخليج العربي أهمية استراتيجية تفوق أهمية أي اقليم آخر لذا أدرك البريطانيون قبل الأمريكيين هذه الحقيقة وهذه الأهمية، وفي ذلك يقول ريموند أوشي: "إن الخليج شريان الحياة الرئيسي بالنسبة لنا. وقد أكد اكتشاف النفط وتقدم الطيران هذه الحقيقة. وسيظل الخليج يسيطر على استراتيجيتنا الدولية سنين طويلة. فهو يتوسط جميع خطوطنا البحرية والجوية الرئيسية الى الشرق، ويحوي الموانئ والمراكز البحرية ومحطات الوقود اللازمة لأساطيلنا وبواخرنا وطائراتنا. التي تستولي على الخليج وساحل عُمان تستطيع أن تغلق قناة السويس، وأن تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية إلى الهند وأفريقيا. وإذا قامت في الخليج دولة معادية، فإنها تستطيع أن تدمر المسار الأخير في النفوذ البريطاني نفسه بجنوب البحر المتوسط كله"⁶⁸.

يمتلك الخليج قوة اقتصادية شديدة التأثير والفاعلية في السياسة الدولية الراهنة، فالنفط هو مصدر الصراع في المنطقة والتي تتصارع عليه الدول باعتباره قوة مركبة، فهو أولا المصدر الأساسي والأهم للطاقة في العالم الآن، لكنه علاوة على ذلك هو مصدر لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة، ومجال نشاط شركات عالمية عملاقة⁶⁹.

فنظرا لامتلاك الخليج لهذه المصادر من القوة " الجيوستراتيجية، والاقتصادية المادية - البشرية، والعسكرية، وغيرها من مصادر القوة"، تأثرت المنطقة على مر القرون لكثير من الغزوات، وتنافس عليها كثير من الدول الاستعمارية التي طمعت فيها، لسلب خيراتها. فمنذ نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، وحتى وقتنا الحاضر والدائرة تدور حول هذه المنطقة من استعمار وتنافس ومصالح، ومن الدول التي طمعت بهذه المنطقة ابتداء من الامبراطورية البرتغالية، فالهولنديين، ثم الصراع على المنطقة من قبل الفرنسيين والبريطانيين، الى أن تحقق للأخيرة بسط نفوذها والسيطرة الكاملة عليها، وما أن تراجع نفوذها بعد الحرب العالمية الثانية أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ سد الفراغ، والتنافس على المنطقة مع الاتحاد السوفييتي الذي اعتقد أن وصول الولايات المتحدة الى هذه المنطقة سوف يهدد

67 - برادلي.أ.تاير، السلام الأمريكي في الشرق الأوسط : المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة : د.عماد فوزي شعبي، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004، ص32.

68 - محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، الكويت : رابطة الاجتماعيين، 1967، ص ص92-93.

69 - عبد الخالق عبدالله، " النفط والنظام الإقليمي الخليجي"، المستقبل العربي، السنة 16، العدد181، 1994، ص14.

أمنه لأن الخليج العربي يعد أقرب منطقة في المحيط الهندي إلى وسط روسيا الأوروبية، فقد أصبحت المنطقة محورا تدور حوله كثير من الأحداث العالمية والإقليمية، فقد احتدم الصراع بين دول الخليج العربي، والذي كان قائما بالأصل منذ عدة قرون بين الدول العربية وإيران، إلى ان احتلت الأخيرة الجزر الإماراتية الثلاث دون الاكتراث بالشرعية الدولية في احتلالها لتلك الجزر⁷⁰.

ويمكن استعراض الأطماع الإستعمارية في منطقة الخليج على النحو التالي :

بداية من الأطماع البرتغالية التي كانت تطمح بأن يطلق عليها الامبراطورية البرتغالية، فهي من أوائل الدول التي اهتمت بشؤون الخليج، لما لها من دوافع اقتصادية، وسياسية، ودينية، واجتماعية، فقد كان الدافع الاقتصادي من أهم هذه الدوافع لهدف السيطرة على مصادر تجارة التوابل والسلع الشرقية؛ لذا غزى البرتغاليون منطقة الخليج وتمكنوا من السيطرة عليها وعلى موانئها التجارية⁷¹، ولكن سيطرتهم لم تدوم طويلا والنتيجة كانت خسارتهم لموقعهم على الساحل وأخذ الهولنديون دورهم ومكانهم في المنطقة⁷².

لقد كان الهولنديون من أقوى المنافسين للبرتغال خصوصا في مجال التجارة، حيث استطاعوا طرد البرتغاليين من الخليج والسيطرة عليه، وازدهار التجارة الهولندية خاصة في إيران، مما عزز العلاقات بينهما وشعور العرب أن هذا التقارب سوف يعزز من الوجود الأجنبي في المنطقة؛ لذلك شرع العرب بمهاجمة السفن الأوروبية والهولندية، مما أدى إلى اصطدام العرب بالحملات الإيرانية الهولندية المشتركة على البحرين وعلى ساحل عُمان وقطر، إلى أن تم دحرهم وزوالهم من المنطقة بكاملها⁷³.

وما أن تم دحر الهولنديين من المنطقة، سعت فرنسا إلى تطوير تجارتها بافتتاح شركات تجارية في المنطقة، علما أنه كان هدفها في الأساس هدفا سياسيا، وخصوصا في منطقة الخليج⁷⁴، فقد كانت هناك صراعات بين الفرنسيين والبريطانيين على هذه المنطقة، مع حصول الأخيرة على الكثير من الامتيازات السياسية المهمة فيها، حتى انتهى دور فرنسا السياسي في المنطقة⁷⁵.

70 - سالم سعدون المبادر، الخليج العربي دراسة في الجغرافية الإقليمية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1981، ص 3-34.

71 - صبري فارس الهيتي، مصدر سبق ذكره، ص 33.

72 - تامر عزام أحمد، الغزو البرتغالي للخليج العربي : دراسة في الاسباب والنتائج، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العدد 2 "، 2009، ص 177-179.

73 - سليم طه التكريتي، الصراع على الخليج العربي، وزارة الثقافة، بغداد، 1965، ص 46-47.

74 - د. صالح العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي، 1798-1810، مطبعة العاني/ 1979، ص 34.

75 - التكريتي، الصراع على الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 52.

لقد ظهر بريطانيا في منطقة الخليج بعد انتهاء الدور الفرنسي فيها؛ وذلك لتثبيت أقدامها في هذه المنطقة نظرا لأهميتها ووجود أهم مستعمراتها فيها والمتمثلة بالهند " درّة التاج البريطاني "76، فقد كان هدف بريطانيا تأمين مصالحها في المنطقة؛ لذا قامت بعقد اتفاقيات مع قبائل المنطقة ومشايخها بهدف تفريق القبائل عن بعضها البعض، حتى وصلت في هذه الاتفاقيات الى الحق في التدخل في شؤون تلك القبائل ومنعهم من أي تحرك سياسي ضدها77، فقد استطاعت بريطانيا بذلك تعزيز نفوذها وسيطرتها على منطقة الخليج مطالبة شيوخ المنطقة احترام تعهداتها التي أبرموها مع الحكومة البريطانية وعدم الدخول في أية علاقات مع الدول الأخرى78.

أصبحت بريطانيا القوة الأولى في منطقة الخليج بلا منازع من أحد، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهار المانيا وخروجها مهزومة من الحرب، إضافة إلى تسليم فرنسا منطقة الخليج لحليفتها بريطانيا، منح الأخيرة فرصة الاستفراد بالخليج79، لذلك ازدادت أهمية الخليج بالنسبة لبريطانيا في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، باتجاهها نحو الوسائل العسكرية لإبعاد أي خطر يواجه الخليج، مما سمح لها بفرض هيمنتها على المنطقة كاملة دون منافس وخصوصا النفوذ السعودي الذي كان يقلق شيوخ الخليج ويخيفهم من الغزو السعودي عليهم في أية لحظة80.

وعند دخول الحرب العالمية الثانية اكتفت بريطانيا بتحويل اسم الوكيل إلى ضابط سياسي ثم رفعته إلى رتبة وكيل، ومن ثم تم انشاء وكالة بريطانية تدار من قبل وزارة الخارجية بلندن، بعدما استقلت شبه القارة الهندية الباكستانية، واستمرت إدارة شؤون الخليج من البحرين حتى انسحاب بريطانيا عام 1971م وهو تاريخ انسحابها من البحرين والاعتراف البريطاني باستقلال الإمارات التسع ومنح المقيم البريطاني في تلك الفترة درجة سفير81.

ومع الانسحاب البريطاني من الخليج بدأ التسلسل الأمريكي إلى المنطقة، والسعي إلى وراثة الدور البريطاني فيها؛ وذلك بتعزيز وجودها البحري في الخليج بعد أن كان لها قاعدة مستأجرة من البريطانيين،

76 - د. عبد الأمير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747-1778، ترجمة هاشم كاطع لازم، منشورات مركز دراسات الخليج، البصرة، 1977، ص 8.

77 - سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارة الخليج العربي وجنوب الجزيرة، ج2، القاهرة، 1967، ص 185.

78 - ارنولد ولسن، الخليج العربي : مجمل تاريخي منذ أقدم الأزمنة وحتى أوائل القرن العشرين، ترجمة عبد القادر اليوسف، الكويت د ز ت، ص 310-323.

79 - جمال زكريا قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية، 1840-1914، الكويت، 1972، ص 38.

80 - خليل ناصر جاسم، العلاقات السعودية - البريطانية، البصرة، 2003، ص 37-38.

81 - د. صبري فارس الهيتي، مصدر سبق ذكره، ص 47.

لتصبح بذلك قيادة عسكرية كاملة لمنطقة الخليج بعد بريطانيا التي كانت منصبة نفسها بدور رجل الشرطة في الممرات البحرية للخليج العربي في معظم فترات القرن التاسع عشر وجزء كبير من القرن العشرين⁸².

لقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة لخدمة مصالحها في منطقة الخليج، خاصة بعد الطفرة النفطية التي ظهرت في المنطقة، فقد اعتمدت الولايات المتحدة في سياستها في عقد السبعينات من القرن الماضي على إيران والسعودية في سياسة توازن القوى كونهما دولتين لهما ثقلهما في المنطقة، ولكن بعد نجاح الثورة الإيرانية في نهاية عقد السبعينات ودخول إيران في حرب مع العراق، اعتمدت على سياسة دعم الطرفين بالعدة والعتاد من أجل إطالة أمد الحرب وإنهاك كليهما والاستفراد في المنطقة دون منافس من أحد⁸³.

أما بخصوص الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج فإنه على الرغم من الروابط الدينية والتاريخية التي تربط بها إيران والدول الخليجية المجاورة لها، وعلى الرغم من الارتباطات الجغرافية للمنطقة ككل، إلا أن هناك توتراً وعدم استقرار في المنطقة منذ بداية القرن العشرين وذلك بادعاء إيران ملكية الجزر الثلاث، حتى أنها أقدمت في عام 1904م على رفع علمها على تلك الجزر في الفترة التي كانت بريطانيا آنذاك سيدة المنطقة والموقف، حيث قامت الأخيرة بإزالة علم إيران ورفع علم الشارقة على تلك الجزر⁸⁴.

لقد كانت بريطانيا دوماً تقف أمام ادعاءات إيران ملكية تلك الجزر، لوجود مذكرة تؤكد أن تلك الجزر تعود ملكيتها لأمانة الشارقة، فقد وجد في مذكرة رسمية بريطانية في 30 إبريل 1923م بأن جزيرة أبو موسى قد جاء ذكرها من قبل " لوريمير " في دليل الخليج بأنها تابعة لشيخ الشارقة، وعلى إثر ذلك في عام 1934م تم منح حاكم الشارقة امتيازاً لاستثمار أكسيد الحديد في جزيرة أبو موسى لصالح شركة بريطانية، مما أثار احتجاج من قبل إيران على هذا الاتفاق والذي بدور بريطانيا التي لم تعبر هذا الاحتجاج أي اهتمام وقابلته بالاهمال، فقد كانت إيران على الدوام إثارة موضوع الجزر إلى أن أقدمت إيران في عام 1951م على إجراء إحصاء للسكان في جزيرة أبو موسى وتوزيع هويات إيرانية عليها باعتبار أنها تابعة وسكانها لايران، ومنذ عام 1951م حتى عام 1971م، لم تحاول إيران اتخاذ أي إجراء لاحتلال تلك الجزر الثلاث " أبو موسى، طناب الكبرى، طناب الصغرى "، ففي عام 1971م وقبل الانسحاب البريطاني

82 - محمد علي الداود، تقاطع مصالح القوتين العظميين في الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد " 31 "، 1987، ص ص 38- 39.

83 - عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص 54.

84 - د. عبد الملك خلف التميمي، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج، دراسات في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية- 1887 - 1971، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربي، جامعة الكويت، عدد يوليو، 1988.

من الخليج العربي بيومين أمر شاه إيران أسطوله بتنظيم عملية بحرية لغزو الجزر العربية الثلاث وكان لهم ذلك باحتلال تلك الجزر والتواطؤ مع البريطانيين الذين طاب لهم هذا الاحتلال بعدما كانوا معارضين لذلك، مما أسفر عن قطع العلاقات الدبلوماسية من قبل الدول العربية مع بريطانيا وإيران، وأدت هذه القطيعة إلى قيام ليبيا بتأميم البترول شركة البريطانية تحت اسم " شركة بترول الخليج "85.

إضافة إلى احتلال الجزر الاماراتية الثلاث من قبل إيران، إلا أن الأطماع الإيرانية لم تتوقف واتجهت مطالبة في البحرين استنادا لوجود شيعة فيها، مما أتاح للأخيرة استقلالها والانضمام الى الأمم المتحدة86.

لقد ازدادت أطماع إيران في منطقة الخليج العربي في نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي وتحديدًا بعد نجاح الثورة الإيرانية والقضاء على نظام الشاه السياسي، والتي بدأت بتصدير أفكار الثورة لدول الخليج العربي المجاورة والتدخل في أمورها الداخلية، علاوة على اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية في عام 1980-1988، والتي كانت لأهداف اقتصادية بحتة ومن أجل سلب خيرات المنطقة، بعدما تكبدت كلتا الدولتين خسائر فادحة في الأرواح والأموال، ومما زاد الأمر سوءاً هو لعب إيران الدور الإقليمي في المنطقة والعمل على تطوير برنامجها النووي ومحاولة ظهورها كأكبر قوة إقليمية في المنطقة، ما أثار حفيظة الدول الخليجية المجاورة وزاد من تحوفها من امتلاك إيران النووي والقيام بالتهديد لتلك الدول ومحاولتها السيطرة عليها بكافة أشكال السيطرة، حتى بات يشكل هذا البرنامج تهديدا صريحا لأمنها، خاصة بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لدولة العراق وإنهاء الحكم الصدامي فيها، ومن ثم الانسحاب الأمريكي من العراق الذي سبب فراغا طالما حلمت به إيران لكي تعيث فسادا وتطبق سياستها في المنطقة برمتها.

ونتيجة لهذا المبحث يرى الدارس أن منطقة الخليج تتمتع بموقع جغرافي متميز، مع محافظته على أهميته الخاصة كمنبع للنفط مما جعله محط أنظار كثير من الدول الإستعمارية والتي تنافست عليه منذ قرون ماضية وحتى وقتنا الحاضر، وامتازت خصوصيته بعدما تم اكتشاف النفط فيه فأصبحت العلاقة بينهما علاقة تبادلية أي العلاقة ما بين النفط والمحافظة على أمنه لضمان استقراره وضمان تدفقه دون عوارض

85 - د. محمود سعيد الخطيب، " الوضع القانوني للبحر الاقليمي مع دراسة للبحار الاقليمية العربية والاجنبية في القانون الدولي "، القاهرة، دار النهضة العربية، 1975، ص 591.

86 - رياض نجيب الريس، وثائق الخليج العربي، لندن، 1975، ص 169.

تعرضه وبصورة طبيعية؛ لذلك زادت التدخلات الأجنبية والوجود السياسي والعسكري مستخدمة سياسة توازن القوى في المنطقة والبعد عن التسلح النووي والعودة الى الحرب التقليدية المحدودة لتحقيق أهداف محدودة وضمان الهيمنة على المنطقة للحفاظ كل على مصالحه القومية المتمثلة بتدفق النفط اليها بأرخص الأثمان وأقل التكاليف مع المحافظة على الجودة العالمية التي تميز بها عبر العقود الماضية وما زال، علاوة على ذلك تضخم وزيادة العائدات التي أدت الى رفع الناتج الوطني لدول الخليج، مما أدى الى توسع ها ئل في الإنفاق المدني والعسكري واستيراد العمالة الأجنبية، إضافة إلى العشرات من النتائج السلبية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، كما حدث أيضا عدم القدرة على انتقاء وصياغة البرامج والمشروعات، فوفرة الأموال أدت الى ضعف الانضباط الإنفاقي، مما عمل على نشوء حالة اعتماد على الحكومات، التي أدت في النهاية إلى اهمال المشاركة الشعبية سياسيا وضعف الشعور الشعبي بالتزاماته المجتمعية وواجباته الوطنية التي كان يجب عليه القيام والايفاء بها لمنع تسرب الموارد المالية إلى الخارج وتكثيف حالة التبعية في ظل الاعتماد شبه الكامل على النفط في جدول صادراتها⁸⁷.

⁸⁷ - يوسف صايغ، "النظرة الاقتصادية المستقبلية لمنطقة الخليج"، التعاون، السنة 1، العدد 3 (تموز/يوليو 1986)، ص 12-14.

المبحث الثاني

إيران قوة إقليمية خليجية

لإيران أهمية استراتيجية خاصة تتميز بها عن كثير من دول العالم، إذ تعد واحدة من أكبر الدول الإقليمية - إلى جانب العراق والسعودية - كما ويلعب موقع إيران دوراً مؤثراً في سلوكيتها من خلال موقعها الجغرافي المتميز.

تقع إيران في القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا، شمال شرقي الجزيرة العربية، ويحدها من الشمال روسيا الاتحادية، ومن الجنوب خليج عمان والخليج العربي، ومن الغرب يحدها العراق وتركيا، ويحدها من الشرق كل من أفغانستان وباكستان، وتبلغ مساحة إيران حوالي 1,5 مليون كيلو متر مربع، تقسم إلى أربعة أقاليم رئيسية، وهي : إقليم المرتفعات الغربية، إقليم المرتفعات الشمالية، إقليم الهضبة الوسطى، إقليم المرتفعات الشرقية، ويصل عدد سكانها إلى نحو 70 مليون نسمة غالبيتهم العظمى من الشباب⁸⁸.

ف نظراً لمتعة إيران بهذا الموقع الإستراتيجي الهام، تتنافس عليها عدة دول تاريخياً للسيطرة على مناطق النفوذ فيها، والسيطرة على مناطق إنتاج البترول في الشرق الأوسط⁸⁹، فقد كانت إحدى المعابر الرئيسية التي استخدمتها قوات الحلفاء لدعم الاتحاد السوفييتي السابق أثناء مقاومته للغزو الألماني إبان الحرب العالمية الثانية، إذ تحتل إيران موقعا إستراتيجيا حيويا، بالنسبة إلى ممرات نقل النفط الخام، لوقوعها على الخليج العربي ومضيق هرمز⁹⁰، فموقع إيران الجيوستراتيجي الحساس يلقي اهتماما في الشمال، حيث تتهاافت الشركات العالمية " بما فيها الشركات الأمريكية " على توقيع الامتيازات في حوض بحر قزوين⁹¹، ويعتبر الخليج ممراً مائياً شديداً الأهمية بالنسبة لإيران، إذ يشغل الساحل الإيراني الطويل " 1500 ميل "

88 - عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور "العرب والعالم"، ط1، 1987، ص132.

89 - جودة حسنين جودة، "جغرافية آسيا الإقليمية"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص461.

90 - <http://www.tabukcar.com/>

91 - جيمس بيل، الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج : مستطيل التوتر في جمال سند السويدي(محرر) إيران والخليج : البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الفصل الخامس، 1996، ص161.

الشاطئ الشمالي للخليج العربي بكامله، ويعتبر نافذة إيران الأساسية على العالم الخارجي، وتسيطر إيران بالإشتراك مع عمان على مضيق هرمز الإستراتيجي، الذي تصدر إيران كل انتاجها النفطي من خلاله⁹².

تعتبر إيران في الوقت نفسه داخل النظام الدولي ذات موقع فريد باعتبارها جسراً يربط منطقتين من العالم في غاية الأهمية، هما: آسيا الوسطى والخليج، ولإيران منطقتان جيوسياسيتان رئيسيتان واحدة في العمق الجيوسياسي الشمالي وتتمثل في "القوقاز وبحر قزوين وآسيا الوسطى"، والثانية في العمق الجيوسياسي الجنوبي لإيران "منطقة الخليج" وتشمل كل من "السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، عمان، إيران، العراق"⁹³.

وإيران الى جانب موقعها وثرواتها، هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تبدل نظامها جذرياً عام 1979، وانتقل من نظام شاهنشاهي "ملك الملوك" إلى نظام إسلامي، ومنذ ذلك الوقت أصبحت سياسات إيران الداخلية والخارجية موضع ترقب واهتمام الشعوب العربية والإسلامية، والحكومات في دول العالم كافة، بسبب ثلاثة "متغيرات استراتيجية" لم يعرفها الحكم الإيراني السابق وربما لم تجتمع في أي نظام آخر في المنطقة نفسها، وهي :

أولاً : تأسيس نظام إسلامي جاءت به ثورة شعبية حقيقية، وقدم نفسه كنموذج خاص يختلف عن باقي نماذج الحكم الإسلامية أو الشرقية والغربية.

ثانياً : موقف النظام الجديد من إسرائيل. "الغدة السرطانية" التي يجب إزالتها.

ثالثاً : موقف النظام من الولايات المتحدة والقطيعة معها، والتحريض المباشر ضد سياستها.

وهكذا ستكون هذه المتغيرات الثلاثة التي ألزم النظام الجديد نفسه بها موضع الترقب والاهتمام ليس فقط لمعرفة مدى نجاح "التجربة الجديدة" واختافاتها، بل لانعكاس الالتزام بهذه المتغيرات على استقرار المنطقة وأمنها وعلى كيفية حل الصراعات فيها التي ستكون عنصراً قوياً ومؤثراً فيها⁹⁴.

92 - أنور قرقاش، "إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ودولة الامارات العربية المتحدة : الاحتمالات والتحديات في العقد القادم، في جمال سند السويدي(محرر)، إيران والخليج : البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الفصل السابع، ص194.

93 - طلال عتريسي، جغرافية إيران السياسية، "شؤون الأوسط، العدد (84)، 1999، ص4.

94 طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، دار الساقي، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 2006، ص 19-20.

إن دولة بهذه المساحة، وهذا الموقع الإستراتيجي المتميز، اضافة الى عدد سكانها حسب إحصائية لعام 2010، البالغ 75.2 مليون نسمة⁹⁵، يضيفها أهمية فوق أهميتها، ويجعلها محط أنظار السياسات الخارجية العالمية، كونها ترتبط بالمصالح الدولية بموجب موقعها الإستراتيجي وتحكمها بمضيق هرمز الذي يوصف بعنق الزجاجة نظرا لأهميته، وتلويحها بالعمل جاهدة على ملفها النووي؛ وذلك من أجل تعزيز مكانتها الإقليمية والعالمية.

ويدرك العالم العربي أن مستقبل العلاقات بين دوله وإيران سوف يكون أكثر تعقيداً، لأنها تقوم على أيديولوجية دينية عابرة للقوميات منذ قيام ثورتها الإسلامية، وأصبح لديها استراتيجية واضحة ونهج واضح في نشر فكرها الشيعي في العالم العربي، كون هناك العديد من الأقطار العربية يوجد بها أقليات إيرانية وشيعية مثل البحرين، والكويت، والإمارات، والسعودية، مما يشكل خطراً حقيقياً وتخوفاً من المد الشيعي في هذه الأقطار⁹⁶.

أما فيما يتعلق بالساحل الإيراني على بحر قزوين، فقد أدى إلى ازدياد أهمية إيران، ولا سيما أنها قوة تشرف وتسيطر على هذا المضيق والجزر الواقعة فيه، وهذا يزيد من أهميتها الإستراتيجية، لأن القوة التي تشرف وتسيطر على هذا المضيق، تستطيع أن تؤثر في الحياة السياسية والعسكرية والتجارية الداخلية والخارجية من الخليج العربي، فقد كان موقع إيران الاستراتيجي هدفاً بالنسبة لكثير من الدول ومحط أنظار الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لخدمة مصالحها وسياساتها اقليمية، فموقع إيران يعتبر مركزاً جيداً للرصد والمراقبة والتجسس - لصالح الولايات المتحدة-، لما كان يدور داخل الاتحاد السوفييتي هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى تخوف الولايات المتحدة من وقوع إيران تحت نفوذ الاتحاد السوفييتي، باعتبارها تقع في منطقة صراع استراتيجي دائم، فضلاً عن أثره في سياساتها وعلاقاتها الدولية⁹⁷.

إن سعي الدول الامبريالية السيطرة على مضيق هرمز معتبرة اياه المنفذ الوحيد الذي يجب ضمانه وضمان أمنه وحرية الملاحة فيه، لأنه يربط بين جزئيه خليج عمان والخليج العربي، إذ يقع هذا المضيق بين إيران في الشمال الغربي وعمان في المنطقة والمتحكم بمضيق الخليج العربي، ومن حيث قلة السكان.

⁹⁵ - <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=688679&issueno=12298>.

⁹⁶ - عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مصدر سبق ذكره، ص149.

⁹⁷ - alfoua.Montadarabi.com/1270-topic.

لكن تعترضه بعض الصعوبات من هبوب الرياح وعواصف المد القوية، علاوة على أنه ليس هناك موانئ وأرصعة للتحميل والتنزيل في المنطقة؛ لذا بقي مضيق هرمز رهان استراتيجي بين الدول الكبرى كل حسب توفقه المنشود والتمكن من نفط المنطقة، بينما سعت الولايات المتحدة الى إطلاق أساطيلها في مياه المحيط الهندي والخليج العربي معتبرة اياه جزءاً من أمنها الوطني من أجل تأمين حرية الملاحة على أنها مسألة دولية بالغة الأهمية لا سيما وأنه الطريق الأهم لامدادات النفط العالمية⁹⁸.

لإيران أهمية متميزة بين الدول، فقد تشغل إيران الشاطئ الشرقي للخليج العربي مواجهة في ذلك الأقطار العربية الخليجية، إضافة الى حدودها الطويلة مع العراق ومشاركتها للأقطار العربية التحكم في مضيق هرمز الذي يعد من أهم الممرات المائية في العالم، فهو محور الأمن في منطقة الخليج العربي علاوة على سيطرتها على الجزر الواقعة غرب المضيق داخل مياه الخليج⁹⁹.

و تعد إيران من الدول الغنية لتمتعها بالثروات الطبيعية، فهي تعد من ضمن الدول الخليجية الخمس التي تحتل المرتبة الأولى في العالم من الاحتياطي النفطي، مما يتيح لايران ان تستعمل هذه الثروات كورقة رابحة للضغط ضد الدول الاخرى سواء في بيئتها الدولية أو الإقليمية.

كما تتمتع إيران بالقدرات العسكرية "الكبيرة" البرية، بحرية، جوية"، وتسعى جاهدة إلى بناء قوة نووية وخلق قوة عسكرية منافسة أخرى في المنطقة، بالإضافة إلى القوة النووية الإسرائيلية والباكستانية والهندية، على أن تكون مؤثرة على المستوى الإقليمي والعالمي أيضاً.

تعتبر إيران ثاني أكبر مصدر للنفط والغاز الطبيعي في العالم، وقد بلغت عائداتها النفطية لعام 2011، حوالي 95 مليار دولار أمريكي، لكن على الرغم من تلك الموارد المالية العالية، فإن المواطن الإيراني يعاني من ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة جداً فقد يقدر أنه يوجد في إيران تقريباً "14" مليون فقير ومعدم، فهناك دراسات صادرة عن مراكز بحثية إيرانية تؤكد ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في إيران بالرغم من الثروات الهائلة الموجودة لديها مما يؤكد أن هناك توزيعاً غير عادل لهذه الثروات، مما جعل الحياة

⁹⁸ - <https://www.sharjah.ac.ae>

⁹⁹ - عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار، مصدر سبق ذكره، ص81-89.

الاجتماعية والشعب يعيشون في ظل الفقر والعوز والبطالة المستشرية، وهذا جعلهم يعبرون عن هذه الحالة بخروجهم وتظاهرهم في الشوارع محتجين على هذه الأوضاع¹⁰⁰.

وفي ضوء ذلك يصبح مشروعاً، البحث قيماً إذا كان الفشل الإيراني في تحقيق تنمية شاملة للشعوب الإيرانية، وعجزه عن حل المشاكل القومية لهذه الشعوب هو السبب الذي يدفع الدولة الإيرانية لتصدير أزماتها هذه على شكل " تصدير الثورة "، أو التدخل المباشر في شؤون البلاد المحيطة، وتأييد الحركات التي من شأنها تدعيم موقع ايران ومصالحها الإقليمية.

وتعتبر إيران قوة إقليمية وذلك بعد العمل على برنامجها النووي، إذ ترجع طموحات إيران النووية إلى فترة ما قبل الثورة، أي فترة حكم الشاه في الستينات، فكثيراً ما أشارت التصريحات الرسمية منذ ذلك الحين إلى سياسة لتطوير تقنية نووية موجهة للأغراض السلمية، وقد وقعت إيران معاهدة حظر انتشار النووي " NPT " في عام 1968 ؛ وكذلك اتفاقية ملحقه خاصة بالإجراءات الوقائية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية دخلت حيز التنفيذ عام 1974¹⁰¹.

ومنذ أكثر من نصف قرن اعتبرت الحكومة البريطانية في ذلك الوقت أن رغبة الإيرانيين في التحكم في صناعة النفط الإيرانية تعد تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وفي ذلك الوقت تمسكت الحكومة الإيرانية بحقوقها المؤكدة والمشروع مستندة إلى الدعم الشعبي وتأييد علماء الدين.

وبعد مرور عدة عقود يعيد التاريخ نفسة، تبدأ إيران بمباحثاتها مع الدول الأوروبية الثلاث "بريطانيا-فرنسا- ألمانيا" حول البرنامج النووي وملفه، ورغم أن إيران أعلنت وفي مواضع مختلفة وبمختلف الوسائل أن برنامجها النووي هو برنامج سلمي، وهو في الأساس حق مؤكد غير قابل للنقاش والتباحث مع أي طرف من الأطراف، إلا أنها سعت جاهدة لإزالة الشكوك وسد الطريق على ذرائع بعض الدول إلى اتخاذ استراتيجية بناءة وأبدت استعداداً كاملاً للتعاون مع المؤسسات الدولية الشرعية منذ بداية المباحثات مع الدول الأوروبية الثلاث، وأيضاً لإبداء حسن النية في مجال العلاقات الدولية، ولكن إيران واجهت كثيراً من الضغوطات في تلك المباحثات حول ذلك الملف، ففي الخطوة الأولى طالبت الدول الأوروبية الثلاث إيران بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم في موقع ناتانز، وفي الخطوة التالية طالبت إيران بتعليق الأنشطة

100 - www.majalla.com/arb/2012/04/article55234853

101 - تقرير برنامج الشرق الأوسط، ايران وجيرانها والأزمة الإقليمية (1-2)، مختارات إيرانية، العدد 76، نوفمبر 2006، صص 18-19.

النوعية بموقع أصفهان، وأخيرا طالبت إيران بتعليق كافة الأنشطة النووية حتى الدراسات العلمية في مجال التكنولوجيا النووية، وقد وافقت إيران على كل هذه المطالب بهدف إزالة كافة الشكوك حول أنشطتها النووية، وبالإضافة إلى ذلك وقعت إيران على البروتوكول الإضافي الذي يسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى أي موقع داخل الأراضي الإيرانية، وعلى الرغم من هذه التنازلات التي قدمتها إيران بهذا الخصوص إلا أن الأوروبيين لم يتخذوا أية خطوة إلى الأمام وعلى العكس من ذلك بدأت بالشروع بتهديدات أوروبية مصاحبة لتهديدات أمريكية، وتقديم وعودات مبهمه مصحوبة بالعديد من الاشتراطات، مما وجدت إيران نفسها على مفترق طرق تاريخي، فأمامها طريق التخلي عن كرامتها الوطنية ومصالحتها الحيوية والاستسلام أمام المطالب غير المنطقية التي يملها عليه الآخرون الذين يملكون أرقى أنواع التكنولوجيا النووية في مقابل الحصول على القليل من الامتيازات الاقتصادية، وأمامها طريق التمسك بحقوقها ومصالحتها الوطنية وتحمل التهديدات والضغوطات التي تمارسها عليها القوى العالمية، وقد توصلت إلى أن حقها في العمل على برنامجها النووي لا يأتي عن طريق المباحثات فليس أمام الشعب الإيراني سوى الاعتماد على نفسه وعليه ان يثق في قدراته الذاتية فقط، وقد تمكنت من هذا القرار اعادة افتتاح مواقع أصفهان، ثم نطنز، وفي النهاية تمكنت من تشغيل أول سلسلة لتخصيب اليورانيوم، وتمكنت من تحقيق درجة تخصيب اليورانيوم اللازمة لاستغلاله كوقود لمحطات الطاقة الكهربائية¹⁰².

وتصر إيران على أنه البرنامج النووي هو برنامج سلمي مائة في المائة في حين يدعي الغرب بأنه سوف ينتهي بصناعة القنبلة النووية¹⁰³. وبناء على ذلك صرح "أحمد نجاد" بأن قطار البرنامج النووي الإيراني انطلق، وأنه لن يعود إلى الوراء، وأن قرارات مجلس الأمن ضد إيران ليست قيمتها أكثر من قيمة ورقة ممزقة¹⁰⁴.

لذلك قررت إيران في ديسمبر 2005 استئناف تخصيب اليورانيوم في مركزين داخل منشآت ناتانز¹⁰⁵.

102 - د. عباس عراقشي، إيران لن تستسلم لتعليق تخصيب اليورانيوم، مختارات إيرانية، العدد 74، سبتمبر 2006، ص 90-92.

103 - أفتاب(الشمس)، 2006/12/10، تنافس إيران وأمريكا في اللعبة الكبرى، مختارات إيرانية، العدد 79، فبراير 2007، ص 73.

104 - أ.د/ محمد السيد عبد المؤمن، إيران والتوغل النووي، مختارات إيرانية، العدد 82، مايو 2007، ص 66-67.

105 - مهدي عليخاني، انجازات الدبلوماسية النووية الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 77، ديسمبر 2006، ص 20.

وفي فبراير 2006 أوقفت الحكومة كل أشكال التعاون مع الوكالة تنفيذًا لقرار مجلس الشورى الإسلامي الذي يعد من أشجع القرارات في تاريخ المجلس والذي بدوره أنهى رحلة استمرت ثلاث سنوات من تقديم المعلومات بسخاء إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتالي إلى المنظمات الاستخباراتية الغربية¹⁰⁶.

وبناء على ذلك، فقد اتخذت إيران قرارًا بمنع 38 مفتشًا من ممارسة أعمال التفتيش المعتادة للمنشآت النووية، وتصف هذا القرار بأنه مطابق لقوانين وأعراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن عدم السماح بدخول هؤلاء المفتشين كان ضرورة تطلبتها المصالح القومية الإيرانية، وهو حق لكل دولة ذات سيادة وتخشى من انتقال معلومات سرية إلى دول معادية¹⁰⁷.

ومع اصرار طهران على المضي قدما في عمليات تخصيب اليورانيوم المهمة لدرجة، على أراضيها وإعلان الإيرانيين أنه بمقدورهم قبول أي حلول سلمية للأزمة النووية بشرط ألا تتضمن شروطا تقضي بضرورة وقفهم التام لعمليات تخصيب اليورانيوم داخل مفاعلاتهم.

نشطت المساعي والجهود الأمريكية من أجل حشد الدعم الدولي وتأييد القوى الكبرى والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، فضلا عن التأثير على الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إحالة ملف طهران النووي إلى مجلس الأمن الدولي توطئة لاتخاذ ذلك الأخير اجراءات عقابية ضد طهران لحملها على تجميد انشطتها النووية، وقد واصلت واشنطن هذه الجهود من أجل حشد التأييد الدولي ضد إيران داخل مجلس الأمن الدولي بقيامها بعمل جولات مبتدئة بأوروبا لحشد الدعم الأوروبي لموقف بلادها المتشدد حيال طهران، ومن ثم قامت بجولة مماثلة إلى الشرق الأوسط للحصول على دعم عربي وخصوصا مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات لإحكام الطوق حول إيران، ومن ثم حملها على الازعان للنداءات الدولية بتجميد برنامجها النووي¹⁰⁸.

اتسم الموقف الأمريكي من الملف الإيراني بالتشدد، خاصة وأنها رأت أن إيران تمتلك برنامجا سريا لامتلاك السلاح النووي، ومن ثم طالبوا إيران بتعليق كافة فعاليتها النووية، والالتزام أكثر بالتعاون مع الوكالة الدولية، والمضي قدما في مباحثاتهم مع الجانب الأوروبي، نظرا لأن غالبية الأمريكيين يرون أن

106 - د. عباس عراقشي، مرجع سابق، ص 92.

107 - اعتماد علي، مبررات إيران لمنع دخول المفتشين، مختارات إيرانية، العدد 80، مارس 2007، ص 69-70.

108 - د. حسن أبو طالب، إيران مفاجآت الداخل وتوترات الخارج، التقرير الاستراتيجي العربي 2006/2005، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2006، ص 257-258.

المواجهة مع إيران لا تحقق المصالح الأمريكية، ومن ثم ينبغي إعطاء الفرصة لاستكمال المباحثات الأوروبية مع إيران¹⁰⁹.

وفي النهاية يجب الإشارة إلى أنه قد وصلت لعبة شد الحبل بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية إلى مرحلة حاسمة، حيث تدرك إيران أنها لن تستطيع أن تستكمل مشروعها النووي دون التدخل الأمريكي بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن أمريكا تدرك أنها لا تستطيع أن تتجاهل المطالب الإيرانية، وبغض النظر عن الحرب الإعلامية بينهما، فإن التجارب قد دلت على أنهما يلتقيان في منتصف الطريق، بعد أن يكون كل طرف قد تأكد من موقف الطرف الآخر، من ناحية، وتأكد أيضا مما سيحصل عليه من الطرف الآخر من ناحية أخرى، ووازن حساباته ووجد أنه يقف عند آخر اللعبة، ولذلك قامت الدبلوماسية الأمريكية بتحريك جديد في المنطقة، وإرسال رسائل جديدة إلى إيران¹¹⁰.

وهذا ما نلمسه في مرحلة رئاسة روحان، أنه أصبح هناك تقارب إيراني - أمريكي ظاهراً على طاولة الملف النووي الإيراني، وبقاء شعرة معاوية في التجاذب بين الطرفين، لكي تبقى أمريكا محافظة على مصالحها في المنطقة لأنه لا يمكن لأي من الدول أن يقدم امكانيات للولايات المتحدة كما تقدمه إيران في الوقت الحاضر.

أما فيما يتعلق بموقف دول الخليج تجاه الملف النووي الإيراني، فإنه يمكن القول أنه ينتاب دول الخليج العربية كافة قلق شديد من عودة المنطقة للدخول في دوامة الصراع السياسي المتأجج بين طهران وواشنطن والتداعيات السلبية الخطيرة المحتملة لأي تصعيد ممكن بين الجانبين على الأوضاع في المنطقة، خاصة أن الولايات المتحدة لم تتورع من إشراك دول الجوار والخليج العربية في مساعيها لعزل إيران ومعاقبتها، الأمر الذي يوجب التهديدات الإيرانية المستمرة بجعل منطقتي الخليج والشرق الأوسط برمتها ساحة للمواجهة بينها من جهة وبين واشنطن أو تل أبيب من جهة أخرى، لذا حرصت طهران على تبني سياسات تطمينية لدول الخليج العربية في هذا الخصوص من خلال الزيارات التي قام بها مسؤولون إيرانيون، أو ما يقومون بتوجيهه إليها من رسائل تطمينية، حيث أكدت طهران للسعودية ومصر وسائر الدول الخليجية أنها تسعى لامتلاك أسلحة نووية الأمر الذي وضح جليا خلال زيارة أحمدى نجاد إلى

109 - سيد مهدي حسيني، تداعيات البرنامج النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية - الأمريكية، مختارات إيرانية، العدد 73، أغسطس 2006، ص 94-96.

110 - أ.د/ محمد السيد عبد المؤمن، الحوار الأمريكي - الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 83، يونيو، 2007، ص 63-64.

الكويت في فبراير 2006، والتي حرص خلالها على طمأنة دول الخليج بشأن البرنامج النووي الإيراني مؤكداً أن إيران جارية يريـد الاستقرار لجيرانه وللمنطقة برمتها. والواضح أن الجهود والمساـعي الإيرانية قد أثـمرت عن بعض النجاح¹¹¹.

لكن دول الخليج وفقاً لتصريحات المسؤولين الخليجيين يتبين أن هناك حالة من القلق لدى دول الخليج من الطموحات النووية لإيران، ودول الخليج لا تمتلك أدوات أو وسائل إزالة هذا القلق، ولهذا فهي تحاول تهدئة الأزمة وعدم التصعيد مع إيران، لأنه ليس من مصلحتها أن تتصاعد الأمور بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، حيث تدرك دول الخليج أن أي مواجهة بين إيران وأمريكا سوف تدور على أرضها وبالتالي ستكون هي الخاسر الأول، وهذا بالإضافة إلى أنه في حالة وصول إيران إلى مستوى أعلى من التقنية النووية في المستقبل سوف يفرض على دول الخليج خيار التهـدئة مع إيران، بل قد يجعل إيران قادرة في المستقبل على فرض رؤيتها لبعض المشكلات العالقة بينها وبين بعض الدول الخليجية مثل الجزر الثلاثة¹¹².

إذ يتضح مما سبق أنه دول مجلس التعاون تعارض بقوة حصول إيران على السلاح النووي بسبب رغبتها في استقرار الإقليم وخشيتها من نفوذ جارتها غير العربية الكبيرة.

وتعتبر دول مجلس التعاون نشاط إيران النووي بمثابة تهديد لأمن الخليج والشرق الأوسط، ورغم ذلك فدول مجلس التعاون لا يمكن أن تدعم ضرب دولة مسلمة أخرى، لكنها حريصة على أن تمارس الولايات المتحدة ضغطاً على إيران لوضع حدا لطموحاتها النووية ومحاصرة قوتها الإقليمية¹¹³.

وعلى الرغم من الضغوط الدولية والمساـعي الأمريكية الحثيثة لحشد المواقف الدولية ضد طهران، نرى أن الموقف التركي تجاه الملف النووي الإيراني بمطالبة طهران بإبداء مزيد من الشفافية والمرونة لتهـدئة مخاوف المجتمع الدولي، حيث صدر عن معهد البحوث الإستراتيجية الدولية التركية تقرير يفيد أن الحرب بين الولايات المتحدة وإيران مهما كان شكلها أو حجمها، فهي تعد تهديداً للأمن القومي التركي، وحسب التقرير أيضاً أنه في حال امتلاك إيران أسلحة نووية، سوف يقود ذلك إلى خلل إستراتيجي لصالحها في

111 - د. حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص 242-243.

112 - سامح همام، التوجه الإيراني نحو الدول العربية: دلالات واحتمالات، مختارات إيرانية، العدد (83)، يونيو 2007، ص 90.

113 - تقرير برنامج الشرق الأوسط، إيران وجيرانها والأزمة الإقليمية (2-2) مرجع سابق، ص 10.

المنطقة وهذا سوف يؤثر على مكانة تركيا ودورها وقدرتها، كما أن إيران ستتمكن من نشر ايدولوجيتها الراديكالية في العالم الإسلامي الأمر الذي قد يهدد النظام العلماني في تركيا¹¹⁴.

أما على صعيد الموقف الإسرائيلي فقد رأت في سعي ايران لتطوير برنامجها النووي خطرا عليها ، ليس فقط لأسباب تتعلق باحتمال تطوير قنبلة، وإنما كذلك خشية استغلال الدول العربية لذلك ضد تسليح إسرائيل النووي¹¹⁵.

فإسرائيل قلقة في امتلاك إيران للتقنية النووية لما لذلك من أهمية علمية واقتصادية كبيرة، فهي تعتبر أن القضية السلمية هي المدخل للقضية العسكرية، إضافة إلى أن إسرائيل ترى أن تحول إيران إلى قوة إقليمية، سيكون من حساب دورها والطاقة النووية وهي أحد أدوات إيران لتعزيز دورها الإقليمي، فإسرائيل تخشى أن يكون الدور الإيراني على الصعيد النووي سبباً لحماية حلفاء إيران، وتعزيزاً لدورهم وترسيخ وقائع جديدة ستفرض عليها، وأخيراً إسرائيل تعتبر أن مجابهة إيران سياسياً ودبلوماسياً، سيصرف النظر عن القضية الفلسطينية وسيعيد التحالف في المنطقة إلى وجهة جديدة تتحول إيران فيها إلى خطر محقق بالعرب والغرب وإسرائيل.

فغاية القول ان موقف إسرائيل تجاه الملف النووي الإيراني، يتضح من الآتي حيث تارة يخرج مسؤولون إسرائيليون بتصريحات منددة بالخطر الإيراني على أمن إسرائيل من خلال مساعي طهران لإنتاج السلاح النووي، كما صدرت تقارير أمنية واستخبارية اسرائيلية عديدة تعظم من شأن الخطر الإيراني وتدعو الحكومة الإسرائيلية الى القيام بضربة وقائية استباقية لإجهاض المساعي الرامية الى امتلاك السلاح النووي¹¹⁶.

ويدعم ذلك تصريح أولمرت، حيث إنه في أكتوبر 2006 صرح أن إسرائيل لن تسلم بوجود إيران نووية¹¹⁷.

أما بالنسبة لموقف الدول العربية من ملف إيران النووي فإن العلاقة التي بينهم عبر التاريخ فيها شيء من الريبة، وأن إيران لديها الرغبة في التوسع والتهديد، مع وضعها الخيارات الأمنية والعسكرية على سلم

114 - د. حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ص243-244.

115 - <http://www.alriyadh.com>

116 - د. حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص250.

117 - عبد الجليل زيد المرهون، اسرائيل والملف النووي الايراني، جريدة الرياض، العدد14088، 19يناير2007م.

الأولويات على حساب الاستحقاقات الداخلية من وضع اقتصادي مترد وانفجار سكاني وترهل علمي واجتماعي¹¹⁸.

بالإضافة إلى ذلك فهناك خوف عربي بوجه عام من الجمهورية الإيرانية كنتيجة لفكرة " تصدير الثورة " التي كانت إيران قد تبنتها في أعقاب ثورتها الإسلامية، وكانت تهدف من ورائها إلى دعم جماعات وتيارات إسلامية في الدول العربية من أجل تكرار تجربة الثورة الإيرانية، وعلى الرغم من إعلان إيران مرارا وتكرارا من أنها توقفت عن التفكير في "تصدير الثورة"، إلا أن العلاقات الإيرانية العربية لا زالت يشوبها الكثير من الحذر¹¹⁹.

ونتيجة لذلك انقسم العالم العربي فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني إلى فريقين، فريق يؤيد الولايات المتحدة ويرى أن مهاجمة الولايات المتحدة لإيران يجب أن تكون حاسمة حتى تسقط القوة الإيرانية التي صعدت على حساب الفراغ السياسي العربي، وفريق يرى أنه يجب مساندة كل من يعادي الولايات المتحدة لأنها أساءت للعرب والمسلمين ومزقت العراق وتعرض لبنان للخطر وتساند إسرائيل مساندة تامة¹²⁰.

أما على الصعيد الدولي فإن أوروبا تسعى لاستغلال فرصة الملف النووي وبالنظر إلى المواقف الأمريكية الإيرانية بهذا الخصوص كي يكون لها نفوذ في المنطقة، وما هي هذه الفرصة أكثر من أي شيء آخر سوى الملف النووي الإيراني.

فقد عملت أوروبا التي كانت طرفا أساسيا مع إيران في الحوارات النووية في الا يصل هذا الملف إلى نهايته، إلا أنها في هذا الصدد وقعت أكثر من ذي قبل تحت الضغوط الأمريكية لاتخاذ قرار بخصوص الملف النووي الإيراني في مجلس الأمن¹²¹.

فبالرغم من تباين المواقف والسياسات حيال طهران وفقا لتطورات العلاقات الأوروبية مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة، واستخدام لهجة التشدد والحدة التي ما كانت تصل الى مستوى التهديد خلال المفاوضات مع الإيرانيين، إلا أن الأوروبيين متخوفون أن يجري عسكرة حل التعاطي مع ملف إيران النووي لأنها ستكون المتضرر المباشر من هذه العسكرة، وما زالت تفضل الخيار السياسي على العسكري

118 - عبد الجليل زيد المرهون، مرجع سابق.

119 - <http://www.at.com/newArticle>

120 - زهير الحارثي، المعادلة الإيرانية والملف النووي... خيارات على حساب استحقاقات، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10035، 20 مايو 2006.

121 - د. محمد علي بصيري، مواقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حيال الملف النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 76، نوفمبر 2006م، ص 22.

لاتعاطها من الحدث العراقي، ويؤكد ذلك اعلان زعماء دول التكتل السبع والعشرين بأنهم لن يقبلوا أي توجه عسكري للبرنامج النووي الإيراني، كما أنهم على أتم استعداد لمساعدة إيران في كافة جوانب أي برنامج نووي للأغراض المدنية.

أما فيما يتعلق بموقف الصين وروسيا من الملف النووي الإيراني، أن الصين تريد أكثر من أي دولة إنهاء الملف النووي الإيراني وحله بشكل سلمي، فهي تعمل وتؤكد على الحل السلمي وتتمتع بلهجة أكثر اعتدالا بين أعضاء مجلس الأمن، وسعي الصين للحفاظ على علاقات جيدة مع إيران قد أدى الى مسألة أخرى وهي مرونة روسيا إزاء المطالب الإيرانية وزيادة قدرة مساومة إيران أمام روسيا، وإيران تدرك جيدا أن كل ما لا تستطيع أن تقدمه روسيا تستطيع الحصول عليه بسهولة من الصين من المؤكد مقابل النفط، وهذه المسألة قد خلقت أسباب قلق في روسيا¹²².

يرى الدارس في هذا المبحث أن تمسك إيران بموقفها، ورفضها التخلي عن ملفها النووي، يؤكد أنها ما زالت متمسكة بحقها الطبيعي لامتلاكه أسوة بباقي الدول التي تمتلكه، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ إلى فرض العقوبات الاقتصادية بدل العسكرية نتيجة الضغوط الدولية، لذا أتاح الفرصة للتحرك الأوروبي باتجاه المحورين الصيني والروسي لحمل إيران على الإنصياع للإرادة الدولية التي تجسدها أمريكا، والتي بدورها الأخيرة إقناع النسق الدولي وخصوصا الدول العربية وشق صفوفهم فمنهم مؤيد لها بموقفه، ومنهم معارض لها ومؤيد لإيران، كما يرى الدارس أيضا أنه لا يوجد وفاق دولي بشأن الملف النووي الإيراني، بل هناك تباينات في مواقف الدول تجاه الصراع الأمريكي الإيراني حول هذا الملف والبحث على التقارب في وجهات النظر بين هذه الدول وتفضيلها الخيار السياسي على العسكري كل حسب مصالحه وأهدافه القومية والوطنية التي لا تنازل عنها بين الدول.

وما نلمسه من أن إيران متمسكة في مشروعها النووي؛ وذلك من تدخلها السافر في شؤون البلدان العربية لكسب مكانة إقليمية على حساب برنامجها النووي، في محاولة امتلاكه على الرغم من المواقف التي لمسناها في هذه الدراسة من هذا المبحث.

ولكن ما يراه الدكتور عبدالمجيد سويلم في مقالته إيران إلى أين؟ في صحيفة الأيام الفلسطينية، إنَّ إيران لم تكن تسعى إلى امتلاك سلاح نووي من الأساس، فهي بلد غني بالنفط ولديها الكثير من المؤهلات

122 - ارش مهرمنش مردم، الفرص والتحديات في علاقات إيران والصين، مختارات إيرانية، العدد(88)، نوفمبر 2007، ص93.

والقدرة على امتلاك النووي، وعلى حد رأيه أن الباكستان استطاعت امتلاك النووي بموارد قليلة، وبمساعدة المملكة السعودية على ذلك¹²³.

¹²³ - د. عبد المجيد سويلم، إيران إلى أين، على الموقع الإلكتروني: <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=173541>.

الفصل الرابع

العلاقات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

مقدمة

لقد تأثرت العلاقات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص والعالم عامة، نتيجة التغيرات التي حصلت في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، والعقد الاول من الألفية الثانية ولغاية الوقت الحالي.

فمنذ القضاء على نظام الشاه ونجاح الثورة الإيرانية الإسلامية، ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي سابقا، وأحداث الحرب الخليجية الأولى والثانية والثالثة، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم دون منافس، ووضع إستراتيجية لهذه المنطقة في سياستها الخارجية بناء على ما تراه من أهمية لها، جعل علاقات إيران متفاوتة في تلك الفترة تحسبا من تلك التقلبات السريعة التي حصلت، فقد كان لها العديد من الإستراتيجيات التي اتخذتها- بخصوص علاقاتها- في سياستها تجاه تلك التقلبات، فأحيانا كان لها علاقات إستراتيجية مع بعض الدول، وخصوصا العربية كعلاقتها الإستراتيجية مع سوريا ونظامها، وتارة أخرى كان لها علاقات اتسمت بالطبيعية، كالعلاقة بينها وبين لبنان، والاردن، والجزائر، ودول عربية أخرى، ومنها ما اتسمت بالعلاقات الباردة والمتوترة أحيانا كعلاقتها مع المملكة السعودية، والأسوء أنه كان لإيران علاقات مقطوعة كعلاقتها مع دولة مصر، نتيجة توقيع الأخيرة على اتفاقية بينها وبين إسرائيل عرفت باسم " اتفاقية كامب ديفيد "؛ وذلك قبل القضاء على نظام الشاه آنذاك، أما على المستوى الإقليمي والعالمي، فقد امتازت علاقات إيران بنوع من الفتور تارة، ومن التذبذب والتقارب تارة أخرى نتيجة للأحداث الإقليمية والعالمية التي وقعت.

لذا سوف يتم بيان العلاقات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، بحيث تكون ضمن مبحثين وهما:

المبحث الأول : العلاقات الإيرانية الخليجية

المبحث الثاني : موقع الخليج في علاقات إيران الإقليمية والدولية

المبحث الاول

العلاقات الإيرانية الخليجية

مقدمة

لا شك أن الجوار الجغرافي، الذي يربط إيران بدول الخليج العربي، له خصوصية ودور فاعل ومؤثر في العلاقات بين هذه الدول، إذ يعتبر الخليج العربي، من أكثر الأقاليم العربية التي لعب فيها عامل الجوار الجغرافي هذا الدور الفاعل والمؤثر.

لذا شهدت العلاقات العربية- الإيرانية على مر التاريخ فترات من الصراع والتعاون، مما ترك ذلك الأثر موروثاً تاريخياً ما زالت بصماته مؤثرة على هذه العلاقات حتى وقتنا الحاضر، فكلما كان هذا الموروث ايجابياً تكون العلاقات مهيأة لتعاون أكثر، على أن يكون سلبياً والعكس صحيح¹²⁴.

لقد بدأت مشاهد الصراع والتوتر بين إيران ودول الخليج بالظهور، بعدما انسحبت القوات البريطانية من منطقة الخليج مخلفة كثير من الإشكاليات الحدودية في المنطقة، فهناك خلاف بين إيران والإمارات العربية حول الجزر الإماراتية الثلاث، واحتلالها من قبل إيران عام 1971م، وادعاء ملكيتها من كلا البلدين، مما شكل هذا النزاع عقبة في تطبيع العلاقات بين الدول العربية الخليجية وإيران¹²⁵.

وعلى الصعيد الآخر رفض اتفاقية الجزائر عام 1975 حول شط العرب، من قبل العراق وعدم الاعتراف لإيران بذلك مما كان ذلك الرفض سبباً رئيسياً لاندلاع الحرب العراقية الإيرانية¹²⁶.

أما الصراع الأكبر فقد كان في نجاح الثورة الخمينية عام 1979م، وطرحها أفكاراً وعقائد وشعارات دينية، دعمت من مخاوف العرب من تصدير هذه الأفكار الى داخل دولها وبين شعبها من تبنيها المذهب الشيعي الذي تعتقه غالبية هذه الشعوب في دول الخليج العربي¹²⁷، وذلك من تكرار دعوة الخميني حول تصدير هذه الثورة، وعدها بمثابة سياسة لنظامه الجديد، وقد أعلنت هذه المسألة في 21 اذار 1983 في

124 - صحيفة الرأي، عمان، العدد(10683)، الأحد: 1999/12/5، ص39.

125 - النجدي، صالح عبد العزيز(1999)؛ "التقارب السعودي-الإيراني دوافعه وأبعاده"، في موقع فيصل نور، ص13.

126 - أفراح ناثر جاسم، موقف ايران من حربي الخليج الثانية والثالثة، Regional Studies، دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العدد3، 2005،

ص112. وانظر ايضاً : <http://www.iasj.net/iasj?func=search&template=&uiLanguage=ar&>

127 - العيسى، شملان(1996)، " الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، المستقبل العربي، عدد206.

تصريح للخميني جاء فيه " يجب تصدير ثورتنا الى الأقسام الأخرى من العالم وتنتازل عن مفهوم حصر الثورة في حدودنا "128.

ومن ثم الحرب العراقية - الإيرانية التي دارت بينهما في 22 أيلول/1980، والتي أنهكت الطرفين دون الاستفادة لأي منهما، وتعرض ناقلات النفط للدول الخليجية في مياه الخليج للانفجار، حيث وجدت هذه الدول نفسها أكثر تورطاً في مجريات الحرب ومع تأزم الأوضاع في فترة الحرب الدامية كانت قد قطعت بعض الدول الخليجية كالسعودية مثلاً علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في نيسان /1988؛ وذلك بطلب من موظفي السفارة الإيرانية مغادرة الأراضي السعودية في فترة لا تتجاوز الأسبوع الواحد فقط، إضافة إلى دعم دول الخليج دون استثناء لدولة العراق، والوقوف معها ضد إيران ومحاولة تصدير ثورتها إليها¹²⁹.

ومع انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية عام 1988 مخلفة نتائجها الثقيلة على كافة بلدان الخليج دون استثناء، فقد كانت أولى هذه النتائج إنكفاء التوترات بين إيران ودول الخليج العربية، فقد عملت على تأليب المشاعر والاحاسيس المذهبية والطائفية والعمل على تأجيحها خاصة في الدور الإعلامي العراقي على أنها حرب عربية - فارسية، ومن الناحية الأخرى فقد غابت القوتان العراقية - والإيرانية عن الساحة الخليجية الداخلية، مما صب هذا الغياب في مصلحة السعودية وتثبيت زعامتها على الصعيد الإقليمي الخليجي دون منافس قوي¹³⁰.

ومن نتائج هذه الحرب أيضاً السياسة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الخليج ودورها في تعميق الفجوة في العلاقات العربية الإيرانية وحرصها على عدم حصول أي تقارب ووفاق بينهما من أجل حماية مصالحها في المنطقة، ودفعها باتجاه تطوير وجودها العسكري في المنطقة¹³¹.

وما أن انتهت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران ومطالبة العراق مساعدات مالية إضافية ورفض الدول الخليجية - على وجه الخصوص - دولة الكويت والإمارات هذا الطلب وهذه المساعدات المالية الاضافية، ومطالبة هذه الدول بغداد بتسديد الديون المستحقة عليها أولاً بدل طلب مساعدات جديدة، ظهر على الأخيرة موقفها المتشدد تجاه تلك الدول متمثلاً في خطاب ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر قمة

128 - د. مجدي خدوري، حرب الخليج، ترجمة وليد خالد أحمد، 2008، ص100.

129 - عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، درا النهار للنشر، بيروت، طبعة أولى، 1997، ص217-218.

130 - عبد الجليل مرهون، أمن الخليج، مصدر سبق ذكره، ص 219.

131 - ما شاء الله شمس الواعظين، "العلاقات العربية -الايروانية: تأثير الخطاب السياسي والاعلامي، شؤون الأوسط، العدد،(49)، 1996، ص39.

مجلس التعاون الخليجي في عمان في شباط/1990 ودعوته صراحة لأن يسيطر العراق على الخليج لا أن تسيطر الولايات المتحدة عليه¹³².

وقد كان هناك كثير من الأحداث التي تم التحريض عليها من قبل دولة العراق ضد تلك الدول وضد الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، وفي المقابل كان هناك الكثير من المبادرات والمفاوضات من قبل الدول العربية ودول الخليج، بخصوص هذه الخلافات بين دولة الكويت والعراق، وما أن بائت المفاوضات والجهود رتب الصدع بين الدولتين بالفشل، اجتاحت القوات العراقية الكويت وعلنتها إمارة عراقية بتوحيدها وضمها للعراق ووضع حد للتقسيم الاستعماري الذي فصل الكويت عن العراق، مما أثار هذا الاجتياح ردود فعل عربية ودولية سريعة.

نتيجة ذلك وعلى الصعيد الدولي اتخذت الولايات المتحدة قرارا بتجميد أرصدة العراق والكويت في الولايات المتحدة، كما على الصعيد العربي تم عقد قمة عربية طارئة أدانت الاجتياح وعدم اعترافها بقرار ضم الكويت للعراق، بهدف الضغط على الأخيرة لإلغاء قرارها والعدول عنه، لكن هذه الردود لم تؤدي ثمارها، ففي السابع من كانون الثاني/1991 بدأت عملية تحرير الكويت باسم "عاصفة الصحراء" بقيادة الولايات المتحدة، وقد تم تحريرها في الخامس من آذار من نفس العام، وهكذا تم تحرير الكويت وانتهاء "عاصفة الصحراء" من بعده¹³³.

مع انتهاء حرب الخليج الثانية، فقدت منطقة الخليج إحدى توازناتها الاستراتيجية مما ولد لدى الكثير من دول الخليج هاجسا من ظهور قوة إقليمية متمثلة بدولة إيران، علاوة على المناخ السلبي والتطورات اللاحقة لهذه الحرب والتي انعكست على العلاقات الإيرانية - العراقية؛ وذلك باحتضان إيران للمعارضة العراقية داخل أراضيها وفي المقابل أيضا احتضان العراق للمعارضين الإيرانيين داخل الأراضي العراقية.

كل هذا كان يصب في مصلحة الولايات المتحدة التي تيقنت أن لعبة التوازنات التي اعتمدت عليها في منطقة الخليج بهاتين الدولتين - العراقية والإيرانية - وضعت مصالحها الاستراتيجية في خطر محقق، ودليل ذلك اعتمادها أولاً على الشاه الإيراني ومن ثم نجم عن ذلك قيام الثورة الإيرانية التي زعزعت استقرار

132 - <http://www.sudaress.com/sudanile/5011>.

133 - عبد الجليل مرهون، نفس المصدر، ص224.

المنطقة، وثانيا اعتمادها على صدام حسين الذي قام باجتياح دولة الكويت، وهو ما اضطر الولايات المتحدة الامريكية الى نشر 500 ألف جندي في الجهة الأخرى من العالم لصد القوات العراقية¹³⁴.

لقد كان لهذه الأحداث وهذه الصراعات والأزمات - من ثورة إيرانية إسلامية، وحرب خليج أولى وثانية وثالثة - دور مهم وانعكاس مهم على ظروف وطبيعة العلاقات بين دول الخليج وإيران لذلك سوف يتم التعرف في هذا المبحث من هذا الفصل على طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية:

1- العلاقات الإيرانية السعودية

تحظى دولة السعودية بمكانة عظمى في منطقة الخليج العربي، كونها الدولة الكبرى في منظومة مجلس التعاون الخليجي، علاوة على أهميتها وميزتها الجيوستراتيجية / الإقتصادية والمكانة العالمية والإقليمية التي تتمتع بها جانب الجمهورية الايرانية، لذا أيقنت كلا الدولتين أنه لا يمكن استثناء منهما الآخر نظرا لاشتراكهما في العديد من الميزات¹³⁵.

امتازت العلاقات الإيرانية والسعودية بالفتور في فترة من الفترات الماضية، ففي عقد الثمانينات كان هناك خلاف قائم بين البلدين إثر الحرب العراقية - الايرانية " 1980 - 1988 "، فقد كانت أيضا بينهم قطيعة في العلاقات السياسية والدبلوماسية ما بين عامي 1988-1989 نتيجة مأساة مكة التي تمخضت عن مقتل 400 حاج إيراني من قبل القوات الأمنية السعودية في تموز عام 1987، علاوة على اختلاف الدولتين حول عدد الحجاج المسموح به لأداء فريضة الحج في موسم الحج كل عام، مع تعارض سياستهما النفطية، وتنافسهما في آسيا الوسطى وأفغانستان تلك العوامل مجتمعة عملت على إعاقة تحسين العلاقات ما بين البلدين.

فمنذ تنامي المملكة العربية السعودية ودورها القيادي لدول الخليج، أدركت إيران أنه لا بد من البدء بالتحاور معها، وفي جانب آخر كان هناك ثمة قناعات بأنه لا بد من التقارب بين البلدين، ومع تولي علي أكبر هاشمي رفسنجاني 1989-1997 رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران، جاء على لسان أحد السفراء السابقين لإيران لدى السعودية محمد رضا نوري عام 1995، بأن إيران حريصة على تطوير

134 - المصالح الدولية في منطقة الخليج، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، 2006، ص 119.
135 - علي محمد حسين العامري، العلاقات الايرانية - السعودية للفترة ما بين 1997 - 2008، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد30، 2010، ص 98.

العلاقات مع السعودية، نظرا لأهمية الدولتين وللوصول إلى أمن شامل وهدوء كامل، ويكفي القول أن التعاون الإيراني - السعودي من شأنه أن يحل الكثير من المشاكل والصعوبات التي تعاني منها المنطقة¹³⁶.

لقد أحدثت التطورات والمتغيرات التي شهدتها العالم في عقد التسعينات من القرن الماضي، كدخول القوات العراقية إلى الكويت 1990، وتفكك الاتحاد السوفييتي 1991، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحده في العالم، خطوات إيجابية نحو دعم العلاقات السعودية - الإيرانية، وإدراك الأخيرة وفي ظل تواجد عسكري أمريكي في منطقة الخليج العربي أنه قد كرس من عزلتها عن المنطقة، وقوض من هيمنتها على المنطقة بدعم من دول الخليج وعلى رأسهم المملكة السعودية بإظهار التنافس الشديد بين الطرفين خاصة على الصعيد الأيديولوجي لا سيما في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز¹³⁷

لقد هدفت إيران من كل ذلك إلى تحقيق مصالحها الذاتية القومية والوطنية، بأن تحتل مكان الصدارة في النظام الإقليمي الخليجي، وأن تكون طرفا مباشرا في أي ترتيبات لأمن الخليج، وأن تقوم بتحسين علاقاتها مع المملكة السعودية هو مفتاح التعاون مع باقي دول الخليج والتوصل الى حلول بشأن الأزمات العالقة بينهما، وخصوصا أزمة الجزر الإماراتية - الإيرانية الثلاث، هذا أولا وحاجة ايران في توثيق علاقاتها وتجنب العزلة الاقليمية مع رغبتها في انتهاج سياسة خارجية قوية ومستقلة¹³⁸.

وبذلك لجأ الرئيس رفسنجاني في 1993 إلى التقرب من السعودية بهدف زيادة حصة انتاج إيران في منظمة الأوبك وكان لها ذلك، والتي تمخض عنه دعوات الملك فهد للقيادة الإيرانية بزيارة السعودية وقد حدث ذلك، ولكن حدث العكس عند دعوة الإيرانيين للملك فهد وتطاول وتهجم الصحافة الإيرانية على القيادة السعودية، وحالة التوتر على مسألة الحج عام 1994 قد أعاد العلاقات إلى مربعها الأول من توترات حادة بين الطرفين¹³⁹.

136 - جريدة الحياة، الرياض، 1996/11/21، العدد 12323.

137 - علي محمد العامري، العلاقات الإيرانية- السعودية، مصدر سابق، ص 101.

138 - عمر الشافعي، "عودة العلاقات السعودية الإيرانية"، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد (3)، ص 82، 1991.

139 - فهد مزيان الخزار، العلاقات الإيرانية- السعودية: التطورات الراهنة وأفاق المستقبل، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2003، ص ص 6-7.

لكن مع انتهاء ولاية رفسنجاني 1997 وتولي الإصلاح محمد خاتمي رئاسة الجمهورية، وانتهاجه سياسة التخفيف من حدة مصطلح تصدير الثورة الإيرانية التي نادى بها الخميني، وتعاطيه مع التطورات والمتغيرات التي حصلت في تلك الفترة، أدى ذلك إلى إعادة تحسين العلاقات بين البلدين التي أولاهما أهمية بالغة في سياسته، كان على آثارها في العقد الأخير من التسعينات درجة عالية من التنسيق الاقتصادي والسياسي بحيث كانت على مستوى رفيع إيراني وسعودي، وكان على إثرها أيضا توقيع اتفاقية أمنية بين البلدين في طهران في نيسان/2001¹⁴⁰. وفي عام 2002 ومع تحسن العلاقات السعودية - الإيرانية اختتم الرئيس الإيراني محمد خاتمي زيارته إلى المملكة السعودية بأداء مناسك العمرة ولقاء الأمير عبد الله، وإظهار كل منهما الطابع غير الرسمي لتلك الزيارة¹⁴¹.

إن جدية إيران في رغبتها بتحسين علاقاتها مع السعودية، وبناء على الاتفاقية الأمنية بين الطرفين والتي عكست مرحلة جديدة على صعيد التفاعلات والعلاقات بينهما، ومع الأحداث التي شهدتها العالم في تلك الفترة من أحداث أيلول والإحتلال الأمريكي لأفغانستان في أعقاب تلك الأحداث، وبدايات أزمة إيران النووية، علاوة على إسقاط النظام العراقي واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة في نيسان 2003، والتي انعكست سلبا على طبيعة التفاعلات الإقليمية القائمة في المنطقة الأمر الذي يدعو إيران والسعودية إلى تعزيز العلاقات فيما بينهما حفاظا على مكانتهما في ظل تلك الصراعات القائمة.

ومع نهاية حقبة خاتمي الولاية الإيرانية، وتولي أحمد نجادى الرئاسة 2005-2008، عادت الخطابات الثورية والعنصرية الإيرانية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، على سلم الأولويات في السياسة الإيرانية، وخصوصا بعد الإحتلال الأمريكي للعراق والفشل الذريع في سياستها تجاه هذا الإحتلال، مما جعل إيران معاودة سعيها للدور والبحث عن المكانة الإقليمية في ظل هذه الأوضاع، واعتبرت أن الوقت مناسب وملائم لأن تأخذ هذا الدور وتعمل جاهدة على تطوير برنامجها النووي، والاستمرار في تطوير هذا البرنامج في ظل هذه الأوضاع وهذه التطورات، فقد وجدت السعودية نفسها أن هذا البرنامج يضر بمصلحتها ويهدد أمنها وأمن دول الخليج الأخرى، كونها دولة ذات ثقل ومكانة إقليمية

140 - د. ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص 214.

141 - د. ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته، مصدر سبق ذكره، ص 215.

ووزن في المنطقة مما دفعها ودول الخليج الى زيادة نفقاتها العسكرية الدفاعية والتي بلغت للفترة الواقعة بين 2004 – 2007 نحو سبعين مليار دولار¹⁴².

لقد كان هناك نوعا من التقارب في العلاقات ما بين السعودية وإيران وخصوصا في عهد خاتمي 1997 – 2005 وتطبيع هذه العلاقات في مجالات مختلفة منها الاقتصادية ذات الدلالات السياسية، مما شكل موضوع النفط تأثيرا واضحا في عملية التقارب وعلى إثر هذا التقارب توجت الاتفاقية الأمنية بين قطبي الخليج عام 2001، العربية السعودية وإيران لتمثل مرحلة جديدة ومتميزة في العلاقات العربية الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية خاصة، مع العلم أنه يوجد بعض التنافر بين تلك الدول وعلى رأسها النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران والاختلاف المذهبي، ولكن على الرغم من هذه الاشكاليات التي تكتنف الساحة السياسية في المنطقة إلا أن العربية السعودية تسعى في المضي قدما نحو الحوار والتعاون وخصوصا التعاون الأمني، كون الدولتان سوف تستمران في محاولتهما لعب الدور الإقليمي والتي لا تسمح كليهما للأخرى ان تأخذ هذا الدور¹⁴³.

يرى الباحث أنه تبقى دائرة لعب الدور الإقليمي تنقصها كثير من التفاهات على كثير من الأمور العالقة في المنطقة، ومما يزيد الأمر صعوبة ما يجري في الوطن العربي حاليا من هبات جماهيرية عرفت باسم " الربيع العربي"، ووقوف دولة السعودية مع هذه الهبات ضد أنظمتها، مقابل وقوف إيران مع بعض هذه الهبات ضد أنظمتها، ومعارضة الهبات الأخرى كموقفها الحالي في سوريا ووقوفها جانب النظام ودعم هذا النظام بالكامل، لذا سوف تؤثر هذه المواقف على مستوى العلاقات السعودية الإيرانية في الفترة الحالية على أمل ان تتطور هذه العلاقات في المستقبل لما فيه خيرا لكلا الدولتين وشعوبهما.

فإيران تسعى دائما لتوظيف سياستها لخدمة مصالحها سواء المصالح العقائدية من تصدير فكرها الشيعي، أو طموحها للسيطرة على الخليج، ومحاولة بسط قوتها في المنطقة، وخصوصا في المملكة

¹⁴² - علي محمد حسين العامري، العلاقات الإيرانية- السعودية للفترة ما بين 1996-2208، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص 111.

¹⁴³ - مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006، المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008م، ص ص34-35.

السعودية كأكبر دولة خليجية، وسعيها الدؤوب في زعزعة الأمن في المنطقة ولإبراز دورها ومكانتها الإقليمية الأخرى وخصوصا اصرارها في العمل على برنامجها النووي وتطويره على حساب الدول الخليجية.

2- العلاقات الإيرانية الإماراتية

تعتبر مشكلة الحدود من أكبر المشاكل التي ورثتها الدول العربية بصفة عامة، ومنطقة الخليج بصورة خاصة، بعدما تم رسم الحدود الجيوسياسية بين كل دولة من دول الخليج في المنطقة حسب تقسيم الإدارة البريطانية لها، مما تم اقتطاع مساحات من دول خليجية والحاقها بدول خليجية أخرى، حتى أصبحت في كل دولة أو إمارة مناطق تابعة لدولة أخرى، وقد تركت مشكلات الحدود بين هذه الدول في أحيانا كثيرة دون تسوية حتى تصبح سببا من الأسباب الرئيسية لإثارة الخلاف بين دول الخليج، ومن المشكلات الرئيسية بين هذه الدول، النزاع الحاصل بين دولة إيران والإمارات حول أزمة الجزر الثلاث - طنب الكبرى - وطنب الصغرى - وجزيرة أبو موسى"، وادعاء الدولتين بملكيتهما مما سبب أزمة شكلت على إثرها قطيعة بين الدولتين والمنطقة بشكل عام¹⁴⁴.

إن النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الإماراتية الثلاث لهو من المعضلات الكبيرة التي تواجه وتقف أمام تطور العلاقات بين الطرفين ، لما تتمتع به هذه الجزر من أهمية إستراتيجية وميزات مهمة، ما جعل التركيز على احتوائها والسيطرة عليها هدفا سعت إليه قوى عديدة وفي طليعة هذه القوى دولة إيران¹⁴⁵.

فمنذ احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث من صباح يوم الثلاثاء 1971/11/30 وترحيل سكانها العرب الى رأس الخيمة، مما أدى ذلك الإحتلال الى الاحتجاجات الرسمية والشعبية في منطقة الخليج خاصة والوطن العربي عامة¹⁴⁶، علاوة على التوتر الذي حصل في العلاقات السياسية والاقتصادية العربية والايرانية، نظرا لإشراف تلك الجزر على سواحل ايران والعراق والسعودية، إذ تفوق أهميتها بموجب موقعها موقع جزيرة هرمز التي تطل على ساحل المضيق - مضيق هرمز -، وأيضا لا تقل أهميتها الاستراتيجية

144 - محمد رضا فوده، "الأمن القومي للخليج العربي"، الصلاح للدراسات السياسية والانتاج الاعلامي، القاهرة، 1991، ص12، وانظر ايضا شمة آل نهيان، "تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الامن السياسي والاجتماعي داخل مجلس التعاون الخليجي"، المستقبل العربي، العدد(246)، 1999، ص51.

145 - لفتنانت كونييل، سير ارنولد ويلسون، تاريخ عُمان والخليج، انتشار عام 1988م. وانظر ايضا: الوثائق البريطانية في حماية الخليج من أطماع الفارسية.

146 - وليد حمدي الأعظمي، النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وايران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (1794-1971)، ط1، دار الحكمة، بغداد، 1993، ص5.

عن مدينة طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الأبيض، وعن عدن في مدخل البحر الأحمر ، مما يدل ذلك منذ عقد السبعينات على هذه الأهمية وحرص الدول الكبرى والدول الصناعية على توطيد علاقاتها بمنطقة الخليج العربي والعمل على الحفاظ على هذه المنطقة بكل السبل المتاحة للمحافظة على مصالحها فيها¹⁴⁷.

وفي دراسة لخبراء الاقتصاد والسياسة في مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية في جامعة جورج تاون الأمريكية، أن 86% من صادرات النفط في الشرق الأوسط تمر عبر مضيق هرمز بشواطئ الجزر الثلاث، وأن هذه النسبة تشكل نصف الطاقة التي تعتمد عليها صناعة العالم واقتصاده وحياته اليومية¹⁴⁸.

لقد استمرت إيران في احتلالها لهذه الجزر على الرغم من تغيير النظام وسقوط نظام الشاه، ونجاح الثورة الإيرانية 1979 بقيادة الإمام الخميني، الذي لم يعلن صراحة موقفه تجاه الجزر الثلاث أنه سوف يعيدها للإمارات، ومع توالي الأزمات واندلاع الحرب العراقية- الإيرانية التي استمرت ما يقارب الثمانية أعوام (1980-1988)، انقطعت العلاقات بين الدول العربية وإيران، وقد عاودت إيران تحسين علاقاتها تدريجياً مع دول الخليج العربي بعدما أعلنت موقفاً حازماً تجاه احتلال العراق دولة الكويت عام 1990، مما فتح باب باب التقارب في العلاقات توج في زيارة وزير الخارجية 1991 للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، لغرض تحسين علاقاتها مع باقي دول الخليج¹⁴⁹.

لكن مع توالي الأحداث ودخول المنطقة بأزمة الخليج الثالثة؛ وذلك باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لدولة العراق عام 2003، وانشغال إيران وتوترها لما آلت إليه المنطقة من تغيرات، وتخوفها من أن تطال هذه التغيرات وهذه الأحداث من مكانتها في المنطقة، لذا بقيت تحافظ على هذه المكانة لحفظ ماء وجهها وخصوصاً مع غريمتها أمريكا والتي شعرت إيران أن وجود الأخيرة في المنطقة يهدد استقرارها وأمنها مما زاد من يقظتها وحرصها عما يحدث في المنطقة، ففي مطلع 2009، شن نائبان في مجلس الشورى الإيراني هجوماً شديداً على دولة الإمارات واعتبرت ادعاء الإمارات بملكية هذه الجزر وقاحة، والأوضح من

147 - النزاع بين الامارات العربية المتحدة وايران في الوثائق البريطانية، ص162.

148 - د. عبدالله موسى محمد، الامارات العربية وجيرانها، دار القلم، الكويت، 1981م.

149 - سيد عوض عثمان، العلاقات الايرانية- الخليجية بين دروس الماضي...وأفاق المستقبل، مجلة مختارات ايرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية، عدد28، الاهرام، تشرين الثاني، 2002، ص88.

ذلك من تؤيد هذا الإدعاء، في إشارة إلى دعم دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية باستعادة ملكية هذه الجزر الثلاث¹⁵⁰.

وكان نتيجة هذه الإدعاءات أن قام الرئيس أحمدي نجاد بزيارة للجزر الثلاث، والتي عدت قمة التحديات الإيرانية للإمارات، مما تطلب صدور بيان عن مجلس التعاون بشجب وإدانة هذه الزيارة وهذا التحدي، مما يدل ذلك على أن هذه القضية ما زالت عالقة على الرغم من الجهود التي تبذل من قبل باقي الدول الخليجية لإنهاء هذه القضية، ولكن من الملاحظ أنه أي من الطرفين لا يبدي أي تعاون تجاه هذه القضية، لذا ما زالت عالقة لغاية هذا الوقت وهذا التاريخ دون أية أفق لتسوية هذا النزاع بين الطرفين.

كما وترى الدول الخليجية أنه لا بد من المحافظة على عروبة الخليج، وذلك بدعم الإمارات ومساندتها في استرجاع جزرها والإشراف القوي على مضيق هرمز، كي لا تبقى إيران منفردة ومسيطرة عليه بشكل تام، فإن بقاء هذا الخلاف عالق بدون حل دائم يرضي الجميع، كونه مرتبطا ارتباطا وثيقا بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي، سيبقي المنطقة قابلة للإفجار في أية لحظة¹⁵¹.

ونستطيع القول إن المصالح الإستراتيجية الإيرانية في الإمارات والتي تتمثل في أهمية الجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها عقب الانسحاب البريطاني، إذ تكمن في الأهمية الإستراتيجية لتلك الجزر، فهي تمثل أهمية إستراتيجية لأمن النظام الإيراني وبالتالي فإن الأمر لا يعني إظهار القوة بقدر تحقيق المصلحة الإيرانية والحفاظ على سيادتها القومية في المنطقة.

3- العلاقات الإيرانية الكويتية

لقد شهدت العلاقات الكويتية الإيرانية عبر مراحل تطورها، حالات من الصعود والهبوط، وحالات من التوتر والتحسين من مد وجزر، حالها حال أغلب الدول في العالم، كون الكويت بالرغم من مساحتها الجغرافية الصغيرة، إلا أنها تتميز بموقعها الجيوسياسي في مثلث الأضلاع بين العراق والسعودية وإيران، فضلا عن مخزونها النفطي الهائل، وعدد سكانها القليل، كل ذلك جعل منها قيمة كبيرة اقتصاديا وماديا¹⁵².

150 - محمد سعد أبو عامود، "ملف خاص عن التهديدات الإيرانية للإمارات"، صحيفة الوطن، البحرين، 27 يناير 2009، ص 27.

151 - خالد بن محمد القاسمي، "الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني"، الاسكندرية، مصر، 1997، ص 87.

152 - شعبان عبد الرحمن، العلاقات الكويتية- الإيرانية محطات ساخنة وتقارب حذر، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، 2007، ص 17.

فمنذ استقلال الكويت عام 1961، ساعدت كثير من المواقف للدولتين الكويتية والإيرانية على تعزيز العلاقات فيما بينهما، ففي عام 1973 أعلنت إيران وقفها إلى جانب الكويت في مواجهة الاعتداء العراقي على أراضيها فيما تسمى حادثة " الصامته "، وموقفها المماثل الذي اتخذته من غزو العراق واحتلالها دولة الكويت في 2 آب عام 1990.

لكن على الرغم من ذلك شهدت العلاقات بين الطرفين حالة من التذبذب فترة ما بعد نجاح الثورة الإيرانية ودخولها الحرب مع العراق 1980-1988، فقد قام وزير خارجية دولة الكويت صباح الأحمد الصباح بزيارة طهران في حزيران 1979، لتهنئة الإيرانيين بنجاح ثورتهم وتهنئة قيادة الثورة بقيام النظام الجديد وإعلان إيران جمهورية إسلامية¹⁵³.

ولكن نظرا لترحيب الأقلية الشيعية الكويتية بانصار الثورة وقيامها بإسقاط نظام الشاه، قام المسؤولون الكويتيون باتخاذ إجراءات أمنية لحفظ الأمن والنظام تحسبا لاضطرابات قد تحصل في دولة الكويت ومطالبة الأقلية الشيعية الكويتية والإيرانية المقيمة في الكويت بتغيير نظام الحكم أسوة بالثورة الإيرانية، نتيجة ذلك قامت الحكومة الكويتية بسحب هويات جزء منهم وترحيلهم خارج البلاد، وجزء كان أقل توترا، حيث كان جل طموحهم أن يصلوا إلى البرلمان والتواجد في المجلس القومي الكويتي، أما الجزء الشيعي الموالي للنظام الكويتي والحريصون على بقاء هذا النظام المتمثل في آل صباح، فقد استفادت منهم في السيطرة على باقي الشيعة في الكويت¹⁵⁴.

مع اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية عقب نجاح الثورة الإيرانية مباشرة عام 1980، أعلنت دولة الكويت منذ بداية الحرب موقفها الداعم لدولة العراق على جميع المستويات العسكرية والاقتصادية والسياسية¹⁵⁵، مما شكل هذا الموقف نوعا من التوتر في العلاقات الكويتية - الإيرانية كون الكويت أقرب منطقة العمليات العسكرية، ففي بداية الحرب اتخذت الكويت موقفا محايدا محاولة وقف هذا الحرب بشتى الوسائل وبشكل يرضي الطرفين، لكن بحكم موقع الكويت لم تكن بمأمن من عواقب الحرب واختراق المقاتلات الإيرانية مجالها الجوي في 12 تشرين الثاني 1980¹⁵⁶.

153 - عبد الرضا همداني، العلاقات الكويتية - الإيرانية 1961- 1998، بحث متاح على شبكة المعلومات والاتصالات الدولية على الموقع :

www. Albainah.net.

154 همداني المصدر نفسه، صص 10-11.

155 - عبد الرضا علي اسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة : انجازات.. إخفاقات.. وتحديات، الكويت، 1993، ص189.

156 - جريدة الرأي العام " الكويتية "، العدد 2147، الصادر في 1980/11/17.

وعلى إثر ذلك قامت الحكومة الكويتية بدعم العراق بكل الوسائل التي وعدت فيها، وأصبحت ذات فاعلية بتجنيد موانئها وإرسال حمولات إستراتيجية من تسهيل الإمدادات العسكرية والأسلحة وغيرها من الأمدادات عبر تلك الموانئ، التي لم تتوانى إيران من شن هجمات وقصف آبار النفط الكويتية، وقيامها بأعمال تخريب بمساعدة أعوانها داخل الكويت، مع أنه وفي كل هجمة وتخريب على منشآت كويتية كانت الحكومة الكويتية متمثلة بوزارة الخارجية تستدعي السفير الإيراني علي شمس الدين اردكاني وتسلمه مذكرة احتجاج على هذا العدوان الإيراني عليها، ومع تهمة إيران هذه المذكرات طالبت الكويت بضرورة تشكيل مجلس لدول الخليج العربي، وكان لها ذلك وقد أعلن رسمياً تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج في قمة مجلس التعاون الأولى في ابوظبي 23-24-1981¹⁵⁷.

في بداية تشكيل المجلس وانضمام دول الخليج العربي له، قام باتخاذ قرار وبالإجماع، الحياد التام ازاء الحرب العراقية - الإيرانية وبذل جهود دبلوماسية لوقف هذه الحرب، ولكن الموقف تبدل لصالح العراق من قبل المجلس والوقوف إلى جانبه والدفاع عنه بصورة جدية، عندما قبض على مجموعة إيرانية داخل الأراضي البحرينية في طريقها للقيام بأعمال تخريبية داخل أراضيها أواخر عام 1981، واستمرار إيران بضرب منشآت النفط الكويتية¹⁵⁸، ومع تفاقم الوضع واستمرار إيران في قصف الناقلات النفطية الكويتية داخل مياهها الإقليمية، وتوسيع مدى الحرب إلى أن تجاوزت الأراضي العراقية وتهديد إيران بقصف ناقلات النفط لدول الخليج قاطبة، وتلويحها بإغلاق مضيق هرمز أمام ناقلاتها النفطية والتجارية.

أمام تلك الضربات وتلك التهديدات دعا ولي العهد الكويتي إلى قيام الأمم المتحدة بوضع حد لتلك الحرب، ومع فشل المحاولات والوساطات التي بذلت من جميع أطراف العالم، سواء على مستوى المنظمات الدولية أو المجموعات الدولية، أو دول عدم الانحياز لوقف هذه الحرب وهذه الهجمات، وقد أوشكت الحرب دخولها العام الخامس دون وضع حد لها وللضربات التي تتلقاها دولة الكويت من إيران، كان لذلك أثره في دفع الكويت لعرضها القضية على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي - سابقاً - لحماية ناقلاتها من القصف الإيراني، نظراً لعدم قدرة قواتها العسكرية والقوات العسكرية لمجلس التعاون الخليجي من حمايتها؛ وذلك لتمتع إيران بقوة عسكرية تفوق قواتها وقوات المجلس العسكرية¹⁵⁹.

157 - فتحة النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي " دراسة في العلاقات الدولية والإقليمية "، الاسكندرية، منشأة المعارف، دت، ص449.

158 - ديجي حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، القاهرة، 1989، ص164 وانظر أيضاً : همداني، المصدر السابق، ص17-19.

159 - د. يحيى حلمي، الخليج العربي....، المصدر السابق، ص113.

لقد بقيت عوامل التوتر في العلاقات قائمة بين دولة الكويت وإيران طيلة فترة الحرب العراقية - الإيرانية، من احتجاز الأخيرة سفن صيد كويتية والتهديد بقصف ناقلات النفط الكويتية على الرغم من الحماية الأمريكية لها، علاوة على التلاعب بالألفاظ والكلام المعسول والوعود التي تعكس ما يدور على أرض الواقع من تهديد إيراني والذي أصبح أكثر وضوحاً تمثل في محاولة اغتيال أمير الكويت جابر الصباح في 1985/25 على يد مجموعة مدعومة من قبل إيران¹⁶⁰.

لقد زادت الازمة بين الكويت وإيران تفاقمًا وعرقلة، بعدما تم طرد خمسة دبلوماسيين إيرانيين كرد على الاعتداءات المتكررة على منشآت النفط في تشرين الأول من عام 1987¹⁶¹، ونتيجة الضغوط الدولية التي مورست على إيران من قبل مجلس الأمن خاصة بعد الاعتداءات الإيرانية المتكررة على الكويت، رضخت إيران لقرار مجلس الأمن في 20/تموز 1987 رقم 598، والداعي الى وقف الحرب العراقية - الإيرانية¹⁶². وبالفعل وافقت إيران على قرار مجلس الأمن بتاريخ 8 /آب 1987، وموافقتها على الدخول مباشرة في مفاوضات مع العراق في 20 من الشهر ذاته لتنفيذ قرار مجلس الأمن المذكور¹⁶³.

وعلى إثر ذلك نشطت الدبلوماسية الكويتية؛ وذلك باعلان قرار صادر عن وزارة الخارجية الكويتية عن استعدادها لإعادة الدبلوماسيين الإيرانيين الى الكويت، مما أعيد افتتاح السفارتين في كلا العاصمتين الإيرانية والكويتية، وقد رحبت الحكومة الكويتية بنتائج المفاوضات التي جرت بين دولتي إيران والعراق، وموافقة إيران على قرار مجلس الأمن في أواخر 1988 ومطلع عام 1989، كما ورحبت الكويت، بنتائج المفاوضات التي جرت بين البلدين بخصوص مشاكل الحدود وتبادل الأسرى وإعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بينهما، لتبدأ حقبة جديدة في العلاقات بين إيران والكويت آخذة بالتحسن وإزالة المشاحنات التي ظهرت فترة الحرب العراقية الإيرانية وما آلت اليه هذه الحرب من مشاكل، وانتهاج خطة لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة¹⁶⁴.

160 - يحيى حلمي، مصدر سبق ذكره، ص83.

161 - صحيفة السياسة الكويتية في 1987/12/7. وانظر أيضا : د. محمد سالم احمد الكواز، العلاقات الكويتية الإيرانية 1979-1991 " دراسة تاريخية"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 7، العدد 3، 2012، ص10.

162 - جريدة الكويت " الكويتية"، العدد 5845، في 1988/8/20 وانظر أيضا : موسوعة مقاتل من الصحراء <http://www.Moqatel.com>.

163 - د. محمد الكواز، العلاقات الكويتية الإيرانية 1979-1991، مصدر سابق، ص10.

164 - صحيفة الأنباء الكويتية في 1988/11/14.

عادت العلاقات الثنائية بين البلدين الكويت وإيران إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وقد توسعت هذه العلاقات لتشمل إعادة تشغيل الخط الملاحي بين ميناء بوشهر الإيراني والكويت¹⁶⁵، إلا أن الاجتياح العراقي لدولة الكويت في 2 آب/1990، أدى إلى إرباك الموقف الإيراني، شأنه شأن مواقف دول أخرى عديدة كانت قد فوجئت بهذا الخصوص، مما جعل الأخيرة تعبر عن موقفها بإصدار بيان تجاه هذا الاجتياح بالادانة، ودعت فيه إلى الانسحاب الفوري غير المشروط من الكويت حتى الحدود المعترف بها، وإلى تسوية الخلاف الحدودي العراقي الكويتي بالطرق السلمية محترماً بذلك سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، وقد اختتم البيان واصفاً إيران بأنها أكبر دولة في المنطقة، ولا يمكنها أن تبقى صامتة وغير مبالية لما يحدث في المنطقة من تطورات قد تعرض أمنها القومي واستقرارها إلى الخطر¹⁶⁶.

لقد كرر رافسنجاني في تصريح له في 9 تشرين الثاني/1990، موقف بلاده الداعي إلى انسحاب العراق غير المشروط من الكويت ومعارضة تسليم أي جزر كويتية للعراق، مع تأكيد وزير الخارجية الإيراني التزام بلاده بالعقوبات الاقتصادية ووقف التجارة والمقاطعة الشاملة للعراق بناء على قرار مجلس الأمن رقم 661 الصادر في 5 آب/1991¹⁶⁷، وجاءت مبادرة 10/1990، التي تقدمت بها إيران والتي وصفت "بالمبادرة الإسلامية"، لتبرهن على جهود إيران السلمي لحل الأزمة بالطرق السلمية والدبلوماسية بعيدة عن الخيار العسكري وقد تضمنت هذه المبادرة¹⁶⁸:

1- الانسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت، والقوات الأجنبية من السعودية والدول العربية الأخرى.

2- تشكيل قوة عسكرية من كل الدول الخليجية باستثناء الكويت والعراق لتحل محل القوات العراقية والقوات الأجنبية في السعودية.

3- تعاون الدول التي ساعدت العراق ضد إيران، بشكل جماعي من أجل إعادة بناء الاقتصاد العراقي والإيراني دون مقابل.

165 - عبدالله فهد النفيسي، إيران والخليج : ديكالكتيك الدمج والنزب 1979-1998، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 137، تموز 1999، ص 108.

166 - نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001، ص 227.

167 - هالة سعودي، أزمة الخليج ودولتا الجوار : تركيا إيران، في أحمد الرشيد، محرر الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1991، ص 303.

168 - نيفين مسعد، المصدر السابق، ص 231.

4- إسقاط ديون العراق تجاه الدول العربية وغير العربية.

5- توقيع جميع دول المنطقة على اتفاقية عدم اعتداء¹⁶⁹.

وعلى الرغم من تلك الحلول وتلك المبادرة التي قدمتها إيران إلا أنها لم تلقى تعاوناً وقبولاً لدى العراق، مما نتج عن ذلك إعلان إيران حيادها التام بصورة رسمية وعدم التدخل في مساعدة أي طرف ضد الآخر، عندما واجهت تدخلاً عسكرياً على حدودها مع بداية عمليات "عاصفة الصحراء"، التي قامت بها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة والتي بدأت في 17 كانون الثاني/1991¹⁷⁰.

كان لموقف إيران المحايد والذي أعلنته بعد فشلها في المبادرات، وعدم تجاوب دولة العراق معها أثراً كبيراً في تحقيق مآرب لها وتكون الرابح الأكبر في تلك الازمة، فقد كانت مركزاً للمفاوضات قبل الحرب وأثناءها، مما جعلها تكتسب ثقلاً سياسياً في المنطقة، كما حصلت على مكاسب اقتصادية وعسكرية وأصبحت ذات نفوذ ووزن في المنطقة أيضاً بعد تحرير الكويت من العراقيين والتي أصبحت في أضعف حالاتها العسكرية، والسياسية على يد الولايات المتحدة الأمريكية¹⁷¹، وقد ازداد نشاط إيران الدبلوماسي في المنطقة نتيجة حرب الخليج الثانية، وظهر تحسن في العلاقات الإيرانية مع دول الخليج وخصوصاً دولة الكويت، فمن مظاهر تحسن العلاقات الإيرانية الكويتية وخصوصاً العلاقات الاقتصادية وحرص إيران على التعاون الاقتصادي مع الكويت والذي تمخض عنه توقيع معاهدة التبادل التجاري مع الكويت عام 1995¹⁷².

وفي الغالب كان للعامل الاقتصادي دور كبير في تعزيز أو اصر التعاون بين الكويت وإيران، إذ تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دوراً حيويًا من الناحية الاقتصادية بالنسبة لإيران من حيث امتلاكها أسواقاً واسعة للصادرات الإيرانية غير النفطية، وقد انعكس ذلك على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين إيران والكويت¹⁷³.

وعلى صعيد آخر، على مستوى العلاقات التجارية والاقتصادية ما بين الدولتين، فقد وصف وكيل وزارة التجارة والصناعة الكويتي رشيد السيد يوسف الطبطبائي، أن مستوى العلاقات التجارية بين الكويت وإيران

169 - نيفين مسعد، المصدر السابق، ص231.

170 - طلال عتريسي، إيران..... إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 288، 2003، ص29.

171 - http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/30/sec09.doc_cvt.htm

172 - عبدالله يوسف سهر، "السياسة الخارجية الإيرانية : تحليل صناعة القرار"، السياسة الدولية، العدد(138)، 1999، ص15.

173 - حامد حافظ العبد الله، "العلاقات الكويتية- الإيرانية"، مرجع سابق، ص11.

بأنه جيد أو بالنشط جداً؛ وذلك بالنظر لتوفر الإمكانيات لدى كلا الجانبين، وأنه يجب تعزيز التبادل التجاري بين البلدين، والعمل على تذليل الصعوبات والعقبات التي تعتري تنمية حركة التبادل بينهما، كما اعتبر الطبطين أن مستقبل العلاقات الكويتية الإيرانية التجارية والاقتصادية بأنه سوف يكون مزدهراً خصوصاً مع توفر الإمكانيات المتوفرة لدى الجانبين¹⁷⁴.

يرى الدارس أن هناك حذراً بالنسبة الى العلاقات ما بين الدولتين الكويتية والإيرانية في جميع المجالات والمستويات، مع العلم أن هناك كثيراً من الروابط المتميزة التي تجمع ما بين الدولتين والتي هي بمثابة الأمل الذي لا ينقطع من بناء علاقات مستقبلية دائمة بينهما، فمثلاً نجد أن الشيعة احتلوا مكاناً بارزاً داخل الكتلة الإسلامية فحسب أحدث التقارير الرسمية الكويتية، فقد وصلت نسبة المسلمين الشيعة الى حوالي 30% من إجمالي سكان الكويت، وأن كانت قد قدرت بـ 20% في عام 1971 فقد خاضوا رموز التحالف الوطني الاسلامي التيار الشيعي الحركي انتخابات عام 1996 منفردين دون تحالف مع أي من التيارات الاخرى الموجودة، علاوة على أن الشيعة الكويتيين وبصفة عامة أغلبهم ذوو أصول فارسية ويتخذون بعض الزعماء الشيعة كنموذج يحتذى به مثل الخوني والسيستاني والاحقافي، وقد قام الشيعة ببناء 26 خاص بهم لإقامة شعائهم الشيعية دون المذهب السني داخل الكويت، ومطالبتهم بأن يكون يوم عاشوراء يوم عطلة رسمية في جميع الدوائر الحكومية والمدارس والجامعات لإقامة الشعائر الدينية التي تخصهم وقد قبلت هذه المطالب بالرفض من الحكومة الكويتية¹⁷⁵.

لقد ظهرت بوادر في تعزيز العلاقات الكويتية الإيرانية إثر تفاقم موجة القمع والاضطهاد التي تعرض لها الشيعة في العراق أثناء فترة حكم الرئيس صدام حسين، عندما تحركت قيادات شيعية كويتية لعقد ندوات داخل الكويت وخارجه، احتجاجاً على تلك الممارسات القمعية التي تمارس ضد الشيعة في العراق، مما أدركت ايران أن هذه الخطوات المبذولة ما هي إلا طريق تساهم في تعزيز العلاقات بين البلدين الكويت وإيران في المستقبل¹⁷⁶.

تعود المصالح الإستراتيجية الإيرانية في الكويت، بعيد استقلال الأخيرة إذ بقيت كثير من الخلافات الحدودية عالقة بين البلدين الإيراني والكويتي، وخصوصاً حول حقل الدرة الغني بالغاز والنفط، إضافة إلى

174 - <http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1461875&language=ar>.

175 - محمد صادق اسماعيل، الكويت - إيران : حدث عابر وتداعيات كثيرة، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، مصر، 2001. Acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN32.HTM.

176 - محمد صادق اسماعيل، المصدر السابق.

مصالح إيران الاقتصادية حيث تمتلك الكويت أسواقا واسعة لاستيعاب صادرات إيران غير النفطية واستهلاكها، علاوة على تعزيز وتكريس دور الشيعة في الكويت مما يتوافق وسياسة إيران في تصدير فكرها وثورتها إلى الدول المجاورة وخصوصا دول الخليج.

4- العلاقات الإيرانية القطرية

تعد العلاقات الإيرانية - القطرية من أفضل العلاقات الإيجابية والثنائية في منطقة الخليج العربي، وعلى وجه الخصوص داخل دول مجلس التعاون الخليجي، فمنذ نجاح الثورة الإيرانية وعلى مدار ثلاثة عقود لم يحدث أي من الخلافات البارزة بينهما، على غرار أي من دول الخليج الأخرى، علما أن هذه العلاقات تأثرت ليست على المستوى الرسمي فقط ، وإنما أصبح هناك تواصل على المستوى الشعبي أيضا، ودليل ذلك أن الجالية الإيرانية في الدوحة ما زالت تتمتع بالمعاملة الجيدة وتحظى بالاستقرار والعيش الهانئ والهادئ، إضافة إلى أن شيعة قطر لم يتأثروا بأي من التغيرات السلبية من نجاح الثورة الإيرانية وحتى يومنا الحاضر على غرار الشيعة في دول الخليج الأخرى، فكان لهم مطلق الحرية في ممارسة شعائهم الدينية دون أي معارضة، إضافة إلى تمتعهم بحقوقهم في المواطنة دون تمييز يذكر¹⁷⁷.

ومن العلامات الفارقة في هذا التقارب القطري - الإيراني، والذي تمثل في زيارة أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني إلى طهران عام 2000، وهي الزيارة الأولى من بين دول الخليج الأخرى التي يقوم فيها حاكم دولة خليجية منذ عمر جمهورية إيران الإسلامية، وتلتها زيارة أخرى قام بها أمير قطر في عام 2006 إلى طهران، في ظل فترة عصيبة، وفي ظل حكومة إيرانية متشددة بقيادة الرئيس الإيراني المتشدد أحمد نجاد، وتشده في الاستمرار والعمل على الملف النووي لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة ؛ وذلك حسب رؤيته، والتي بدوره طالب الأمير القطري بوجوب حل هذه القضايا بما فيها الملف النووي بالطرق السلمية وإعرابه بحسب وجهة نظره أنه من حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي من ناحية، ومن ناحية أخرى من حق المنطقة أيضا أن تعيش في أمن واستقرار¹⁷⁸.

177 - محمد صادق اسماعيل، العلاقات الخليجية الإيرانية... والحذر المتبادل، مجلة دنيا الراي، الرياض، 2010. وانظر ايضا : حسام حمدان، قطر وإيران : علاقات متميزة على ضفتي الخليج، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، 2007، صص 15-16.

178 - محمد صادق اسماعيل، المصدر السابق.

وتبقى رغبة الولايات المتحدة من هذه العلاقات، هو المحافظة على استقرار المنطقة كي لا يكون هناك تأثير على حركة الملاحة في الخليج، مما سيؤثر سلباً على مصالحها في الخليج، سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد.

لذلك سيبقى النفط بمقدمة مصادر الطاقة لعقود قادمة، وستبقى الولايات المتحدة الأمريكية تفرض نفوذها سياسياً، لخلق جملة توازنات بين القوى الإقليمية الطامحة بالمزيد من مصادر الطاقة، ليكون لها قصب السبق في توجيه سياسات الطاقة، انتاجاً وتسويقاً وتسعيراً.

لكن وفي ظل الأحداث الأخيرة من هبات شعبية سميت - بالربيع العربي - في الدول العربية المجاورة لدول الخليج العربي، وعلى وجه الخصوص ما يجري الآن في سوريا، وتضارب المواقف بين البلدين الإيراني والقطري، ما بين مؤيد ومعارض لما حصل ويحصل حالياً فيها، فنرى الموقف الإيراني مؤيد للنظام السوري على غرار الدول الأخرى التي حدث فيها هبات مشابهة، كتونس وليبيا على سبيل المثال، وفي المقابل نرى قطر تعارض النظام وتسعى إلى تغييره مؤيدة بذلك المعارضة وتقوم بدعمها في العدة والعتاد، على حساب النظام، مما خلق نوعاً من التضارب في المواقف بين إيران وقطر.

ولكن لا يوجد في مسار العلاقات بين الدول صداقة دائمة أو عداوة دائمة، وإنما توجد هناك مصالح دائمة تجمع بين الدول، فرغم التناقض في السياسة تجاه الازمات الخليجية والإقليمية، إلا أنه يوجد في الآونة الأخيرة تعاون في العلاقات بين إيران وقطر وخصوصاً التعاون الإقتصادي والتجاري، والذي تمثل عبر توقيع بعض الاتفاقيات والعمل على تأسيس مجلس إقتصادي مشترك بينهما، مما سوف تشهد في المستقبل القريب نوعاً آخر من التقارب والذي سوف يوفر مناخاً معتدلاً لهذا التقارب في المستقبل.

وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية القطرية تتسم بمحددات سياسية أهمها استراتيجية البقاء وتجنب الصدام المباشر مع إيران، والمحدد الآخر أنه الرغبة القطرية في تحقيق مكانة إقليمية وخليجية في ظل تراجع مكانة المملكة السعودية على المستوى الخليجي، مما سوف تشهد المنطقة في المستقبل القريب نوعاً آخر من الانفراج في العلاقات ونوعاً آخر من التقارب بين البلدين¹⁷⁹.

¹⁷⁹ - <http://www.manar.com/page-11902-ar.html>

5- العلاقات الإيرانية العمانية

وفيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية - العمانية، فإن سلطنة عُمان كانت دائما وأبدا رغبة في إنشاء علاقات جيدة مع كل دول الخليج، وعلى رأسها إيران التي كانت علاقاتها معها علاقة وثيقة، بموجب مشاركتها في السيطرة على أهم مضيق في العالم وهو مضيق هرمز، وبالتالي يمكن وصف هذه العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة ودية¹⁸⁰.

لقد كانت عمان تنتهج في سياستها الخارجية استراتيجية العزلة في عهد السلطان سعيد بن تيمور، بيد أنه ومع جلوس السلطان قابوس على عرش السلطنة وتوليه زمام الحكم، فقد كانت إيران البلد الثالث التي اعترفت رسميا بحكومة السلطان، إذ جعل من أولوياته الرئيسية للسياسة الخارجية العمانية، سياسة التواصل وبناء العلاقات وخاصة مع دول الجوار، وقد تمثلت هذه السياسة في العلاقات بين عمان وإيران مما أسفر عن تطور في العلاقات بين البلدين؛ وذلك بقيام وفد رسمي في يناير من عام 1971، وتلاه إعلان رسمي عن بدء العلاقات السياسية بين البلدين في بيان رسمي بتاريخ 26 أغسطس 1971م، إذ أوفدت إيران أول سفير لها إلى مسقط في شهر أبريل عام 1972، وفي المقابل عينت السلطنة قائما بأعمال والذي ارتقى إلى منصب سفير في فبراير 1974م¹⁸¹.

لقد دخلت مرحلة التعاون الاستراتيجي بين عُمان وإيران وسادت بينهما أجواء من الود والمحبة، واتسعت مجالات التعاون بينهما خاصة فيما يتعلق بتوفير أمن مضيق هرمز، إضافة إلى إبرام عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم حول التعاون المشترك، ومما لا شك فيه أن عقد اجتماع القمة بين البلدين عام 1972، وكذلك لقاء القيادتين عام 1978م ترك أثرا كبيرا في مسيرة ترسيخ العلاقات المتنامية بين البلدين والتي اتسمت دوما بـ "حسن الظن المتبادل"¹⁸².

فحسب وجهة نظر عمانية تميزت العلاقات الإيرانية - العمانية بسمات ذات خصوصيات تستند إلى روابط عريقة ومستديمة؛ وذلك بالنظر الى رابطة الجوار الجغرافي، وبناء على الممرات المائية المشتركة بين البلدين، إضافة إلى العمق التاريخي المشترك فضلا عن وحدة العقيدة وروابط الأخوة في الإسلام،

180 - محمد حامد الأحمري وآخرون، العرب وإيران : مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص110.

181 - علي عيسى، العلاقات العمانية الإيرانية، دار المستقبل، سلطنة عُمان، 2011.

182 - علي عيسى، المصدر السابق.

وتقديرا لهذه الأهمية المتميزة استمرت هذه العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسلطنة عمان، لما لها من وزن ديموجرافي واقتصادي وسياسي في الأوساط الإسلامية والعالمية، مما خلق نوع من التشاطر في الرأي بينهما لمعالجة القضايا الانسانية على بساط المساواة والإحترام المتبادل وروح الصداقة والشراكة المتعددة الأوجه، وهذا ما تعبر عنه كل وسائل الإعلام المختلفة أن السياسة الإيرانية تبدي دائما مرونة في حل المشاكل العالمية والإقليمية، في إطار من الحوار الهادئ وتقبل وجهات النظر المختلفة وتحت المواثيق الدولية ومظلة الأمم المتحدة؛ وذلك حسب وجهة رأي المسؤولين الإيرانيون في مناسبات عديدة وكثيرة.

كما أن الدبلوماسية بين البلدين تتسم بوضوح الرؤية والثبات على الموقف وحسب تقدير الظروف الإقليمية والعالمية، مما يوفر حالة من حفظ الاستقرار للوطن والإقليم الجغرافي من وجهة نظر العمانيين¹⁸³.

لقد رفضت عمان السياسة الأمريكية حول إيران وكان وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي¹⁸⁴، جاد بهذا الخصوص فقد قال: " أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن لا تتوقع من دول الخليج العربي أن تتبع الحضر الاقتصادي الذي فرضته الإدارة الأمريكية على إيران، وإيران دولة جارة وأن لدى الدول في الخليج مصالح لا تستطيع أن تتجاهلها"¹⁸⁵.

2- العلاقات الإيرانية البحرينية

معظم التصريحات تدور حول أن البحرين كانت تخضع للسيطرة الإيرانية، فهذه التصريحات الإيرانية بشأن مملكة البحرين ليست بالجديدة، مما تشكل في انتماء المملكة واستقلالها العربي.

لقد استندت هذه الادعاءات إلى أسانيد قانونية أو تاريخية، علما أن استقلال المملكة كان من خلال استفتاء شعبي بإشراف وتنفيذ الأمم المتحدة ، ومن اعتراف وجماع من المجتمع الدولي كدولة ذات سيادة ودولة مستقلة وبالتالي حصلت على عضوية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ومن ثم اعترفت الدولة الإيرانية باستقلال البحرين وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها، وتم التوقيع لاحقا العديد من الإتفاقيات التي تنظم العمل في مجالات التعاون المختلفة بينهما، بما في ذلك الجانب الأمني منها.

183 - علي عيسى، العلاقات العمانية الإيرانية، المصدر السابق.

184 - صحيفة الحياة، العدد(1228)، 1996/10/8.

185 - K.L. Afraslabi, "After Khomeini", op.cit,p.521.

وعلى الرغم من التزام مملكة البحرين بسياسة حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، إلا أن إيران دأبت على إثارة الكثير من المواضيع من فترة إلى أخرى وأهمها إثارة التبعية التاريخية للبحرين لإيران.

لقد اتسمت العلاقة بين إيران ومملكة البحرين بنوع من الجمود والتوتر، في ظل مطالب السياسيين والحكام الإيرانيين بضم البحرين إلى إيران¹⁸⁶. إذ ترجح بعض المصادر أن نسبة 75% من السكان ينتمون إلى المذهب الشيعي، ويعتقد العرب الشيعة أنهم السكان الأصليون للملكة، بعدما تم إسقاط الحكم الفارسي عن الجزيرة، ونظرا إلى أهمية البحرين الجيوسياسية والأيدولوجية، ازداد تدخل الإيرانيين بهذه الدولة مما خلق توترا داخليا بين النظام والمعارضة التي تطالب الأخيرة أعضاءها في التمثيل بمناصب حكومية عليا وخصوصا أعضاء الطائفة الشيعية، وأيضا مطالبتها بأنها الأسرة الحاكمة ووضع خطوط عامة للإصلاح¹⁸⁷.

ففي الحادي عشر من يوليو 2007 أدلى شريعت مداري، مستشار المرشد العام، بتصريحات صحفية تحدث فيها عن التبعية التاريخية للبحرين لإيران وأن البحرينيين يتحسرون على فوات الفرصة للعودة إلى إيران، تصف المحللة البحرينية فوزية رشيد هذه التصريحات بقولها: "إن المسافة بين تصريح شريعت مداري عام 2007 وتصريح ناطق نوري عام 2009، قد ملئ الفراغ بينهما بعدد من الكتابات الصحفية وتصريحات وتحليلات إيرانية تتم عن أنه لا فرق بين عقلية بعض الذين كانوا في زمن الشاه وعقلية من ينتمون إلى فكر جمهورية إيران الإسلامية، إذ طموحات التاريخ تريد استعادة نفسها اليوم بمقولات تبعية البحرين لإيران والمراهنة مجددا على ولاء وانتماء شعبها، رغم انتهاء صلاحية تلك النيات منذ استفتاء الأمم المتحدة عام 1970، الذي اجمع فيه الشعب البحريني بسنته وشيعته على عروبة البحرين، وعلى ولائه وانتمائه لهويتها الصحيحة¹⁸⁸.

و بعد أن بلغ التدهور في العلاقات بين إيران والبحرين مداه، حدث انفراج بين البلدين بعدما تخلت إيران عن شعاراتها بتصدير الثورة، وشروعها بسياسة فض الاشتباك مع دول الجوار، وبعدها أطلق حمد بن

186 - محمد المزعل، 8 فبراير، 2009، لصحيفة الأيام البحرينية.

187 - سيمون مابون، "الصراع من أجل البحرين : التنافس السعودي الإيراني"، سياسة الشرق الأوسط، العدد(2)، مجلد22، 2012. وانظر أيضا : www.bagdadcenter.net/print-69.html

188 - فوزية رشيد، "22 فبراير 2009"، "إيران وخط الأوراق"، أخبار الخليج، البحرين.

عيسى مشروعه الإصلاحية والذي أحدث انفتاحا سياسيا لكافة التيارات السياسية على العمل بشكل علني على الساحة السياسية مما قطع الطريق على المحرضين ضد نظام الحكم في البحرين¹⁸⁹.

لكن يبقى هناك فتور فجوة في العلاقات بين إيران والبحرين دون إحداث أي من التغييرات على مستوى العلاقات الخارجية المتمثلة بالسياسة الخارجية لكل من الدولتين حتى وقتنا الحالي¹⁹⁰.

يتضح مما سبق أن إيران وخصوصا أعقاب أزمة الخليج الثانية أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع دول مجلس الخليج¹⁹¹؛ وذلك باستئناف العلاقات الدبلوماسية السعودية - الإيرانية بعد الموقف الإيراني المحايد من أزمة الخليج المتمثل بإدانة إيران للاحتلال العراقي للكويت، وقد ادرك الجانب الإيراني ضرورة المضي قدما لتحسين علاقاته مع الدول العربية عموما والدول الخليجية بصفة خاصة، ويمكن اعتبار المبادرة الإيرانية باستئناف العلاقات مع الكويت بعد تحريرها مباشرة هي إحدى هذه المقدمات¹⁹².

إن كثيرا من التناقضات برزت في العلاقات الإيرانية مع الدول الخليجية؛ وذلك من تذبذب في العلاقات ما بين الوضوح تارة، والغموض تارة أخرى، وما بين جمود وتصلب أحيانا، ولين أحيانا أخرى، حسب الحقبة وحسب الرئيس المنتخب، بحسب التيار، إما محافظ أو إصلاحية، ولكن يبقى هناك عامل التوتر وعدم الثقة في العلاقة بين الطرفين الإيراني والخليجي، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بأزمة الجزر الثلاث التي ما زالت عالقة بينهما، إضافة الى محاولة إيران الدائمة ضم مملكة البحرين إليها، ودعم الشيعة البحرينيين ضد النظام فيها، مما خلق عدم ارتياح وعدم ثقة وشك لدى الجانب الخليجي تجاه سلوك إيران، على الرغم من الموقف المحايد الذي تبنته إيران من أزمة الخليج الثانية، والذي كان من ورائه هدف كبير من تحقيق مصالح إيران الخاصة في منطقة الخليج العربي.

وفي الحقبة الأخيرة من النظام الإيراني ، نستطيع القول إنه يمكن التوصل إلى نوع من التفاهات الإقليمية بين دول الخليج وإيران، لدرء مطامع الدول الاستعمارية الغربية، وللحفاظ على أمن واستقرار المنطقة في ظل التناقضات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط من هبات شعبيه، كما حصل في ليبيا، وتونس، ومصر، وسوريا، حاليا.

189 - <http://www.altanweer.net>

190 - ناصر الشيخ عبدالله الفضالي، الدور الإيراني في أزمة الكويت، مجلة البيان، العدد 307، 2013، وانظر ايضا :

<http://www.altanweer.net>

191 - السيد ياسين، (مشرّف)، " أمن الخليج في الاطار الاقليمي : رؤى ايران وتركيا"، التقرير الاستراتيجي العربي، 1992، ص134.

192 - محمد عبدالله رسلان، "عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية - الإيرانية : مقدماتها ونتائجها"، مرجع سابق، صص196-197.

المبحث الثاني

موقع الخليج في علاقات إيران الإقليمية والدولية

مقدمة

يتمتع الخليج بموقع استراتيجي عالمي هام منذ القدم، سواء كانت هذه الأهمية على المستوى السياسي، أو الاقتصادي خاصة بالنسبة للملاحة البحرية والتجارة الدولية، أو من الناحية الأمنية، وقد زادت أهمية الخليج بعد اكتشاف أهم مصدر طاقة في العالم من نفط وغاز.

لقد طرأت على منطقة الخليج عدة تغييرات خلال العقود الأربعة الماضية، متمثلة بنجاح الثورة الإيرانية، والتي استطاعت بهذه الثورة من قلب نظام الحكم وتغييره جذريا عما كان سابقا، وحرب خليج أولى، وثانية، وثالثة، ومن ثم الغزو الأمريكي على العراق والقضاء على نظامه، مما خلف فراغا أمنيا في المنطقة، وولد نزعة إيرانية للتفرس وأخذ مكانة ودور إقليمي لها في المنطقة.

لذا نتيجة هذه المتغيرات التي أثرت تأثيرا سلبيا على دول منطقة الخليج خاصة والمنطقة بشكل عام، على النقيض بالنسبة لإيران التي خدمت هذه المتغيرات مصالحها في المنطقة وعززت من وجودها فيها، لذا كان لا بد للباحث من الإشارة إلى علاقات إيران الإقليمية والدولية ومدى تأثيرها على منطقة الخليج وموقعه.

بداية نتطرق إلى العلاقات الإيرانية - المصرية إذ تعود إلى مطلع القرن الماضي وبالتحديد في العقد الثالث منه، عندما وصلت العلاقات من القوة والمتانة إلى درجة المصاهرة ما بين أسرتين حاکمتين عندما فكر "الشاه" رضا خان أن يزوج ابنه الأكبر محمد من الأميرة " فوزية " أخت الملك فاروق آنذاك، ولكن شاءت الأقدار أن رغبة الشاه في الارتباط بالأسرة الملكية من جهة، وتوسيع العلاقات الخارجية من جهة أخرى لم تتوأم طويلا، إذ تبددت هذه الرغبة وانتهت بطلاق فوزية أخت الملك فاروق مما سبب توتر في العلاقات بين البلدين¹⁹³.

193 - رانيا مكرم، كيف تفكر إيران؟ الرؤية الإيرانية للعلاقات مع مصر، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 2011.

وقد سارت العلاقات على نفس المستوى من التوتر بعد ثورة 1952م، وخاصة مع طبيعة شخصية الرئيس " جمال عبد الناصر "، وفكره الناصري بمحاربة النفوذ الأجنبي، إضافة إلى علاقته بالاتحاد السوفييتي وتكريس المد الثوري لمكافحة الاستعمار، مما تناقض هذه الأفكار طبيعة العلاقات الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت لها علاقات إستراتيجية زمن الشاه، وقد استمرت العلاقات بين إيران ومصر متوترة طوال فترة حكم الرئيس عبد الناصر الى أن تم قطعها بقرار من عبد الناصر عام 1960م¹⁹⁴.

بعد تلك القطيعة في العلاقات الإيرانية - المصرية، وخصوصا بعد الحرب التي شنتها إسرائيل ضد مصر عام 1967م، تأججت المشاعر الإسلامية والعربية، وقد كانت إيران من الدول الإسلامية التي تعاطفت مع مصر في تلك الفترة، ومع وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في عام 1970م، وتولى أنور السادات الحكم من بعده فتحت آفاق إلى تحسين وتطوير العلاقات الإيرانية - المصرية نظرا للسياسة المغايرة التي اتخذها السادات آنذاك، ومن ثم تعززت العلاقات والتقارب أكثر بعد تعاطف إيران في حرب أكتوبر عام 1973م، وبعدها دخلت مصر وسيطا لإيران في الوطن العربي، وبإضافة إلى دعم هذه العلاقات وتعزيزها، تقارب السادات في سياسته للولايات المتحدة الأمريكية على حساب الاتحاد السوفييتي سابقا¹⁹⁵.

ومع توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثانية عام 1975م، أعقاب حرب أكتوبر، والتي توصلت إلى حل بالصراع مع إسرائيل سلميا، مما أثارت هذه الاتفاقية إلى ارتياح من الجانب الإيراني والذي تحول هذا الارتياح إلى تعزيز العلاقات إلى تعاون وصداقة حتى تطورت إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة والتي استمرت إلى عام 1979م وهو العام التي نجحت فيه الثورة الإيرانية الإسلامية بقيادة الخميني، وعلى أثرها قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

فمنذ نجاح الثورة الإيرانية وتبني الخميني نموذج الدولة الإسلامية، من تصدير هذه الثورة بأفكارها إقليميا، ازدادت الهوة في قطيعة العلاقات ما بين الدولتين، وعلى وجه الخصوص بعدما تم توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، وغياب الدور المصري الإقليمي، مما سنح الفرصة لإيران تبني هذا الدور،

194 - ناهد سيد أمين، تطور العلاقات المصرية - الإيرانية قبل الثورة الإسلامية، 4 أكتوبر، 2011. وانظر الموقع الإلكتروني :

http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id.

195 - ناهد سيد أمين، المصدر السابق

وتهيمن في النهاية على مختلف الساحات السياسية العربية في منطقة الخليج العربي، وبلاد الشام " لبنان، سوريا، وفلسطين¹⁹⁶ .

وعقب اغتيال الرئيس السادات عام 1981م، حيث أشارت الكثير من التقارير، أن هناك اتصالات بين من تبنى العملية وبين إيران، ومع إطلاق السلطات الإيرانية أسماء من قاموا بالعملية على شوارع بطهران، ازدادت الهوة والقطيعة بين البلدين، فبالرغم من تقديم مصر مساعدات ومواد غذائية عقب حدوث زلزال في إيران عام 1990م، وبالرغم من تأييد رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الإيراني سعيد رجائي حراساني في نوفمبر عام 1991م لعودة العلاقات مع مصر، إلا أن الاتهامات تزايدت من قبل البلدين ما بين نفي وتأكيد وخصوصا عقب محاولة الاعتداء على الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا واتهامهم الوقوف وراء هذه العملية جماعات متصلة بإيران، مما بددت كثير من المحاولات لعودة العلاقات فيما بينهما¹⁹⁷.

لكن هناك جهود وبوادر مصرية إيرانية لإعادة العلاقات بينهما بعد قطع العلاقة الدبلوماسية عام 1980، على إثر معاهدة السلام الآنف ذكرها بينهم - إسرائيل ومصر-، وعلى إثر الاتهامات التي حصلت في عقد التسعينات ومن هذه البوادر والجهود، التنسيق في المحافل الدولية، والمنظمات، وأيضا الزيارات المتبادلة أخيرا بين البلدين، علاوة على العلاقات الاقتصادية في إطار تعاقدية بينهما لتوقيع اتفاق لتنظيم النقل الجوي منوطا هذا الإتفاق بالقطاع الخاص؛ وذلك بتسيير رحلات بين طهران والولايات المتحدة الأمريكية عبر القاهرة¹⁹⁸.

إن النقطة الأساسية التي شكلت عائقا في تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، التنافس بينهما على حماية أمن الخليج بعيد عام 1990، والتي رأت فيه مصر أن أمن الخليج لا يخص الخليجيين وحدهم فقط، وإنما هو قضية عالمية تبررها حاجة القوى الكبرى في العالم إلى الطاقة، إضافة إلى توتر العلاقات بينهما بسبب محاولات إيران نقل مبادئ الثورة إلى دول الخليج والمس بأمناها.

196 - رانيا مكرم، كيف تفكر إيران؟، مصدر سبق ذكره.

197 - د. عصام السيد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص232.

198 - <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2291>

ولكن تبقى العلاقات بين إيران ومصر في تفاوت بين مد وجزر، نتيجة الأحداث التي حصلت في مصر وأطاحت بالرئيس حسني مبارك، وما خلفه من انتخاب رئيس جديد لمصر، ذي توجه ديني مما تطابقت بعض الأمور في تلك الفترة من التوافق بينه وبين النظام الإيراني، ولكن لم تدوم الفترة طويلا وعادت الأوضاع في مصر كما كانت عليه، بل حتى وازدادت سوءا وتعقيدا خاصة في مجال العلاقات الإيرانية - المصرية في ظل الأوضاع الراهنة، لعل في المستقبل القريب أن يحدث استقرارا سياسيا داخليا في مصر، و يكون هناك توجه لصانعي السياسة الخارجية لتحسين العلاقات بين البلدين.

أما بخصوص العلاقة ما بين العراق وإيران فهي تعد من أكثر العلاقات تشابكا وتعقيدا؛ وذلك من حيث تضارب المصالح، وتحديد طبيعة العلاقات فيما بينهما. وتعد الحدود هي من أبرز المشاكل بين البلدين إذ تبلغ الحدود بينهما حوالي 1315 كم، والتي ورثتها كل من العراق وإيران عن الدولة العثمانية، وهي تشكل الحدود الشرقية للعراق وللأمة العربية بحد ذاتها، علما أن مناطق هذه الحدود والتي تمتد إلى مسافات طويلة، مأهولة بالعشائر الذين بطبعهم سكان رحل قسموا حياتهم السنوية في التنقل ما بين الأراضي الإيرانية والأراضي العراقية على مدار السنة طلبا للكأ والماء¹⁹⁹.

يضاف إلى ذلك أن عدد الجالية الإيرانية في العراق بلغ في عام 1924 حوالي 80000 ألف من الرعايا الإيرانيين، فبهذا العدد الذي يعد أكبر جالية أجنبية موجودة في الأراضي العراقية مما يسبب أكبر تهديد حقيقي للسيادة الوطنية العراقية آنذاك، إذا حصلوا على الامتيازات الممنوحة للأجانب في ذلك الوقت²⁰⁰، وذلك بحسب قانون عصبة الأمم وهو الحصول على الامتيازات الممنوحة للأجانب والتي طالبت به إيران بدورها من العصبة عن طريق ممثلها في العصبة بتاريخ 1924/9/17، ومع الغاء الامتيازات الأجنبية عن إيران، طالبت الأخيرة الحكومة العراقية رعاياها في العراق بالمعاملات القضائية التي تتمتع بها رعايا الدول الأخرى المنضمة الى عصبة الأمم وإيران من جملة هذه الدول وقد كان هذا في عام 1928م²⁰¹.

ومع مطالب العراق أيضا بالغاء الامتيازات عنه والتي كان للحكومة العراقية رغبة لها بذلك، ومع مراوغة الجانب البريطاني لهذه المطالب، كان هناك إمكانية في التقارب في المصالح ووجهات النظر وتحسين

199 - جابر الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، مصر، 1970، ص 306.

200 - خالد العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، ط2، بغداد، 1981، ص 40.

201 - د. محمد جواد مشكور، تاريخ إيران زمني أوزكاريستان تا عصر حاضر، تهران، 2536، وخالد العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، ط2، بغداد، 1981، ص 40.

العلاقات الإيرانية - العراقية، لا سيما وأن بريطانيا كانت شديدة الحرص على مصالحها في العراق، لذلك استمرت في المماطلة بغية تحقيق هدفها في المنطقة²⁰².

فعلى الرغم من تحسين العلاقات الدبلوماسية بين العراق وإيران، إلا أن إيران ماطلت في الاعتراف بالحكومة العراقية لمدة ثمانية أعوام وكان سبب المماطلة هي مشكلة الامتيازات الأجنبية أولاً، إضافة إلى مشكلة شط العرب والتي تكمن فيها أخطر المشاكل التي اثارها إيران آنذاك والتي دائماً كانت تطالب الاخيرة بأن يكون شط العرب فاصلاً بين البلدين وهذا ما كانت ترفضه الحكومة العراقية من جانبها دائماً، رغم المضايقات التي كانت تفتعلها إيران تجاه هذا الشط واتجاه من يقطنه²⁰³.

لذا نستطيع القول إن الفترة ما بين 1924 - 1932، اتسمت العلاقات الإيرانية - العراقية بالتذبذب وعدم الاستقرار؛ وذلك لسعي الحكومة الإيرانية الحصول على مكاسب إقليمية على حساب العراق، فعلى الرغم من المشاكل الحدودية واعتراف إيران بالحكومة العراقية رسمياً في عام 1929²⁰⁴، إلا أن مشكلة شط العرب كانت دائماً من أكثر المشاكل التي أدت الى توتر في العلاقات بين البلدين إلى أن تم عقد اتفاقية بينهما في عام 1937 على تحديد الحدود بين الدولتين.

ومع هذا وذاك إلا أن إيران لم تلتزم بالاتفاقيات التي سبقت هذه الاتفاقية، وبقيت تطالب في شط العرب بعدما تنازلت العراق بموجب اتفاقية 1937، والتي طالبت إيران بالغائها عام 1969م مطالبة بذلك اقتسام شط العرب بينها وبين العراق مستخدمة بذلك كل الضغوط على الحكومة العراقية، داعمة لحركات المعارضة الكردية لهذه الحكومة الجديدة في شمال العراق، إلى أن تم عقد اتفاقية 1975 عرفت باسم اتفاقية الجزائر، والتي حصلت إيران بموجبها على تقسيم جديد للحدود في شط العرب²⁰⁵ والذي أصبح بهذه المعاهدة نصف شط العرب أو أكثر لصالح إيران.

كذلك طالبت إيران بتأسيس إدارة مشتركة للملاحة في شط العرب، إضافة إلى التهديدات الإيرانية على السيادة العراقية على شط العرب آخذة بذلك دعم حركات التمرد الكردية ضد الحكومة المركزية في بغداد،

202 - عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، لبنان، 1982، ص 299. وانظر ايضاً : فاضل حسين، مشكلة شط العرب، بغداد، 1975، ص30.

203 - مذكرة احتجاج من متصرف لواء البصرة الى قنصل حكومة ايران في البصرة، رقم الملف 168، رقم الوثيقة 5123، 1930/10/3، وثائق ميناء البصرة، مركز وثائق البصرة.

204 - جابر الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية- الايرانية، مصر، 1970، ص 94.

205 - عمر عز الرجال، عملية صنع قرار الحرب العراقية الايرانية من جانب العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 85، القاهرة، 1986، ص 888.

وبموجب اتفاقية الجزائر كان للعراق مكسب في تحييد الجهود الإيرانية لدعم حركات التمرد الكردية، مواجهة بذلك هذه الحركات والقضاء عليها وانتهاءها، ويضاف إلى ذلك أن العراق أعلن رفضه لهذه المعاهدة وإعادة شط العرب واعتباره نهرا عراقيا وطنيا خالصا وبامتياز²⁰⁶.

وقد بقيت الأمور آخذة طابع التعقيد بين البلدين الإيراني والعراقي، وبقيت مشكلة الحدود هي الأساس في تعقيد هذه العلاقات، إلى أن وصلت إلى مرحلة الصراع على تلك الحدود، والتي توجت بحرب طاحنة دامت لمدة ثمانية أعوام 1980-1988 تكبدت فيها كلتا البلدين خسائر فادحة في الأرواح والأموال²⁰⁷.

ومع انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية، دون نتائج تذكر لكلا الجانبين، وما آلت إليه من أضرار تلك الحرب، أصبحت إيران تبحث عن مصالحها واستقرارها والعمل على تنميتها مع مطلع عام 1990²⁰⁸، إلا أن الاجتياح العراقي لدولة الكويت أوقف تلك الطموحات، وعمل على ارباك الموقف الإيراني تجاه هذا الاجتياح، والتي أبدت أخيرا بالموقف الإيجابي، والذي أحدث انفراجا في العلاقات بين إيران ودول الخليج بناء على هذا الموقف²⁰⁹.

إلا أن هذا الانفراج في العلاقات لم يدم طويلا، إذ أن قرار الدول العربية الخليجية الذي نص على حماية أمنها عبر الاستعانة بقوى خارجية" اعلان دمشق " واستبعاد إيران من ذلك، مما دفع الأخيرة إلى المطالبة بأن تأخذ في الحسبان المشاريع الأمنية الإقليمية الجديدة في مصالحها الخاصة بها²¹⁰.

إذ يعد العراق خط الدفاع الأول لإيران ضد أية محاولة لاجتياحها أو احتوائها، كما يمثل العراق العمق الإستراتيجي لإيران، فرغم العداء الذي تولد خلال حرب الثمانية أعوام، ومع بداية حرب الخليج الثانية عام 1991م، والتي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق لتحرير الكويت، بقيت إيران تأخذ موقف الحياد تجاه هذه الحرب وبقيت العلاقات الإيرانية - العراقية تعاني من الشك الذي قاد إلى شيء من

206 - علي ابراهيم، مفاوضات السلام العراقية الإيرانية، مستقبل السلام في منطقة الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 99، القاهرة، 1990، ص 35-36.

207 - مازن الرمضاني، العلاقات العراقية الإيرانية : حاضر الماضي ومستقبل الحاضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

وانظر ايضا : <http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-8186-6176c61c6bd5>

208 - همداني، مصدر سبق ذكره، ص 24.

209 - نيفين مسعد، مصدر سبق ذكره، ص 226-227.

210 - أحمد هاشم، "عودة القوة الإيرانية: عراق جديد"، شؤون الأوسط، العدد (54)، 1996، ص 29

التوتر والصراع، تمثل بتسلل بعض الميليشيات عبر الحدود من أراضي كلتا البلدين الى أراضي الدولة الأخرى²¹¹.

لقد تفاقم الوضع في العراق في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق، بحيث قامت ايران بتعزيز وجودها وهيمنتها عن طريق بث الفتنة الطائفية، وفرض سيطرتها وهيمنتها على قوات الأمن والحرس الحكومي إضافة الى تحقيق هيمنتها على وزارات الدولة، بعد محاولة إيران من نقل المعركة الى الساحة العراقية وقد كان الهدف من ذلك ايقاع أكبر الخسائر في القوات الأمريكية، إضافة إلى تعزيز وجودها في العراق²¹².

كل هذه الأهداف التي سعت إليها إيران من أجل حسم الوضع في العراق لصالحها؛ عن طريق تحقيق نوع من التقارب مع الدول الخليجية، ولكن بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، والذي أصبح نقطة فاصلة في تحديد العلاقات الإيرانية- العراقية بعدما كان للعراق هبة وسيادة، ونظام مستقر، أصبحت إيران تتدخل في الشؤون العراقية مما زاد التناحر الطائفي بعدما أصبح النظام ضعيفاً، وأصبح الموضوع العراقي ورقة رابحة لإيران تجاه دول المنطقة بعامة، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، نتيجة الإعلان الموقف الإيراني من رفض الوجود الأمريكي في العراق لوجود أعداد كبيرة من الشيعة في العراق والتي تربطهم علاقات تاريخية بإيران، إضافة الى عوامل الحدود المشتركة بين البلدين²¹³.

لذلك سوف تبقى العلاقات ما بين الدولتين مرهونة أمام الأحداث الحاصلة في العراق والتي لا تتم عن تغيير بناء على ما هو حاصل فيها من انقسامات وطائفية وفساد وغيرها من الأسباب الأخرى كما هي عليه دون احداث أي تغيير على مستوى العلاقات ما بين إيران والعراق²¹⁴.

ومن ناحية العلاقات الإيرانية السورية فعلى الرغم من الهزات التي حدثت بين النظام السوري والإيراني، ودعم إيران للتنظيمات الإسلامية الراديكالية المناهضة للحكم السوري، ورغم اختطاف السفير السوري في طهران لعدة ساعات عام 1986م قبل الافراج عنه، الا أن التنسيق الإيراني السوري أثبت متانته رغم

211 - جريدة الرأي الكويتية، 8 / يونيو / 2004 م.

212 - <http://www.basaer.com/news.com/>

213 - محمد عبدالله محمد، " إيران ليست عصابة مافيا ولا العدو الاول للعراق، في : _Arabic Media2004.Internet Network

Internews,Middle East20/sep.

214 - <http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-818>

مروره بعدة هزات، بما فيها مشاركة سورية في عملية التسوية للصراع مع إسرائيل الجارية منذ عام 1991م²¹⁵.

لقد بدأت العلاقة بين سورية وإيران رسميا عام 1946م، ولكن لم تبلغ هذه العلاقة مرحلة متقدمة من التميز إلا مع بداية الثورة الاسلامية الإيرانية في 11 شباط 1979²¹⁶.

حيث عملت سوريا على استعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران بعد انقطاعها بسبب اعتراف الأخيرة بإسرائيل زمن حكم الشاه الإيراني، ومع سقوط الشاه في كانون الثاني من عام 1979 مهد الطريق أمام هذه العلاقات، فقد رحبت من جانبها سورية باستيلاء آية الله على السلطة في طهران، وفي شهر آب قام وزير خارجية سورية عبد الحليم خدام بزيارة طهران، واقتخر أن سورية قد دعمت الثورة الإيرانية قبل قيامها وفي أثناء اندلاعها وبعد انتصارها²¹⁷، علما أن هذا التصرف الذي عملت فيه سوريا كان محاولة لعدم اضعاف المنطقة وتشتيتها، مما يسهل عدم السيطرة على المنطقة من قبل الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية²¹⁸.

لقد عملت سوريا دور الوسيط بين دول الخليج العربي وإيران بخصوص ضم ايران للجزر الإماراتية الثلاث، بعدما كانت تدعم أبو ظبي في الصراع المتصاعد بطابع المعارك الكلامية لهذه القضية، فقد كان تدخلها سلميّا سنة 1992م ولكن هذا التدخل باء بالفشل حيث لم يتوصل الطرفان إلى حل لتلك المشكلة²¹⁹.

لقد رأت إيران من تدخل سوريا مباشرة في محاولة لحل الأزمة، أنها جديّة مع العلم أنها لم تصل إلى نتائج ملموسة، مما أحييت هذه القضية من قبل الإمارات العربية إلى الأمم المتحدة ومحكمة العدل العليا في النهاية، فمن وجهة النظر السورية أنها حافظت في هذه المبادرة على علاقاتها وروابطها الحميمة بكلا

215 - د. مسعود الخوند : الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الثالث، دار رواد النهضة، لبنان، 1994، ص ص 45-47.

216 - محمد حامد الأحمري وآخرين، العرب وإيران : مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص175.

217 - باتريك سيل، " الأسد: الصراع على الشرق الأوسط "، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992.

218 - بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية " 1946-1982 "، دار اطلاس، ط1، دمشق، سوريا، 1987، ص ص 265-266.

219 - شعلان العيسى، العلاقات العربية - الإيرانية والاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل، مركز دراسات العصور العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص446.

الطرفين، إضافة إلى أن المصلحة المشتركة الإيرانية - السورية من الوقوف ضد العدو المشترك إسرائيل -، قد يساعد في نمو هذه العلاقة وتطورها²²⁰.

رأت إيران في سوريا أنها حليف لا يستهان به ضد هذا الكيان الصهيوني، وأن هذا النظام داعم لها ضد الغرب، والذي بدوره سوف يكون قوة إقليمية كبيرة ومؤثرة، فكلما زادت قوة سوريا سياسيا واستراتيجيا زاد من تأثيرها في الساحة العربية، هذا من وجهة نظر إيران وتقييمها للدور السوري في المنطقة²²¹.

لقد كانت هناك أسس ومبادئ قامت عليها العلاقة الإيرانية - السورية، بعدما وجد الرئيس حافظ الأسد أن هذه الثورة هي السند القوي والإستراتيجي، لدعم وتأييد حق العرب في تحرير أراضيهم المحتلة وعودة الفلسطينيين إلى ديارهم، وبعد التحول الإيجابي من موقف إيران من العدو الإسرائيلي، ومقاومة هذا العدو وذلك منذ قيام الثورة الإيرانية وتشديدها منذ الأيام الأولى على عنصرية الكيان الصهيوني، فبهذا الكيان الذي يحتل أراضي سورية وعربية، ويهدد بضرب المفاعل النووي الإيراني، زادت من متانة هذه العلاقة استجابة لحجم التحديات التي تواجهها من قبل هذا العدو، مما توفر هذه العلاقة منطلقا لحشد امكانات عربية وإقليمية للدفاع عن المصالح الحيوية لدول المنطقة²²².

ومع بداية الحرب الإيرانية - العراقية الدامية كان لسوريا موقف مؤيد لإيران ومساند لها ضد النظام العراقي بقيادة الرئيس صدام حسين آنذاك، إضافة إلى الموقف السوري من المفاعل النووي الإيراني، هو أن إيران من الدول الصديقة، وهو ما يعد امتلاك إيران النووي دعما لها على حساب إسرائيل والذي يعد أكبر تهديد على الأمن القومي العربي، مما زاد هذه المواقف تعزيزا ومتانة في العلاقات بينهما²²³.

كما لعبت سوريا دوراً لتوثيق العلاقات الإيرانية وكوسيط لحل الخلافات العالقة بين الدول، ومن بين هذه الخلافات بين إيران وتركيا على حساب الكيان الصهيوني من أجل خلق توازن مع البعد الإستراتيجي الدولي في المنطقة لصالح إيران، ومن أجل تحقيق استقرارا سياسيا في المنطقة أيضا بصورة تضمن استمرارية العمل والطموحات النووية الإيرانية²²⁴.

220 - احمد خالدي، سوريا وإيران تنافس وتعاون، ترجمة عدنان حسن، دار الكنوز الأدبية، ط1، بيروت، لبنان، 1997، ص ص 148- 151.

221 - اوليف غرينسكي، سيناريو لحرب عالمية ثالثة، ترجمة طه عبد الواحد، دار الزهراء، بيروت، لبنان، ص ص 150-191.

222 - محمد حامد الأحمرى، مصد سبق ذكره، ص 177.

223 - قاسم محمد الدليمي، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية 1996، مطبعة الفرات، ط1، بغداد، العراق، 2003، ص ص 169- 176.

224 - نزار عبد القادر، إيران والقنبلة النووية الطموحات الامبراطورية، المكتبة الدولية، ط1، بيروت، لبنان، ص ص 122- 123.

لقد تطابقت وجهات النظر السورية والإيرانية بخصوص الغزو الأمريكي للعراق، من خلال زيارة قام بها الرئيس السوري بشار الأسد في عام 2003م إلى طهران، والتقى بنظيره محمد خاتمي ومرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي، رافضين بذلك التفريط في وحدة الأراضي العراقية، مقدرين بذلك أن الغزو الأمريكي للعراق ما هو الا مقدمة للتهديد الأمني الإيراني ومن ثم السوري، مما يسبب إلى عدم الاستقرار في المنطقة، ويؤدي في النهاية إلى حرب طائفية لا يحمد عقباها، والتي سوف تصل إلى تقسيم العراق الى مناطق شيعية وسنية مما سوف يؤثر على أمن الخليج مستقبلا²²⁵.

فيمكننا القول إنّ التوافق في المواقف الإيرانية والسورية من هذا الغزو، سوف يكمل مسيرة توحيد العلاقات بينهما، وسوف يوحد التحالف ويقويه تجاه الدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أثبتت سوريا نجاحا باهرا في سياستها، فسوريا اليوم تتحالف مع إيران على أساس حماية أمنها المهدد سواء من العراق، أو من لبنان الذي أجبرت على اخراج جيشها منه عام 2005، على خلفية اتهامها بقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وعدد من الشخصيات اللبنانية آنذاك، فضلا على أن إيران ترى في سوريا نظاما حاميا لها نظرا لطموحاتها النووية المهددة من ضربة اسرائيلية خاطفة ؛ لذلك سوف تبقى تحافظ على علاقاتها الحميمة مع النظام السوري الحالي.

وان هذا التحالف لهو ضرورة بالنسبة لمصالح الطرفين للوقوف أمام التحديات الموجودة في المنطقة وآخرها الانقلاب الشعبي ضد الظام السوري والذي ما زال قائما، ودعم إيران والوقوف مع النظام ضد هذه الهبات الشعبية وهذا الانقلاب، على غرار موقفها المغاير ضد انظمة عربية اخرى واجهت وما زالت تواجه الظروف ذاتها، وما ان دل على شيء إنما يدل على أن هناك علاقات استراتيجية قائمة بين النظامين السوري والإيراني هي أقوى من حالة التغيرات التي هي حاصلة في المنطقة برمتها، ومن الملاحظ أنها سوف تبقى هذه العلاقات قائمة في المستقبل القريب بناء على ما مرت بكلتا البلدين من ظروف أقوى من الظروف القائمة حاليا، وسوف يبقى التحالف قائما بين سوريا وإيران، وسوف تبقى إيران داعمة لسوريه في كافة القضايا حتى على حساب المصالح العربية في المنطقة.

فيرى الباحث أن العلاقات الإيرانية العربية بقيت على مر العصور والتاريخ في مرحلة من التذبذب والتأرجح، على الرغم من التقدم في العلاقات مع بعض الدول العربية على حساب الحفاظ على المصالح

225 - تشرين، عدد " 8984 "، تموز 2004، ص16.

الإيرانية مع تلك الدول، مع العلم أنه لا يوجد استقرار في هذه العلاقات في ظل هذه الثورات القائمة حالياً، وفي ظل المتغيرات الحاصلة في الدول العربية كون إيران أيدت في بادئ الأمر الثورات التي حصلت في تونس ومصر، وفي الناحية الأخرى أخذها الموقف الداعم للنظام في سوريا على حساب الثوار، مع العلم أن مطالب الثوار واحدة، وهي انتزاع الشعوب من النظم المستبدة التي حكمتها لعقود طويلة، وشعورها بالحرية.

فنستطيع القول إنَّ الهاجس من البعد المذهبي الإيراني، بقي قائماً لدى الدول العربية، على الرغم من الشعار الذي رفعتة السياسة الإيرانية بدء إقامة الجمهورية الإسلامية شعار "اللا شرقية واللا غربية"، وأيضاً كانت نتيجة الحرب على العراق ذات تأثير سلبي على العلاقات الإيرانية - العربية، نتيجة تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، واسقاط النظام البعثي، ووضع ثقلها المذهبي والسياسي لمساندة المعارضة الشيعية العراقية بناء على نسبتها الغالبة، جعلها تعود إلى دائرة الدولة الطائفية التي كانت تحاول أن تتأى بنفسها عنها، كل ذلك زاد من صعوبة في العلاقات الإيرانية - العربية، وزاد من الضبابية وعدم الوضوح في تلك العلاقات ما بين ماضٍ وحاضر ومستقبل²²⁶.

أما على مستوى العلاقات الإيرانية الإقليمية، فقد كان لنجاح الثورة الإيرانية عام 1979م، الحدث الأكبر في التأثير على السياسة الخارجية الإيرانية، نتيجة التغيير الحاصل داخل إيران، وتعد إيران من الدول التي تتعدد ومحطات السياسة فيها، بحكم تعدد وتنوع جيرانها، فالى الشرق الإيراني أفغانستان، وفي الغرب العراق وتركيا، وشمالاً دول كانت في إطار الاتحاد السوفييتي سابقاً، وفي الجنوب دول الخليج العربي.

فقد كانت العلاقات الإيرانية الإقليمية أسيرة التغييرات في علاقة إيران، لقد حدثت تغييرات إيجابية في علاقاتها مع مصر وبلدان المغرب العربي، وطرأت تغييرات في علاقاتها مع الهند، وباكستان والدول الخارجة عن سيطرة الاتحاد السوفييتي السابق، أي أنها وصلت في علاقاتها إلى دائرة تفوق الدائرة الإقليمية الأوسع.

علماً أن العوامل الداخلية ليست بأقل تأثيراً من العوامل الخارجية، بعدما تحولت إيران سياسياً وتوجهت إلى بناء نظام تختلط فيه القيم الدينية والديمقراطية على حد سواء، إضافة إلى تطور الوضع الاقتصادي

226 - محجوب الزويري، إيران الثورية والثورات العربية : ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 مايو، 2012.

والاجتماعي، من تردي للوضع الاقتصادي نتيجة فرض الحصار الاقتصادي المفروض على إيران من قبل أمريكا، ودخول إيران حرب ضروس مع العراق تكبت فيها خسائر لا تقدر من المال والبشر، مما فرض وقائع على سياستها للتوجه إلى توسيع علاقاتها إقليمياً للتقليل من تردي الوضع التي آلت اليه.

فقد لجأت إلى سياسة التعاون الإقليمي الإيراني الصاعد مع سوريا ، ودول الخليج العربي وروسيا أولاً، وثانياً اتخذت إيران سياسة التوافق والتي تجسدت في علاقاتها مع كل من تركيا والعراق، إضافة إلى أنها لجأت في سياستها إلى التقليل من المشاكل والخلافات لا سيما اتخاذها موقفاً من السلطة الفلسطينية، ومن السلطة الجديدة في أفغانستان بعدما كانت معارضة في سياستها معهما، بحيث نستشف من هذه السياسة أن السياسة الإيرانية هي سياسة براجماتية تقوم على الإحتياجات والمصالح على الرغم من التعارضات مع الإيمانيات والأيديولوجيات والشعارات السياسية المعلنة²²⁷.

فنظراً لتلك المتغيرات في سياسة إيران وخصوصاً في سياستها الإقليمية والدولية، والتي تؤثر على علاقاتها إقليمياً ودولياً ، فقد اكتسبت علاقات إيران الإقليمية وعلى وجه الخصوص العلاقات الثنائية بينها وبين تركيا، أهمية مضاعفة لدى دوائر المختصين والباحثين وصناع القرار، كون هاتين الدولتين وبالإشتراك مع مجموعة الدول العربية أطلق عليها مسمى منطقة " الشرق الأوسط " .

لذا تجاوزت العلاقات الإيرانية - التركية في أبعادها السياسية والإستراتيجية معاني أي علاقات ثنائية بين بلدين غير عربيين؛ وذلك نظراً لوشائج التاريخ وروابط الحضارة المشتركة التي تجمع البلدين، على نحو قلما تتوافر في مناطق جغرافية أخرى، ويضاف إلى ذلك أيضاً هو أن إيران وتركيا ليستا دولتين اعتياديتين في الجوار الجغرافي فقط، بل هما أيضاً قوتان إقليميتان في الشرق الأوسط، يتجاوز حضورهما الإقليمي الحدود السياسية لكليهما. فقد شهدت العلاقات التركية الإيرانية أثناء الحرب العراقية الإيرانية - في عقد الثمانينيات من القرن الماضي - فترة من الإنتعاش النسبي بينهما، وخاصة الاقتصادية منها؛ وذلك من أجل تمرير صادراتها ووارداتها عبر حدودها مع تركيا، والتي تمتد من شمال غربي إيران وجنوب شرقي تركيا بطول (499) كيلو متراً²²⁸.

227 - [http:// www.ahewar.org/debat/show.at.asp?aid=115294](http://www.ahewar.org/debat/show.at.asp?aid=115294).

228 - مصطفى اللباد، تطور العلاقات الإيرانية التركية وانعكاساتها على المنطقة، العدد السابع، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2011، وانظر أيضاً : http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4630 ..

ففي النصف الثاني من التسعينات من القرن الماضي، شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين فترة من التفاهم الإقتصادي؛ وذلك بتوقيع اتفاقية لتصدير الغاز الإيراني إلى تركيا بقيمة 23 مليار دولار ولمدة ثلاثين سنة وهي الصفقة الأضخم في تاريخ العلاقات الإقتصادية بين هاتين الدولتين الجارتين.

ولكن بالرغم من هذا التقارب النسبي بين البلدين إلا أن هذه العلاقة لم تتطور ولم تصل إلى درجة العلاقات الإستراتيجية بينهما وإنما أخذت المنحى السلبي في العلاقات، خصوصا بعد التحالف الإستراتيجي بين إسرائيل وتركيا، الذي رأت فيه إيران أنه يهدد مصالحها مباشرة ويعيد من توزيع الثقل الإقليمي لغير مصلحتها في منطقة الشرق الأوسط²²⁹.

فبتوقيع اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، والذي تضمن رصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمن البلدين، ووضع آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار، بإجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة بينهما، وتفعيل التعاون بينهما على مكافحة الإرهاب، مع المحافظة على أمن الحدود بين البلدين، مما جعل إيران تضع في اعتبارها أن هذه الإتفاقيات بمثابة تهديد لأمنها ومصالحها ومكانتها الإقليمية، بعدما عارضت الدول العربية هذا الاتفاق وتصريح الطرف التركي أن هذا الاتفاق ليس موجها ضد أية دولة عربية أو غير عربية في المنطقة، إشارة الى جمهورية إيران بالتحديد.

ومن المتغيرات الهامة التي أسهمت أيضا في منافسة البلدين على المكانة الإقليمية، كارثة الخليج الثانية باحتلال العراق لدولة الكويت ووقوف إيران ضد هذا الاحتلال، واستكمال عملية انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه، من هنا بدأت التناقضات بينهما، علاوة على تناقض نظاميهما، النظام العلماني الصارم في تركيا، ونظام يستند الى مرجعية دينية ويقوم على نظام ولاية الفقيه في إيران.

وهناك أيضا عامل مهم وهو التناقض في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كل من إيران وتركيا مما أسهم في تغذية الخلاف فيما بينهما، ومن هذه الخلافات بين البلدين على سبيل المثال مايلي²³⁰ :

229 -اللباد، تطور العلاقات الإيرانية التركية وانعكاساتها على المنطقة، مصر سبق ذكره.

230 -

1- تبادل الاتهامات بين البلدين بشأن تدخل كل دولة في الشؤون الداخلية للآخرى؛ وذلك باحتجاج تركيا على إيران بتدخلها في الانتخابات التركية، ومحاولة إيران ترويج للأصولية الإسلامية بدل العلمانية التركية.

2- اتهام تركيا لإيران بأنها قامت على دعم حزب العمال الكردستاني ضد النظام التركي؛ وذلك باحتضانها عناصر للحزب وتدريبها على تنفيذ عمليات انتحارية داخل تركيا لإضعاف النظام فيها وزعزعة الأمن.

3- اتهام إيران بقيام طائرات حربية تركية بقصف منطقة بيرانشهر الإيرانية قرب الحدود، مما أدى إلى مقتل بعض الجنود الإيرانيين، وتهديد إيران بالاحتفاظ بحقها في الرد على هذا الاعتداء وقتما تشاء وكيفما تشاء، مع انكار الأخيرة هذا الاتهام ودحضه.

فيمكن القول إنّ الأحداث التي سبق ذكرها في العلاقات ما بين تركيا وإيران، بأن البلدين أخفقا في تأسيس علاقة تعاونية فيما بينهما، وأن العلاقة بينهما آخذة في التذبذب وعدم الثبات، وجنحها أحيانا إلى التوتر وعدم الاستقرار نتيجة الاختلاف في طبيعة النظام لكل منهما، ومما زاد من عدم الاستقرار في القرارات لكل منهما الأحداث الحاصلة حالياً، من انقلابات وثورات شعبية داخل الأنظمة العربية وتناقض الدولتين بين مؤيد ومعارض وخصوصاً موقفهما من الثورة السورية والحراك الحاصل فيها.

ونستطيع القول إنّ كلا البلدين له طموحاته، وله شهية المفتوحة، لأن يكون له مكانة إقليمية عبر هذه المتغيرات العالمية التي حصلت منذ ثلاثة عقود ونيف، وضمن متغيرات حاصلة في الآونة الأخيرة، علاوة على سعي البلدين إلى أن يكون لهما عمق إستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وأن يكون لهما أيضاً مكانة دولية في رسم السياسات في المنطقة، مما يعطي هذه السياسات نوعاً من التميز على مستوى الساحات السياسية العالمية في هذه الفترة بالتحديد.

أما على صعيد العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية، فهي تعتبر من أقوى العلاقات وأميزها ما قبل نجاح الثورة الإيرانية عام 1979، فقد اعترفت إيران بدولة إسرائيل بعد قيامها بعامين فقط، والتي اعتبرت أنها أول دولة آسيوية وإسلامية تعترف بهذا الكيان وتتبادل العلاقات الدبلوماسية معه، ومن ثم عقدت الإتفاقيات والتحالفات الإستراتيجية والعسكرية لمواجهة الإعداء المشتركين لهما آنذاك، علاوة على أن إيران دعمت

إسرائيل بالنفط، أثناء عدوان 1967 وأثناء حرب أكتوبر عام 1973. ومع نجاح الثورة الإسلامية تبذرت هذه العلاقات وبدأت آثارها تظهر، منذ استلام الإسلاميين زمام الأمور بقيادة زعيم الثورة الخميني بترويج أفكار الثورة²³¹.

فبدأت البدء قامت إيران بإغلاق السفارة الإسرائيلية في طهران، وتحويل هذه السفارة لتكون سفارة فلسطين في إيران، واعتبرت إسرائيل كياناً غاصباً باحتلاله بيت المقدس، ومن حقها الدفاع عن هذه المقدسات كونها دولة إسلامية تدافع عن حق إسلامي محتل، مع معارضتها وبشدة الإتفاقيات التي حصلت قبل الثورة وأهمها اتفاقية كامب ديفيد، وهذا ضمن ترويجها لأفكار الثورة ومبادئها التي قامت عليها، خوفاً من الوقوع في صدام داخلي ولاثبات أن الثورة ليست للإيرانيين فقط ولكن لجميع المسلمين²³².

كما تثير العلاقات الإيرانية الإسرائيلية كثيراً من الانطباعات والتناقضات، فعلى صعيد التصريحات لا تخلو لغة المسؤولين الإيرانيين منذ الثورة عام 1979، من مفردات العدو والعمل على إزالة إسرائيل من الوجود، وشعارات تحرير القدس، والاحتفاليات بهذا الشأن كثيرة، وكلها لا تخرج عن لغة التعاطف والتأييد اللفظية، بينما الواقع على الأرض عكس ذلك، ومنها ما هو مثبت بشكل لا يحاول التأويل، مثل تزويد إسرائيل لإيران بقطع غيار الأسلحة للجيش الإيراني أثناء حربه مع العراق في الثمانينات من القرن الماضي.

وفي الأوقات التي تتشدد بها أمريكا وتقود تحالفاً لحصار إيران اقتصادياً، تتسرب تقارير صحفية عن استيراد إسرائيل لكميات ضخمة من الفستق الإيراني تبلغ قيمتها عشرين مليون دولار كما ذكرت مجلة الوطن العربي، وأيضاً كشف الحكومة السرية عن فضيحة الاستيراد الإسرائيلي للنفط الإيراني²³³.

وفضلاً عن التعاون الإقتصادي، فإيران أسهمت في تهجير يهودها إلى إسرائيل لدعم الدولة اليهودية في صراعها الديموغرافي مع الفلسطينيين، ففي السابع من يناير عام 2007 وصل ما يقارب من الأربعين يهودياً من أصل إيراني إلى مطار بن جوريون القريب من تل أبيب، في إطار حملة سرية للغاية نفذتها

²³¹ - <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=482737>

²³² - <http://www.alquds.com/news/article/view/id/285237>

²³³ - حسن الرشدي، العلاقات الإيرانية الإسرائيلية... محاولة للفهم، دار الجلال، الرياض، الطبعة الأولى، 2008.

الوكالة اليهودية بالتعاون مع منظمة الصداقة الدولية المسيحية اليهودية التي يرأسها الحاخام يشايل أكشتاين²³⁴.

إن هناك كثيراً من الاتفاقات ذات الطابع السري مع خصوم إيران ، ومن هذه الاتفاقات على سبيل المثال التوافقات الإيرانية الإسرائيلية على الرغم من الخطابات والشعارات الإيرانية الصلبة، والتي هدفها إثارة التوتر في المنطقة وجعل الدول العربية في حالة عدم استقرار، ونصح دول الخليج من قبل بعض مراكز الدراسات الأمنية تنفيذ القبة الواقية من الصواريخ الإيرانية، من أجل استنزاف اقتصاديات الدول الخليجية وإقناعها أنها المتضرر الأول من إيران ودول أخرى، إذا كانت هناك ضربة موجهة من إسرائيل²³⁵.

أصبحت إيران معروفة الآن باتفاقاتها السرية التي طالما طمحت بها لتصب أولاً في مصلحتها التي ليس لها حدود، فسياسة الشد وال جذب التي اتخذتها إيران وإسرائيل خدمت وتخدم مصلحة الطرفين دون استثناء، فتبقى التوافقات بينهما قائمة وهي أصلاً لم تنقطع وموجودة منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، كما أن الاتفاقات السرية فهي الخيار الإيراني الذي لا بديل عنه في ظل انقطاع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين إسرائيل لخدمة مصالحها في المنطقة²³⁶.

فإنه يمكن القول إنّه ما زالت هناك علاقات خفية ما بين إيران والكيان الإسرائيلي، وأن هذه العلاقات لم تنتهي بانتهاء حكم الشاه؛ ولكنها استمرت بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية على أعلى المستويات السياسية والإقتصادية والتجارية، حتى على المستويات الأمنية والعسكرية منها.

ويمكن القول أيضاً إنّ إيران وإسرائيل قوتان إقليميتان، لا يستطيعان استثناء بعضهما البعض وإفساح المجال لقوى أخرى تتنافس على المنطقة؛ لذلك تسعى إيران جاهدة لأن تكون هي المنافس للكيان الإسرائيلي، ودعمها وتعاونها مع القوى والدول المعادية لإسرائيل، كحزب الله في لبنان، وحركتي حماس والجهاد في فلسطين، وسوريا. والعمل على إنشاء قوة رادعة لإسرائيل بامتلاكها السلاح النووي والوصول إلى التخصيب بالنسبة التي تكفي لصنع قنبلة نووية، لوضع إسرائيل أمام خيارين بعد امتلاكها لهذا

234 - حسن الرشدي، مصدر سبق ذكره.

235 - المصدر السابق.

236 - 44-08-21-2013-49394/2011-12-31-10-35-24/2011-12-31-10-34-27/2011-12-31-10-34-27/archive.roayahnews.com - 42.html.

السلاح، إما أن تقبل به إسرائيل على مضض، أو توافق على نزع السلاح النووي من المنطقة وكلا الخيارين صعب بالنسبة لها ككيان غاصب ومحتل.

ولا يمكننا بالمقابل أن ننسى أن هناك نقاط التقاء ما بين إيران وإسرائيل، من استغلال الثروات العربية بكافة السبل، مع الحاق الضرر باقتصادهم والعمل على تدميره، فكلا الجانبين يسعى إلى الهيمنة على المنطقة بشتى الوسائل والطرق.

وخلاصة القول إنَّ العداء ما بين إسرائيل وإيران، عداء لا يتعدى التصريحات الإعلامية فقط وتحت ستار العداء الظاهري، مع العلم أنها توجد بينهما علاقات في الخفاء تتعدى العلاقات العادية، للحفاظ كل على مصلحته وأمنه في ظل هذه المتغيرات الحاصلة سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

أما بالنسبة لعلاقات إيران الدولية، فإيران لها العديد من العلاقات مع العديد من الدول، ولكن لا يمكن إجمال هذه العلاقات في هذه الدراسة، فالعلاقات الإيرانية تحتاج إلى دراسة كاملة لوحدها، إذ يمكننا التعرف على بعض من العلاقات الإيرانية مع بعض من الدول التي لها تأثير دولي وعالمي ومنها علاقات إيران بأمريكا، فقد تميزت العلاقة الإيرانية - الأمريكية بمرحلتين هما، مرحلة عهد الشاه الإيراني ما قبل الثورة الإيرانية، ومرحلة ما بعد الثورة الإيرانية.

فتميزت علاقة إيران في مرحلة ما قبل الثورة - مرحلة الشاه الإيراني - بدور فاعل ما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقاً من سياسة إيران أن التحالف الإستراتيجي مع الأخيرة يحق لها مصالحها الإقليمية وبيعها عن دائرة الاتحاد السوفييتي آنذاك خاصة في عقد السبعينات من القرن الماضي.

لقد كان هناك مرتكزات بالنسبة لهذا التحالف بين الدولتين، وهذه المرتكزات قائمة كل حسب مصلحته فترى إيران أنها لا بد بأن تلعب الدور الإقليمي في منطقة الخليج واتجاه دول الخليج، كونها تستحوذ على مرتكز أكبر من خلال وضعها الجيو- إستراتيجي لوقوعها في منطقة تماس مع الاتحاد السوفييتي _ آنذاك، وتقع أيضا على ملتقى الطرق بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط، مع امتلاكها الإمكانيات الإقتصادية الكبيرة جدا جراء عائداتها النفطية.

أما المرتكز الأهم والأخطر هو ضعف دول المنطقة وخاصة الدول العربية، جعل إيران قوة إقليمية كبرى، مما جعلها دولة بالغة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة من أجل خدمة مصالحها في المنطقة، ولتكون حليفا قويا للوقوف بوجه المد الشيوعي، وسدا منيعا لمنع وصول الاتحاد السوفييتي إلى المياه الدافئة.

أما بالنسبة لمرتكزات الولايات المتحدة فقد امتازت هذه العلاقات بالتقارب السياسي من خلال النظرة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، والتعاون العسكري الواسع من أجل تنفيذ تلك السياسة المتوافقة.

فعلى الرغم من هذا التحالف وهذه المرتكزات التي امتازت بها هاتين السياستين، إلا أن الولايات المتحدة تخلت عن الشاه، الحليف الذي طالما تحمل العناء لحماية مصالحها في الخليج إبان الحرب الباردة بعد نجاح الثورة الخمينية، حتى أنها لن تستضيفه على أراضيها؛ وذلك من أجل المحافظة على مصالحها التي تتحكم بتصرفاتها تجاه حلفائها، مع امكانية التخلي عن حلفاء الأمس لمجرد تعرض هذه المصالح للخطر وهذا ما حصل بالفعل²³⁷.

وبناء على التغيير الجذري الذي حصل في إيران أثر الثورة الإيرانية الإسلامية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج نهجا مغايرا عما كانت تنتهجه في سياستها زمن الشاه الإيراني حينما اندفعت لتسليح إيران لحماية مصالحها، ولكن ما حدث في ايران عام 1979 ونجاح الثورة الإيرانية اعتبرته نكسة كبيرة للأمريكيين، لذا اتجهت الولايات المتحدة إلى واهي الحجج والبراهين لمحاصرة النظام الجديد وفرض حصار إقتصادي وعسكري من أجل إخضاعه لسياستها، وفي اطار هذه السياسة شرعت الولايات المتحدة الى تشريع قوانين أهمها القانون الذي صدر في الأول من كانون الثاني من عام 1996 الذي تم بموجبه تمويل ودعم خلايا سرية وتخصيص مبلغ (20) مليون دولار من أجل زعزعة

النظام والقانون، والسعي جاهدة إلى انعدام الأمن والاستقرار داخل هذا النظام حتى اعتبرت إيران من دول محور الشر إلى جانب العراق وليبيا²³⁸.

نستطيع القول إنَّ العلاقات الإيرانية - الأمريكية، مرت بمراحل متأزمة، وخصوصا بعد نجاح الثورة الإيرانية، فمنذ استيلاء الطلبة الإيرانيين على السفارة الأمريكية في طهران واحتجازهم "52" موظفا، والحرب

237 - رافد أحمد أمين العاني، السياسة الأمريكية تجاه ايران الشاهنشاهية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العدد 9، 2011، ص 146-147.

238 - عبد المنعم هادي علي، ايران في الإستراتيجية الأمريكية، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية، العدد(2)، آب، 2009، ص157.

العراقية الإيرانية ودعم الولايات المتحدة الأمريكية إيران بالسلاح على الرغم من العقوبات المفروضة عليها، والعمل على تعزيز هذه العقوبات ، ومع اتخاذ الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية سياسة الإحتواء المزدوج للعراق وإيران، إلا أنه لاحت بوادر انفراج مع تولي محمد خاتمي "1997-2005" السلطة في إيران، ساد الاعتقاد أنه في تلك المدة أن العلاقات الأمريكية - الإيرانية ستأخذ طريقها نحو التحسن، لكن طموحات إيران وعملها على تطوير برنامجها النووي بدد من هذه البوادر، مما اضطرت أمريكا بفرض عقوبات اقتصادية جديدة للضغط على إيران التوقف عن تطوير النووي، إلا أن الأخيرة رافضة لهذه الضغوطات وغير مكترثة من العقوبات، وما زالت هذه العلاقات متوترة نوعا ما مع عدم الانقطاع التام في هذه العلاقات والبديل ما هو حاصل في الأيام الأخيرة بين هاتين الدولتين. أما بالنسبة لعلاقات إيران وروسيا فإن الأهمية الجيوسياسية والجيوبوليتيكية كانت دائما بالنسبة للأخيرة هدفها، وجل اهتمامها بها، وعلى رأس قائمة مخططاتها لهذه العلاقات في سياستها الخارجية لأي نظام على مدار قرن ونيف من الزمن.

فمنذ أن كانت روسيا القيصرية قبل الحرب العالمية الأولى، حتى وبعدها، ومنذ كانت الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية حتى انهياره، الى أن أصبحت الآن روسيا الاتحادية، وهدفها تجاه المنطقة وخصوصا إيران واحد لا يتغير.

لقد كان لروسيا تواجد عسكري داخل الأراضي الإيرانية إبان وبعد الثورة البلشفية عام 1917، كما كان الحال قبل الثورة، وقد استمرت العلاقات ما بعد الحرب العالمية الثانية على المستوى الإقتصادي والأمني، ولم يكن للثورة الإيرانية 1979م ، ولا من انهيار الاتحاد السوفييتي بعد عقد من الزمن، وبروز روسيا الاتحادية، أي من التأثير على هذه الاهتمامات وهذه الأهداف، رغم الأزمات التي مرت بها إيران وتمر، نتيجة النشاط النووي الإيراني والعمل على تطوير هذا البرنامج، التي ما زالت إيران متمسكة فيه لغاية وقتنا الحالي وأيامنا الحالية²³⁹.

بعد نجاح الثورة الإيرانية 1979، وتنديد الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة إيران العدائية تجاهها، جعل الأخيرة تتوجه بسياستها نحو أوروبا، والصين، وكوريا الشمالية، وروسيا الاتحادية، من أجل البحث عن البدائل السياسية، والتسليحية، والإقتصادية، ومن أجل الابتعاد عن المواجهة المباشرة مع الولايات

239 - علاء جبار احمد، روسيا القيصرية وهدف العلاقة المميزة مع بلاد فارس، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العدد 13، 2009، ص 142.

المتحدة الأمريكية، وتجنب حرب إقليمية بعد كارثة الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت لثمانى سنوات.

نستطيع القول إنَّ العلاقة الإيرانية - الروسية، أصبحت أكثر من تحالفا عسكريا، ويمكن تسميته "تعاوناً استراتيجياً أو تفاهماً استراتيجياً"، من أجل أن يتقاسم الدور الإقليمي، ولكي يكمل كل منهما أمنه القومي الخاص، ويحافظ على استقراره الداخلي، وسلامة أراضيه الإقليمية، وتخوفاً من الولايات المتحدة بعد الحرب على أفغانستان 2001م، والحرب على العراق 2003م، وبذلك أصبحت دولة مجاورة، وأصبح لديها قواعد عسكرية، علاوة على تخوفها من نظرية استخدام القوة في تغيير الأنظمة ما زالت قائمة لدى واشنطن، جعل إيران تتوجه إلى تلك الدول وتلك التحالفات الإستراتيجية معها، لحماية أمنها القومي ومصالحها من أي اعتداءات خارجية من شأنها الضرر بها²⁴⁰.

يرى الباحث في هذا الفصل أن المبحث الأول الذي تحدث عن العلاقات الإيرانية - الخليجية، بأنها اتسمت بنوع من عدم الثبات في هذه العلاقات، على الرغم من الجوار الجغرافي الفاعل والمؤثر في العلاقات ما بين البلدين، إلا أن هناك صراعات ما بينهما منذ نشأة الدولة الإيرانية، فقد كان هناك خلافاً حول تسمية الخليج سواء فارسي أو عربي، وما زالت هذه الخلافات مستمرة حتى وقتنا الحالي، وقد تأزمت الأوضاع بين إيران ودول الخليج، بعد احتلال الأولى للجزر الإماراتية الثلاث " طنب الكبرى، طنب الصغرى، وجزيرة أبو موسى"، والإدعاء بملكيته على الأخرى، ومن ثم نجاح الثورة الإيرانية في أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي، ومحاولة إيران تصدير الثورة وأفكارها إلى معظم دول الخليج العربي، ومروراً بالحرب الطاحنة بين العراق وإيران وما آلت إليه من حصد أرواح الملايين من الطرفين، ووقوف الدول الخليجية ضد إيران مساندة لدولة العراق.

لقد أيقنت دول الخليج العربي أن إيران تكرر رغبتها في الانفتاح عليها، علاوة على تطلعات الأخيرة إلى أن تصبح القوة الإقليمية الرئيسية في منطقة الخليج العربي، كونها تمتلك كثيراً من المقومات التي تسمح لها بذلك، من تعداد سكاني يتجاوز 65 مليون نسمة، ثاني أضخم منتج للنفط بعد السعودية، علاوة على ذلك سواحلها التي هي على طول الخليج.

240 - عباس فاضل البياتي، التفاهم الروسي - الإيراني وانعكاساته الإقليمية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإقليمية، جامعة كركوك، العدد 1، مجلد 3، 2008، ص 3.

فنتيجة هذا الحراك السياسي الإيراني الإقليمي جعلها تفرض سيطرتها على المنطقة، من خلال التدخل الأمني غير المعلن، والتأثير على أمن واستقرار الدول الخليجية من ناحية، ومن الناحية الأخرى العمل على توسيع برنامجها النووي وتطوير قوتها العسكرية، علاوة على انفتاحها السياسي والإقتصادي على الدول الخليجية بشكل عام.

كما ويرى الباحث بخصوص المبحث الثاني من هذا الفصل أن موقع الخليج في علاقات إيران الإقليمية والدولية، قد اتسمت بعدم الاستقرار، وأحيانا وصلت هذه العلاقات إلى صراع عسكري مع بعض من جيرانها، وقد اتسمت أيضا بالتمييز والخصوصية مع بعض من الدول العربية، على الرغم من تفرقهما في الأيديولوجية، مثال على ذلك، علاقة إيران مع النظام السوري العلماني، وإسلامية النظام الإيراني²⁴¹.

لذا نستطيع القول إن المصالح الوطنية والقومية أحيانا فوق كل اعتبار سواء على مستوى العلاقات أو غيرها، والتحالف الإستراتيجي للدول أمر لا بد منه للمحافظة على هذه المصالح، ولدرء أي عدوان خارجي عنهم، بسبب عدم قدرتهم على هذا العدوان لوحدهم دون حليف يتمتع بالقوة التي تستطيع المحافظة على كيانهم كدولة مستقلة.

ونرى أيضا أن الثورة الإيرانية هي نقطة مفصلية في سياسة إيران الخارجية، وقد وضعت هذه الثورة كثيرا من الأسس التي لا يمكن التنازل عنها بسهولة مقابل مصلحتها القومية وأمنها الوطني، - كالمعمل على برنامجها النووي مثلا-، نتيجة الظروف التي مرت بها، ونظرا للمتغيرات التي حصلت في العقد الأول من الألفية الثانية في الوطن العربي، المتمثل بحرب الخليج الثانية والقضاء على النظام العراقي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، علما أن النظام العراقي الصدامي كان يحد من طموحات إيران الإقليمية في المنطقة العربية والإقليمية ككل، علاوة على أن الكيان الإسرائيلي بمحاولته المستمره في تقليص دور إيران والحد من العمل على تطوير برنامجها النووي التي ترى إسرائيل أنه سوف يؤثر عليها مستقبلا، بناء على علاقات إيران الإستراتيجية مع دول الطوق - سوريا ولبنان - ودعمها بالأسلحة والعتاد من أجل فرض هيمنتها الإقليمية على دول المنطقة ككل، ومن أجل أن تبقى دولة يحسب حسابها ولا يمكن استئثارها من المنطقة.

241 - اياد عايد والي البديري، الدور الاستراتيجي لايران في منطقة الخليج العربي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، كلية الاداب، جامعة القادسية المجلد الحادي عشر، العدد3، 2008م، ص 249.

أما بالنسبة إلى علاقات إيران الدولية، فيرى الباحث ان إيران توجهت الى تطوير علاقاتها مع معظم الدول الأوروبية، وتطوير علاقاتها مع روسيا الاتحادية، للحد من الحجر الإقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، وإدراج الأخيرة ضمن الدول الراحية والداعمة للإرهاب.

لذلك أنه نظرا لأهمية منطقة الخليج بكل مقوماتها الإقتصادية والسياسية وغيرها من المقومات، فهي موضع تنافس بين الدول التي تحاول السيطرة عليها على مدار التاريخ، مع العلم أن هذه الصراعات ازدادت بعد الاكتشافات النفطية فيها، وما زالت تحت الضغوط الدولية حتى وقتنا الحالي نتيجة هذه الصراعات وهذه الأحداث والمتغيرات الحاصلة.

الفصل الخامس

الأهداف والمصالح الإستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي

مقدمة

تسعى كل دول العالم، إلى تحقيق أهدافها، وحماية مصالحها المختلفة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وذلك في مختلف المجالات السياسية، والعسكرية، والإقتصادية، ويأتي هذا السعي من هذه الدولة عبر سياستها الخارجية، فيشكل موضوع السياسة الخارجية أهمية بالغة الأثر لأي دولة في النسق الدولي، فمن حيث تنهي السياسة الداخلية للدولة تبدأ سياستها الخارجية.

لقد تطورت ظاهرة السياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً واضحاً وجلياً، من مجرد كونها ظاهرة تتصل بقضية الأمن، الى ظاهرة متعددة الأبعاد، حيث ارتبطت الأهمية الخاصة بالسياسة الخارجية بتأثير مجموعتين من المتغيرات هي²⁴²:

المجموعة الأولى : هي تلك التي تعكس نتائج عمليات التغيير المستمرة في بنية النظام الدولي إذ أن التحولات التي تحدث داخل الدول وانعكاسات هذه التحولات، ارتبطت بحركة الدول على المستوى السياسي الخارجي وبالتالي على طبيعة علاقاتها مع الدول الأخرى²⁴³.

المجموعة الثانية : والتي ترتبط بانعكاسات حركة ظواهر الصراع بين الدول، فبينما تؤدي ظاهرة التعاون الدولي بالدول المتعاونة إلى تطوير مجالات تعاونها مع الدول الأخرى، ادراكاً منها للمصالح المشتركة الناجمة عنها، تركز ظاهرة الصراع بين الدول أجواء عدم الثقة والحرب، مما يؤدي إلى الحد من نجاح حركة السياسة الخارجية بين هذه الدول، وبسببها تحرص الدول على توجيه جزء من نشاطها السياسي الرسمي إلى خارج حدودها ودعمه بنسبة مهمة من مواردها المتاحة خاصة تلك الدول التي انغمست بكثافة في التفاعلات الإقليمية أو العالمية.

لقد تبنت إيران سياسة خارجية امتازت منذ ظهور مؤسس إيران الحديثة الشاه بحالة من عدم الثبات والتذبذب، تلك الحالة التي خلقت نوعاً من التباين في العلاقات الإيرانية مع الأطراف الإقليمية والدولية،

²⁴²- مازن الرمضاني، " السياسة الخارجية: دراسة نظرية "، دزط، دار الحكمة، بغداد، 1991، ص ص 1-3.

²⁴³- مازن المصاني، المصدر السابق.

نتيجة لازدواجية في السياسة الخارجية الإيرانية، كما تحدث عنها البعض أمثال شهرام تشوبن من معهد " كارينغي " واختصاصه الشؤون الأمنية والنوعية وغيره من المختصين، إذ أن هذه الإزدواجية تتمثل في سياسة إيران الإقليمية التي تتسم بالتشدد والتصلب تجاه بعض الدول خاصة تلك الدول التي تتدخل في الشؤون الإيرانية، وباللين والمرونة مع البعض الآخر²⁴⁴، وهي التي تقيم علاقات صداقة وحسن جوار.

فمع نقطة التحول في تاريخ إيران الحديث، واندلاع الثورة الإيرانية عام 1979²⁴⁵، ومع نجاح الثورة الإيرانية في شباط/ 1979 على يد مرشد الثورة آية الله الخميني²⁴⁶، والتي لها الدور الكبير في القضاء على نظام الشاه الملكي، وتمهيد الطريق لتأسيس كيان سياسي جديد مبني على القيم التي انعكست في شعار الثورة الإسلامية " الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية"²⁴⁷، وبذلك تمكن الخميني من إنهاء النظام الملكي وإعلانه عن بدء مرحلة جديدة، وقد أعلن رسمياً عن نظام الحكم في إيران تحت عنوان "الجمهورية الإسلامية"، وذلك بعد استفتاء عام تم بأمر من الامام الخميني، والذي لقي تجاوباً شعبياً من قبل الجماهير الإيرانية وبأغلبية 98,2% من مجموع الأصوات، وبذلك تحررت إيران رسمياً من نظام الشاه²⁴⁸.

فمنذ نجاح الثورة الإيرانية سجلت السياسة الخارجية لإيران نوعاً من التحول، فقد جاء هذا التحول على مرحلتين لا بد للباحث أن يدرجهما في دراسته للتعريف على تحولات السياسة الخارجية الإيرانية في ظل المتغيرات التي حصلت والتي تستطيع إيران التكيف ومصالحها في تلك الظروف، فالمرحلتان اللتان تحولت فيهما سياسة إيران الخارجية هما:

²⁴⁴- انور قرقاش، " إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الامارات العربية المتحدة: الاحتمالات والتحديات في العقد القادم"، الفصل السابع، في جمال سند السويدي "محرر"، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار"، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ص1996، صص209-2010. وانظر ايضا: على الموقع الالكتروني http://www.aleqt.com/2011/04/08/article_524216.html.

²⁴⁵- هوشانج امير احمدي، " تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية "، ف14، في جمال سند السويدي "محرر"، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، ص411.

²⁴⁶- محسن ميلاني، " سياسة إيران في الخليج العربي من المثالية والمجابهة الى البراجماتية والاعتدال "، في جمال سند السويدي "محرر"، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، ص120.

²⁴⁷- مهدي نور بخش، " الدين والسياسة والاتجاهات الايديولوجية في إيران المعاصرة "، في جمال سند السويدي "محرر"، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، ص35.

²⁴⁸- رياض سليمان عواد، " إيران الماضي والحاضر والمستقبل "، دط، مركز الرضا، دمشق، دبت، صص72-158.

المرحلة الأولى 1979 - 1988، وهي المرحلة التي سبقت وفاة الامام الخميني، والمرحلة الثانية 1988- الفترة الحالية، والتي أخذت تتشكل بعد وفاة الامام الخميني²⁴⁹.

المرحلة الأولى 1979 - 1988

في ظل هذه المرحلة، كان لإيران إستراتيجية ثورية، تجعل من تصدير الثورة عنصراً أساسياً لتكوين سياسة خارجية للجمهورية الإسلامية²⁵⁰، وذلك من خلال تفجير طاقات "المستضعفين" على النطاق العالمي، وطاقات شعوب العالم الثالث، وتاليا تعبئة هذه الطاقات في مواجهة نظام الإستكبار العالمي الذي كان سائداً طوال حقبة الحرب الباردة، وهذا ما نادى به الإمام الخميني وأوصى بمواجهة أمريكا وإسرائيل واعتبرهما العدو الأول لإيران.

لقد اعتمدت السياسة الإيرانية في ثورتها على الإسلام وتبنيها رفض الهيمنة، فإن الخميني اعتبر الثورة هي وحدها غير المنحازة²⁵¹، فقد سيطر على سلوك السياسة الإيرانية في المرحلة الأولى وقبل نهاية حرب الخليج الأولى ثلاثة مفاهيم هي²⁵²:

أولاهما مفهوم المساواة: وهو من أهم المفاهيم التي كان لها دور في توجيه السياسة الإيرانية، فهو شامل لكافة المفاهيم الاجتماعية والإقتصادية والذي يقوم على المساواة بجذورها الأيديولوجية التي ترفض ترتيب البشر والطبقات بحسب مستوياتهم العسكرية والإقتصادية، بحيث تقوم القوة الإنسانية الحقيقية على الأخلاق ونمو الفضيلة.

أما المفهوم الثاني فهو مفهوم المركزية الأيديولوجية "العقائدية": والتي تعتبر إيران نفسها نواة ومركز الأيديولوجية الإسلامية وللحركات الإسلامية، فهي الوحيدة التي تعتبر نفسها أنها حققت الانتصار مقارنة بالثورات الأخرى، لهذا اعتقدت إيران أنها تستطيع أن تنتشر أفكارها بسرعة نجاحها في الثورة وتساهم في نشر الدولة الإسلامية.

249- ميشال نوفل، " إيران في عالم متحول: جدلية التواصل والانقطاع في السياسة الخارجية "، شؤون الأوسط، العدد "13"، 1992، ص ص

6-7.

250- انطوان صفيير، " الابعاد والاهداف الايرانية في منطقة الخليج العربي "، في احمد عصمت عبد المجيد، وآخرين " محرر "، ندوة جزر الخليج العربي، اسباب الصراع ومتطلبات الحل "، ط1، مركز الدراسات العربي - الاوربي، باريس، 1994، ص 118.

251- انطوان صفيير، المرجع السابق، ص 117. وانظر ايضا: دستور الجمهورية الايرانية، المادة "152"، ص 104.

252- محمود سريع القلم، " مستقبل العلاقات العربية - الايرانية "، المستقبل العربي، العدد 177، 1993، ص ص 58-59.

أما المفهوم الثالث والأخير فهو مفهومالأصالة : فقد كانت إيران تشير دائما إلى دروس التاريخ ويظهر ذلك في الأعوام السابقة التي عاشتها تحت سيطرة الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية، إلا أنه بات لديها الآن بوضعها الفريد وبقوتها الشعبية والقومية الهائلة القدرة على مقاومة الضغط الخارجي، والحفاظ على وضعها الحالي واتباع خط ونمط تفكير مختلفين تماما في المستقبل، وهكذا سعت إيران من وراء الأصالة كمفهوم مهم في السلوك الإيراني وفي كل المجالات: الاقتصادية ومقاربات السياسة الخارجية، وعملية صنع القرار السياسي وتحديد أولويات المستقبل، وهذا ما يراود النخبة الإيرانية أنهم يريدون أن يكونوا فريدين، وأن يَكونوا أنفسهم ويعيدوا إحياء الماضي.

أما بخصوص سياسة إيران تجاه منطقة الخليج، فقد اتسمت بالمواجهة والاعتماد على المبادئ الإسلامية نظرا لضرورة ذلك لتعزيز الثورة الإسلامية²⁵³، فعقب نجاح الثورة الإيرانية مارست إيران سياسة نشطة لزراعة استقرار دول الخليج العربية، لا سيما موضوع الشيعة في البحرين، وأزمة الجزر الثلاث، إضافة الى تشكيكها في الشرعية الإسلامية لدول الخليج، مستهدفة بذلك الأسرة الحاكمة السعودية وإثارة المشاكل في موسم الحج عام 1987، والتي تم التطرق لها في العلاقات الإيرانية - السعودية، مستمرة بذلك في سياستها انتقاد سياسات قادة دول مجلس التعاون الخليجي وممارستهم²⁵⁴.

المرحلة الثانية 1988- الفترة الحالية

لقد تطورت السياسة الإيرانية نتيجة أحداث كثيرة في هذه الفترة، وذلك بانتهاء الحرب مع العراق، ووفاة الإمام الخميني، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وحدثت أزمة الخليج الثانية" اجتياح العراق لدولة الكويت عام 1990".

مع دخول القيادة الإيرانية الجديدة " علي خامنئي" كمرشد أعلى لإيران²⁵⁵ بعد عزل وصي الثورة الإمام آية الله حسين علي منتظري²⁵⁶، وفوز هاشمي رفسنجاني برئاسة الجمهورية في آب/ 1989، برزت قيادة إيرانية ثنائية - خامنئي ورفسنجاني -، وبرزت معها ملامح جدية للقيادة الإيرانية الثنائية يغلب عليها

253- محسن ميلاني، " سياسة إيران في الخليج من الثالفة والمواجهة الى البراجماتية والاعتدال"، مصدر سبق ذكره، ص120.

254- جمال سند السويدي، " المأزق الأمني في الخليج: دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية وإيران"، في جمال سند السويدي "محرر"،

" إيران والخليج: البحث عن الاستقرار"، مصدر سابق ذكره، ف 13، ص ص481- 482.

255- خالد زكريا السرجاني، " وفاة الخميني والصراع على السلطة في إيران"، السياسة الدولية، العدد 97، 1989، ص171.

256- بهمان بختياري، "المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والناسه ومجلس الشورى والبرلمان"، في جمال سند السويدي، محرر، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مصدر سابق، ف2، ص78.

العقلانية، فقد دعا خامنئي إلى تحسين التعاون مع الدول المجاورة لإيران اقتصادياً وسياسياً، وإزالة الخلافات وأن تكون السياسة الخارجية الإيرانية قائمة على حسن الجوار حيال دول الخليج العربي، إضافة إلى إقامة تعاون وثيق بين الدول العربية الإسلامية، وخصوصاً الدول التي تقف بالواجهة ضد أمريكا والكيان الصهيوني، فترى أن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي تحولت بعدما كانت معتدلة وبرجماتية، إلى السعي لتحقيق الاستقرار الإقليمي والحل السلمي للنزاعات الإقليمية²⁵⁷.

لقد تبني الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني في سياسته الجديدة خطة من ثلاث نقاط وهي²⁵⁸:

- 1- تحسين العلاقات مع الخارج سواء الشرق أو الغرب.
- 2- تطوير الاقتصاد الإيراني بحيث يصبح للقطاع الخاص السيطرة على كافة مجالات النشاط الاقتصادي.
- 3- إعادة بناء وتعمير إيران عن طريق الحصول على قروض من الدول الغربية أو الشرقية، ومؤسسات التمويل الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن رفسنجاني كان يدعو إلى تحسين العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأن تحجم إيران في التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين²⁵⁹، فوجد أن إيران وموقفها من الإجتياح العسكري العراقي للكويت، ارتكز على الشرعية الدولية لرفض الإجتياح العراقي دون التخلي عن مبدأ معارضة التدخل الأجنبي في شؤون منطقة الخليج. ومع مجيئ رئيس الجمهورية سيد محمد خاتمي عام 1997م، برز تحول واضح في السياسة الخارجية الإيرانية، والتي امتازت في عهده بالتوازن والتغير في الأسلوب عن أسلافه، مع الإحتفاظ وبقاء هذه السياسة في الجوهر والمضمون²⁶⁰.

من ذلك نرى أن هناك تطوراً نوعياً في العمل الدبلوماسي لحكومة خاتمي²⁶¹، وتمثل في هذه السياسة الانفراج الذي شهدتها العلاقات الإيرانية - السعودية، وهو ما عرف بالإنفتاح، والحوار، وحل الخلافات بالطرق السلمية، خصوصاً مع دول الجوار الإقليمي العربي²⁶².

257- محسن ميلاني، مصدر سبق ذكره، ص 120.

258- محمد عبدالله رسلان، ط إيران من الداخل وعلاقتها بالخارج بعد حقبة الخميني"، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، عدد "99"، 1990، ص 207.

259- محسن ميلاني، مصدر سبق ذكره، ص 130.

260- محمد السعيد عبد المؤمن، " السياسة الخارجية الإيرانية في ظل رئاسة محمد خاتمي"، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، السنة الثانية، العدد "10"، 1998، ص 18.

261- ميشال نوفل، " إيران والتطبيع المزدوج"، شؤون الأوسط، العدد "52"، 1996، ص 4.

ويمكن القول إنّ إيران بقيت في هذه المرحلة مركزا للثورة، وتجلّى ذلك في تصريحاتها ومواقفها، حيث ظهرت فكرة جديدة، وهي الفكرة القائلة بضرورة البحث عن المصالح القومية الإيرانية والنهوض بمجتمعها وثورتها.

ولتحقيق أهدافها، أوضحت إيران - وفي مناسبات عديدة -، أنها تريد أن تلعب دورا رئيسيا في الإستراتيجية الإقليمية، فإيران استهدفت " ولا تزال " منع حدوث أي تغيير جيوسراتيجي في الخليج لغير صالحها، فالدور الإستراتيجي اعتبر من الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية²⁶³.

لقد وضعت إيران محددات لسياستها الخارجية بناء على ما يتوافق مع مصالحها وأهدافها، ولا يتناقض مع محددات السياسة الخارجية. فيقصد بالمحددات: " تلك المجموعة من المتغيرات التي تؤثر في صياغة السياسة الخارجية"²⁶⁴، فالمقصود بالمحددات السياسية الخارجية هي تلك المحددات التي تنبع من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وهي التي تؤثر على سلوك صانع القرار الخارجي الإيراني.

فقد قسمت المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الى قسمين:

القسم الأول المحددات النابعة من البيئة الداخلية: وهي التي تنبع من داخل الدولة، كالمحدد الجغرافي، والإقتصادي، والمحدد الأيديولوجي، وأخيرا المحدد السياسي.

اما القسم الثاني المحددات النابعة من البيئة الخارجية: وهي تلك المحددات التي تنبع من خارج الدولة، كسياسة الإحتواء المزدوج، ونهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي.

فبهذه المحددات تمكن الإيرانيون من رسم السياسة الخارجية لإيران كمعبر عن مصالحها الإستراتيجية، وعن دورها الإقليمي الذي رأوا فيه صانعوا القرار الإيراني أنها سوف توصلهم إلى أهدافهم ومصالحهم، وهو ما يقودنا إلى تحديد الأهداف والمصالح الإيرانية في منطقة الخليج العربي، لهذا الفصل والذي تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث هي:

²⁶² - ميشال نوفل، المصدر السابق، ص4.

²⁶³ <http://www.foreignaffairs.com/articles/42020/gary-g-sick/irans-quest-for-superpower-status>

²⁶⁴ - محمد السيد سليم، " تحليل السياسة الخارجية "، مرجع سبق ذكره، ص144.

المبحث الأول : الأوضاع الاقتصادية الداخلية وتأثيرها على دور إيران في منطقة الخليج

المبحث الثاني : الأهداف والمصالح السياسية والأمنية لإيران في منطقة الخليج

المبحث الثالث : الأهداف والمصالح الأيديولوجية الفكرية لإيران في منطقة الخليج

المبحث الأول

الأوضاع الاقتصادية الداخلية وتأثيرها على دور إيران في منطقة الخليج

مقدمة

ما من دولة إلا وترغب بامتلاك اقتصاد قوي، ومن المعروف سياسياً أن أحد أسباب قيام الثورة الإيرانية ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي، هو استفحال الأزمة الاقتصادية في إيران²⁶⁵.

فقد كان للعامل الاقتصادي دور وتأثير واضح على السياسة الخارجية الإيرانية وعلى استراتيجيتها، حيث يلعب الاقتصاد دوراً حيوياً في الحياة السياسية الإيرانية سواء على مستوى السياسة الداخلية أو الخارجية، فقد كان التخلف والتبعية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، الصفة الظاهرة في عهد الشاه الإيراني، ومع استفحال الأزمة الاقتصادية في عهد الشاه وعرض انتاج إيران النفطي بأسعار منخفضة، لتعويض من يشتري نفطها عن مخاطر التعامل مع منتج يفتقر إلى الاستقرار، عرض ذلك إلى أزمة عمالية وإلى اضطرابات في الطبقة العاملة في مجال النفط، مما أدى إلى حالة من البؤس عاش فيها العمال والتي اثرت سلباً على مجرى حياتهم، وذلك بسبب تدني رواتبهم وأجورهم مقابل ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، والسكن في أماكن غير لائقة وغير مناسبة للعيش فيها، والهجرة إلى المدن مطالبين تحسين أوضاعهم المعيشية²⁶⁶.

ففي عام 1962م طرح الشاه محمد رضا بهلوي برنامجاً أطلق عليه اسم " الثورة البيضاء " أو " ثورة الشاه والشعب "، وهي استراتيجية وضعها الشاه في بناء الحضارة الكبرى مستخدماً بذلك الثورة البيضاء أداة لتحقيقها وذلك ما بين عامي 1964 - 1979، للهروب من المأزق وحالة التردّي الاقتصادي في وسط الطبقة العاملة²⁶⁷.

265 - د.م، السياسة الخارجية الإيرانية، ورقة عمل حول العلاقات الأردنية - الإيرانية، غير منشورة، قسم الدراسات والابحاث، مجلس النواب الأردني، عمان، 1997، ص 5-6.

266 - د. نعيم جاسم محمد، أوضاع الطبقة العاملة في إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي 1941 - 1979، جامعة المثنى، كلية التربية، مجلة أوروک للابحاث الإنسانية، مجلد "4"، عدد "2"، 2011، ص 19.

267 - د. نعيم جاسم محمد، المصدر السابق.

ففي فترة 1973 كانت امكانيات إيران المالية هائلة نتيجة عوائد الصادرات النفطية والتي افرزتها في ذلك الوقت الثورة النفطية، فقد كانت استراتيجية الشاه توسيع قاعدة التصنيع واعطاء دور أكبر للشركات الأجنبية متعددة الجنسية للعمل داخل إيران²⁶⁸.

ومع نمو الاقتصاد في مطلع السبعينات من القرن الماضي، عنيت الحكومة الإيرانية بالطبقة العاملة وادركت أهميتها في الاقتصاد الإيراني، فقد خطت الحكومة خطوة تجاه العمال بقيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 1972، بإجراء محادثات مع كل من اليابان وألمانيا ، بإرسال عدد من العمال للتدريب وكسب الخبرة والمهارة في تلك الدول الصناعية، وإبقاء العديد من العمال هناك، مع العلم أن هذه المرحلة من هذا العقد تعد من مراحل التصنيع الإيراني آنذاك، فعلى الرغم من الانجازات التي قدمتها الحكومة الإيرانية للطبقة العاملة، إلا أن العمال كانوا يفتقرون إلى أدنى مشاركة سياسية وأدنى تغيير سياسي، حتى أنه فرض عليهم عقوبات نتيجة احتجاجهم ومحاولتهم قيام إضرابات لتحسين وضعهم، فقد كان أهم الإضرابات عام 1972 في معمل لصناعة الأقمشة في كرج قرب طهران، حيث قامت قوات بوليسية في فتح النار على العمال مما أدى إلى مقتل وجرح المئات من العمال علي أيديهم²⁶⁹.

وبهذه الإضرابات وهذه الاحتجاجات العمالية، اشتدت قوة البروليتاريا الإيرانية واتسعت قاعدة الطبقة العاملة في إيران، فقد ارتفع التضخم بشكل كبير نجم عنه إضراب 1977، نتيجة اعلان الحكومة عن التخفيف في النفقات، ونتيجة قرار الشاه إيقاف برنامج التنمية، بحيث تقلصت مشاريع الصناعة، وتضرر العمال بانخفاض أجورهم، وبرزت البطالة الواضحة والواسعة في إيران، مما أدى الى استغلال العمال للعمل لساعات طويلة وأجور متدنية ومنخفضة، وهذا أدى إلى زيادة في عدد الاتحادات والنقابات العمالية والتي وصل عددها عام 1978 ما يقارب 1023 اتحاداً ونقابة²⁷⁰.

وقد تم تعزيز هذه التظاهرات والاحتجاجات من قبل الحركات السياسية؛ وذلك بدعوتهم للنزول الى الشوارع، حيث نزلت جموع أنصار " حزب تودة الشيوعي الإيراني " ومنظمة " مجاهدي خلق " وقواعد " الجبهة الوطنية " و " حركة حرية إيران "، إلى الشوارع، وحملت هذه الحركات على أكتافها شرارة التظاهرات والتي باتت تطالب في شعاراتها بالإطاحة بنظام الشاه، ومع تردي الأوضاع الاقتصادية، قام العمال

268 - د. نعيم جاسم محمد، المصدر السابق.

269 - جلال الدين المدني، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة : سالم مشكور، طهران، ط1، 1993، ص 214.

270 - محمد السعيد عبد المؤمن، " إيران من الداخل : رؤية مصرية "، في السيد ياسين " مشرف "، التقرير الاستراتيجي العربي، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1995، ص57.

بإضراب كبير بعد قيام قوات من الجيش بقتل الآلاف من المتظاهرين العمال في طهران في الثامن من أيلول 1978، وهو ما أطلق عليه " يوم الجمعة الأسود "، وهي الشرارة التي ألهمت الفتيل في البلاد بكاملها، فقد كان يكلف كل يوم إضراب واحد لعمال النفط الحكومة في ذلك الوقت، خسائر لا تقل عن 47 مليون دولار على أقل حساب من المداخليل²⁷¹

يتضح ما سبق أن الطبقة العاملة ومن وراءها من حركات سياسية، كان لها قوة التأثير على اقتصاد الدولة، وكان لها الدور الرئيسي في الإطاحة بنظام الشاه في 11 شباط من عام 1979، الذي استهان بمطالب الشعب وتظاهراتهم واحتجاجاتهم العادلة، والتي ركبوا موجتها رجال الدين فأصبحت هذه الانجازات في أحضان المؤسسة الدينية، فكان نتيجتها إسقاط الحكم البهلوي وإنجاح الثورة الإيرانية، وبهذا تم طي النظام الملكي وإنهاء حقبة هذا النظام الذي استمر لعقود بل أكثر، واستبداله بنظام جمهوري ثوري.

غير أن نجاح الثورة والقضاء على نظام الشاه، وقيام الدولة الإسلامية، لم يؤدي إلى تحسن في المستويات الاقتصادية، بل على العكس من ذلك فإن نشوب حرب الخليج الأولى قد كبدت إيران خسائر تبلغ 600 مليار دولار، إضافة إلى أن الحرب أدت إلى خروج إيران باقتصاد ضعيف ومنهار²⁷²، ولما كان الاقتصاد الإيراني تابعا للبترول، فقد اعتمد النشاط الاقتصادي على الدخل النقدي من بيع البترول، فقد كان لانخفاض سعر البترول منذ أوائل الثمانينات، الأثر السلبي على الاقتصاد الإيراني، حيث انخفض مستوى دخل الفرد الحقيقي في إيران بنسبة مقدارها 50% في الفترة من بدء الحرب مع العراق وحتى نهايتها²⁷³.

فالثورة الإيرانية والتي أرسى دعائمها الخميني، عملت على تحديث البلاد في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، للخروج من حالة الضعف الاقتصادي والعزلة السياسية، طالما لا يتعارض وقيم الإسلام الثوري²⁷⁴.

تمثل إيران رابع أكبر دولة منتجة للنفط الخام في العالم، بعد السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، حيث تنتج نحو " 3.5 " مليون برميل يوميا، حيث تمتلك إيران نحو " 89.7 " برميل من النفط

271 - محمد السعيد عبد المؤمن، المصدر السابق.

272 - عمرو عبد الكريم، " تمايزات النخبة الدينية الحاكمة في إيران "، السياسة الدولية، العدد "130"، 1997، ص 67.

273 - محمد السعيد عبد المؤمن، مصدر سبق ذكره.

274 - جيمس بيل، " الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج "، مرجع سابق، الفصل الخامس، ص 146.

الخام كاحتياطي مؤكد عام "2000" من الاحتياط العالمي، فهي أيضا بلد غني بالغاز الطبيعي وتمتلك زهاء "14%" من الاحتياط العالمي عام 1999.

لذا نرى أن جل النشاط الاقتصادي في إيران يعتمد على النفط وهي سلعة تصديرية، كما أن حركة الأنشطة الاقتصادية تعتمد على الصادرات النفطية، مما يفضي إلى جعل التجارة مرهونة بالنفط وخاضعة لتقلبات السوق النفطية العالمية، التي تنعكس على قيمة الصادرات الإيرانية مما يخضعها إلى حالة من التذبذب والتأرجح، فقد بلغ استيراد إيران من الغذاء ما يشكل "14.4"، وما يشكل من استيرادها من الآلات ومعدات النقل إلى "54.9" من إجمالي الاستيرادات، وهذا ما يدل على اعتمادها المتزايد على الأسواق الخارجية في تلبية احتياجاتها وأسواقها المحلية من السلع هذا أولا، أما ثانياً فإن جل صادراتها غير متنوعة وهذا يشير إلى عمق الخلل في الهيكل السلعي، وعلى وجه العموم فإن حصة إيران في التجارة العالمية ضئيلة جداً، حيث لم يتجاوز نصيب إيران "1%" من التجارة العالمية، وهذا يرتبط بعوامل عديدة منها هروب رؤوس الأموال، وعدم توفر الأمن للاستثمار، والنمو البطيء في قطاع الصناعة، مع عدم القدرة على الاستثمارات الخارجية²⁷⁵.

لقد اعتبرت إيران الدول الخليجية وخصوصاً العراق هي السوق التصريفية لمنتجاتها، وبالأخص المنتجات الصناعية والمواد الغذائية، فإيران ترى أن دول الخليج فرصة ذهبية أتاحت لها بحكم الجوار لإصلاح إقتصادها التي تعاني لفترات طويلة من تذبذبات، حيث استمرت الأهمية الاقتصادية للمنطقة في الإدراك الإيراني بحكم حاجتها نحو توطيد علاقاتها مع دول المنطقة، لتحقيق أهدافها الاقتصادية والتي تأتي في مقدمتها تأمين الاستثمارات اللازمة، سبيلاً لحصولها على اجتذاب المزيد من التمويل لعملياتها وزيادة طاقتها الانتاجية لتواكب الطفرات الانتاجية التي تحدث في المنطقة، على الرغم من أن إيران تتمتع بعائدات نفطية كبيرة، حيث قامت باصلاحات اقتصادية واسعة، كتوفير احتياطي مناسب من العملة الصعبة، وقروض تجارية متعادلة، ومكانة اقتصادية ومالية بالمستوى المطلوب في النظام الدولي²⁷⁶.

275 - وليد خدوري، التعاون في مجال النفط من المنظور العربي، ندوة تطوير العلاقات العربية - الإيرانية، طهران، نيسان، 2001، ص 9.
276 - حسين موسوي، الاقتصاد الإيراني ضروري التصحيح البنوي، مجلة شؤون الاوسط، اعدد "104"، بدون، مركز الدراسات الاستراتيجية، خريف 2001، ص 82.

فنظرا إلى أن إيران تمر بحرب نفسية موجهة ضدها، ومحاولة وضعها في مدار التهديد، وجعلها مركزا مستهدفا بالأخبار السلبية والصراعات المختلفة، مما يؤثر على اقتصادها الذي يعتمد على الصادرات، وأن معظم هذه الصادرات من النفط الخام لذا أصبح تقدمها الاقتصادي مرتبطا إلى حد ما بالمتغيرات الخارجية²⁷⁷.

لقد اتسمت فترة ما بعد الحرب مع العراق والتي أنهكت الاقتصاد الإيراني، إلى إعادة توجيه الاقتصاد، وذلك حسب توجهات الرئيس رفسنجاني البرغماتية، وهدفت القيادة الثنائية " خامنئي ورفسنجاني "، إلى انعاش الاقتصاد الإيراني بعد إنهاء الحرب الطويلة مع العراق، ولم يكن مستغربا أن تضع الحكومة الأوضاع الاقتصادية على سلم أولوياتها، كونها تواجه أزمة اقتصادية خطيرة، تمثلت في إقامة علاقات ثنائية مع القوى الإقليمية الخليجية للخروج من المأزق الاقتصادي الذي تعاني منه²⁷⁸.

فقد كان لإيران نفوذ اقتصادي في المنطقة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك بتوقيع العشرات من الاتفاقيات التي فتحت الأسواق العراقية أمام إيران، ومنحت شركات إيرانية حقوق التنقيب عن نفط العراق والاستثمار فيه.

لكن تراجع انتاج النفط الإيراني، والتي تتربع على ثاني احتياطي مؤكد في منطقة الخليج، بعد الحصار الغربي عليها ومقاطعة الشركات الكبرى للاستثمار فيها، أدى إلى تراجع انتاج النفط فيها، حيث وصل معدل النضوب النفطي فيها الى " 106% "، حسب جدول منشور ضمن أحد البحوث المقدمة إلى مؤتمر الطاقة العاشر في أبو ظبي، حيث كان معدل انتاج النفط الإيراني 6 ملايين برميل يوميا، أما اليوم فقد انخفض الانتاج إلى النصف أو أقل من ذلك²⁷⁹.

فقد كان أحد أهداف القيادة السياسية الإيرانية الجديدة، هو تحقيق زيادة كبيرة لصافي الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الإيراني، وكذلك دعم وتحقيق أسس التنمية المتوازنة والثابتة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدعم التنمية الاقتصادية باستغلال المصادر والامكانيات والعلاقات الاقتصادية لتطوير أهداف السياسة الخارجية، إضافة إلى ذلك تطوير التبادل مع الدول الإسلامية، ودول العالم الثالث

277 - كجيل اليكليت وكولن كامبل، تأثير الأسواق والتقنية في احتياطات النفط الإقليمية، م.س.ذ، ص277. وانظر أيضا :

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=71906>

278 - جمال سند السويدي، " قمة ابوظبي والمتغيرات الإقليمية "، مرجع سابق، ص ص17-40.

279 - كجيل اليكليت وكولن كامبل، مصدر سبق ذكره.

وتطوير التنسيق والتعاون بين الدول المصدرة للنفط وتعزيز منظمة الأوبك، والعمل على إيجاد سبل التعاون الإقتصادي الإقليمي واستقطاب الرساميل والمصادر الخارجية²⁸⁰.

وقد استطاعت إيران غداة أزمة الخليج الثانية، أن تفرض سياستها التي اتخذتها وبفضل الدبلوماسية وسياسة الانفتاح التي اعتمدها رفسنجاني التخلص من أي تهديد عسكري أو اقتصادي قد يأتي من العراق، وبذلك عرف كيف يستغل حرب الخليج وأن يبقى بلاده خارج دائرة الصراع، نتيجة الظروف الإقتصادية التي حلت عليهم في حرب الخليج الاولى مع العراق وما جرت من ويلات وخسائر على كلا البلدين²⁸¹.

لقد عمل رفسنجاني على تحويل الاقتصاد الإيراني من اقتصاد حرب، إلى اقتصاد تنمية، ثم إلى اقتصاد حر، إلا أنه وعلى الرغم من الإصلاحات التي قام عليها الرئيس رفسنجاني، واجه صعوبات ومشاكل نتيجة الحرب الإيرانية - العراقية، وحرب الخليج الثانية، وذلك من انخفاض في سعر البترول، ومن الحظر الاقتصادي المفروض على إيران، ومن مشاكل البطالة والتضخم الحاد، ودعم السلع الأساسية، وانهيار سعر صرف العملة المحلية، إضافة إلى الديون الخارجية المتراكمة على الدولة، وغيرها من المشاكل الأخرى²⁸².

لذا كان على الرئيس رفسنجاني، إكمال خطة الحكومة السابقة " الخطة الخمسية الثانية "، وملائمتها مع "الخطة الخمسية الثالثة"، التي تعمل عليها حكومة الجديدة، فقد عمل على تعويم العملة، وخصخصة 2400 مؤسسة، إذ تعد هذه الخطة من أهم المنجزات الاقتصادية في عهده، فقد نقلت حركة الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة من الانتعاش الاقتصادي في تلك الفترة، وذلك من ارتفاع في أسعار البترول، والانفتاح على العالم الخارجي، وعلى دول العالم الثالث ودول الخليج، وتوقيع عدة اتفاقيات اقتصادية مختلفة إلى أن وصلت عام 2000 و 2001 إلى حالة من الثبات وحالة من استقرار العملة وثباتها في السوق الحرة.

لقد وضعت الحكومة الجديدة بقيادة الرئيس رفسنجاني، خطة لتحقيق الأمن الاقتصادي، من مناشدة خبراء الاقتصاد وتعاون الجماهير لاحتراز تقدم وتحقيق هذا الامن، إذا لا يتحقق هذا الأمن إلا من عدة جوانب،

280 - د.م، المرتكزات والمبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية الايرانية لحكومة محمد خاتمي، ورقة بحث غير منشورة، حول العلاقات الاردنية - الايرانية، 1997، مصدر سبق ذكره، ص 5- 6.

281 - انطوان صفيير / " الأبعاد والأهداف الايرانية في منطقة الخليج العربي "، في أحمد عصمت عبد المجيد" محرر"، ندوة جزر الخليج العربي، اسباب الصراع ومتطلبات الحل/ ط1، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، باريس، 1994، ص88.

282 - [http://www.mokatel.com/open share/ Behoth/Siasia 21/index.htm](http://www.mokatel.com/open_share/Behoth/Siasia_21/index.htm).

منها جانب رؤوس الأموال، والمستهلكين، والمنتجين، ومحاربة التكتلات الاقتصادية الفاسدة، وكشف منظمات المافيا الاقتصادية، ومنع الاحتكارات، والقيام بأعمال الرقابة، كل هذه الاحتياطات لإنجاح خطة الرئيس رفسنجاني وانعاش الاقتصاد الإيراني بعد تدهور نتيجة الظروف التي مرت فيه الدولة قبل عقد ونيف.

وما أن انتهت حقبة رفسنجاني، وتولي أحمدني نجاد رئاسة إيران، حتى عمل على تركيز السياسات الاقتصادية في تضيق التفاوتات الاجتماعية والجغرافية، بتسخير فائض العائدات النفطية للإنفاق الحكومي، حيث كان الهدف من ذلك خفض نسبة التضخم، وتقديم فرص عمل للقوى العاملة التي تتزايد بسرعة، لذلك سخر الرئيس نجاد انهيار أسعار النفط لحملته الانتخابية، فجعل توزيع الثروة النفطية مباشرة على المواطنين رهنا بفوزه في الانتخابات، لذا، حاز على أعلى الأصوات من الجماهير الفقراء²⁸³، ولكن في العامين الأولين من حكم نجاد كان هناك الكثير من الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة ارتفاع نسبة التضخم بنسبة 16%، وغلاء المواد الغذائية، إضافة إلى ارتفاع أسعار البنزين، مع العلم أن نجاد لم يكتثر إلى هذه الإحتجاجات فقام بتخفيض فوائد البنوك، وازدياد اسعار النفط ازديادا كبيرا، خلال أغلب عهد الرئيس على غرار برنامجه الانتخابي للعمل على مناصرة الفقراء ورهنة بفوزه في الانتخابات الرئاسية.

لقد عززت المتغيرات الإقليمية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، من أهمية الخليج العربي كونه البيئة التي تحمل مصالح العالم بعامة، والولايات المتحدة الأمريكية وإيران خاصة، إذ يعتمد العالم على نفط الخليج العربي نتيجة وجود 60% من الاحتياطي النفطي بالمنطقة، والذي يمتاز بالجودة والرخص النسبي في تكاليف الانتاج، إضافة إلى أن المنطقة تمتاز بإمكانات كبيرة أدت إلى وجود فائض نقدي، مما جعلها عامل جذب للاستثمار والتنافس الغربي والعالمي، فأصبحت سوقا تجاريا عالميا لتصدير المنتجات الأمريكية والأوروبية واليابانية والصينية، إذ كان لإيران أن تتدخل وتبرز مكانتها لتواجه التحديات الموجودة في المنطقة نتيجة هذه المتغيرات حفاظا على مصالحها فيها، فلم يكن بمقدورها إلا أن تتعاون ودول منطقة الخليج على الرغم من الأزمات السياسية بينهما، فقد كان هناك الكثير من الانفتاح الاقتصادي بين إيران ودول الخليج من باب المحافظة على المصالح الإيرانية في المنطقة ولأهداف اقتصادية بحتة.

283 - موسوعة مقاتل من الصحراء، المصدر الإلكتروني السابق.

إذ قامت إيران بزيادة حجم التعاون الاقتصادي، مع دولة السعودية في مجال الاستثمارات المتبادلة، وكان أبرزها شركة " ساباك " السعودية التي دخلت السوق الإيرانية باستثمارات بلغت حوالي بليون دولار في منطقة " عسولة " النفطية²⁸⁴.

وقد قامت إيران بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع دولة قطر، فكانت العلاقات الاقتصادية بينهما ذات طابع حيوي وتعاون تجاري مشترك، حيث أبرم العديد من الاتفاقيات، منها تبادل الاستثمارات، واتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي، واتفاقية التعاون العلمي والفني، فمنذ تولي محمد خاتمي رئاسة إيران، وتوجهاته العامة بالانفتاح وتطبيع العلاقات مع دول الجوار العربي، إلى تحسين في العلاقات، وخصوصا في الجانب الاقتصادي مع توقيع العديد من الاتفاقيات بهذا الجانب من تعاون اقتصادي وتجاري، وإلى زيادة حجم التبادل التجاري وعلى وجه الخصوص، ما تم بين دولة الإمارات العربية وإيران.

حيث تعد الإمارات أكبر شريك إقليمي لإيران، ويبرز ذلك في أن هناك أكثر من عشرة آلاف شركة إيرانية - إماراتية تخدم داخل الإمارات، إضافة إلى أن إجمالي الاستثمارات الإيرانية داخل الإمارات يزيد عن 300 مليار دولار، مما يزيد من إيجاد الآلاف من فرص العمل داخل الإمارات، حيث سجلت خلال عام 2007، سبع وعشرون شركة اقتصادية مملوكة لإيرانيين في دبي لوحدها، بينما تعمل 8100 شركة إيرانية - إماراتية داخل الإمارات، كما وتوجد أكثر من 1000 شركة يحظى الإماراتيون فيها بالنصيب الأكبر مقارنة بحصص الإيرانيين، كما ويعيش أكثر من 450 ألف إيراني في الإمارات البالغ عدد سكانها حوالي "4.1" مليون نسمة، حيث أشار تقرير للبنك الاستثماري الإماراتي " شعاع كابيتال "، مقره دبي، إلى أن 50% من مشتري الوحدات السكنية في دبي من إيران ودول الكومنولث، مقابل 20% من دول الخليج و15% من بريطانيا وباكستان.

وما يدل ذلك إلا على أن أهم مصادر التهديد الذي تتعرض له دول الخليج، هو الجاليات الإيرانية التي تعمل في الخليج، مما سوف يسبب الكثير من الأضرار التي تسببها العمالة الإيرانية، وذلك من نشر التشيع في المنطقة، وإشاعة روح التمرد وعدم احترام القانون كالحاصل حاليا في البحرين، إضافة إلى توفير معلومات استخباراتية عن طريق الأيدي العاملة في المؤسسات والمجتمعات الخليجية، والعمل على

284 - موسوعة مقاتل من الصحراء، موضوعات سياسية عسكرية، تنامي الدور الإيراني وتأثيره على الأمن القومي العربي، ص ص152- 156.
وانظر أيضا : <http://www.forsanhag.com/showthread.php?t=155459>.

أن وجود العمالة في الخليج له دور مؤثر وسلاح ذو حدين، يمكن تحويل هؤلاء العمال إلى ورقة ضغط على النظام في الدولة الموجودين فيها.

إن نسبة العمالة الإيرانية في دول الخليج ، متفاوتة بين دولة وأخرى، فنرى أن نسبة العمالة في السعودية ضئيلة جداً، إلا بضع مئات من العمال يعملون في إدارات الفنادق والمطاعم، وذلك بسبب الخلافات السابقة التي حصلت بين البلدين، على غرار الدول الخليجية الأخرى حيث يعمل مئات الآلاف من الإيرانيين في الدول الخليجية، خصوصاً في دولة الكويت وقطر والإمارات العربية²⁸⁵.

فمنذ تولي أحمد نجاد رئاسة إيران، عمل على تركيز السياسات الاقتصادية في تضيق التفاوتات الاجتماعية والجغرافية بتسخير فائض العائدات النفطية للإنفاق الحكومي، حيث كان الهدف من ذلك خفض نسبة التضخم، وتقديم فرص عمل للقوى العاملة التي تتزايد بسرعة، فقد سخر الرئيس نجاد انهيار أسعار النفط لحملته الانتخابية، فجعل توزيع الثروة النفطية مباشرة على المواطنين رهناً بفوزه في الانتخابات، لذا، حاز على جميع أصوات الجماهير الفقراء الذين رأوا فيه المنقذ الوحيد الذي سوف ينقذهم من سوء المعيشة ومن الفقر الذي يعانون منه.

ولكن في العامين الأولين من حكم نجاد، كان هناك كثير من الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والبنزين، وارتفاع معدل التضخم إلى 16%، مع العلم أن الرئيس نجاد لم يكتفِ لتلك الاحتجاجات التي كانت أغلبها من مناصريه، بل على العكس فقد قام بتعديل فوائد البنوك وتخفيضها، والاستمرار في ازدياد أسعار النفط ازدياداً كبيراً، خلال أغلب عهد الرئيس نجاد، الذي طالما أعلن مناصرته للفقراء في حملته الانتخابية أو في خطابه.

لذلك كان من دوافع إيران من امتلاك النووي، الدافع الاقتصادي، فهو يرمي إلى تأمين نحو 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة المواد النووية، ومن أجل تخفيض استهلاكها للغاز، وتخوفاً من ازدياد عدد سكانها، مما سيحتّم عليها مستقبلاً استخدام إنتاجها الكامل من النفط، هذا وفقاً لتصريحات أدلى بها "حسين موسوي" نائب رئيس الوفد الإيراني إلى الوكالة الدولية للطاقة الكهربائية.

²⁸⁵ - http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/3c9655_b554_44ad-6216-a8.

ترتكز إيران في اقتصادها على العديد من الركائز، وأهمها الناتج القومي، إذ يقدر إجمالي الناتج القومي الإيراني طبقاً لإحصائية 2010، بحوالي 386 مليار دولار، ويبلغ نصيب الفرد طبقاً لعامل القوة الشرائية حوالي 7898 دولار، كما يبلغ الإحتياطي النقدي والذهب حوالي 62.1 مليار دولار، وتبلغ نسبة نمو الناتج المحلي حوالي 6.6%، ويواصل التضخم إلى نسبة حوالي 16.4 مع الارتفاع، أما الركيزة الثانية فهي احتياطي النفط والغاز الطبيعي، فإيران هي ثالث أكبر احتياطي في العالم ويصل ما بين 10% إلى 11% من الاحتياطي العالمي، فبالإضافة إلى تلك الركائز هناك ركيزة تعتمد عليها إيران بأن لها وجود قاعدة صناعية مناسبة وتعتمد على العديد من الصناعات، إذ يمثل الإنتاج الصناعي حوالي 45.3 من الناتج الإجمالي القومي لإيران، مع وفرة الأراضي الصالحة للزراعة والتي تقدر بين 14 - 15 مليون هكتار صالح للزراعة.

وبهذا يمكن القول: إنّ إيران تعتمد اعتماداً كلياً على عائدات البترول والغاز، كما أنها تمتلك العديد من عناصر القوة الاقتصادية من أراضي زراعية، وقطاع خدمات وقدرة بشرية، والنفاد بامتلاك معادن مثل الحديد الخام والكروم، لا تمتلكها العديد من دول منطقة الخليج، وبهذا تتفرد إيران بهذه الميزات وهذه القدرات، ولهذا فإن إيران لديها القدرات بأن تربط مصالحها بالعديد من القوى الدولية، مما يزيد من أهميتها الإستراتيجية في المنطقة ويعزز من حضورها، بحيث لا يمكن استثناءها أو غض النظر عنها في العديد من المواقف.

وهنا يجدر الإشارة إلى أن المصالح الاقتصادية لإيران يستحيل تحقيقها بدون التركيز على الدور الإقليمي لإيران في المنطقة، مما يعي للشأن الاقتصادي الإيراني بعداً استراتيجياً وإقليمياً مميّزاً للغاية.

وهذا ما جعلها تعتقد أن نقطة تأمين مصالحها وأمنها القومي، يكمن في الاهتمام المتزايد نحو التحول في سياستها الخارجية وجعلها ترتكز على أهميتها الإقليمية مما لا يلحق الضرر بها في المستقبل.

تتميز إيران في علاقاتها مع كافة دول الخليج اقتصادياً، حيث أن كل دولة لها علاقاتها المتميزة عن الدولة الأخرى، علماً أن علاقات إيران ومصالحها في السعودية ليست كعلاقة الأولى مع الإمارات، أو مع دبي، أو الكويت، فعلى مستوى التعاون التجاري والاقتصادي بين كل من إيران ودول الخليج، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين قطر وإيران إلى نحو 300 مليون دولار، وهذه نسبة تعد ضئيلة، مقارنة بمعدل النمو لإيران، والتي تعتبر ثاني دولة في المنطقة من حيث النمو، مما ينتج لها فتح العديد من الاستثمارات

داخل الدول الخليجية ودول مجلس التعاون الخليجي، موضحين بذلك أن النمو الاقتصادي القوي لمنطقة الخليج يجذب الرساميل الأجنبية ويشجع قطاع الأعمال، حيث إنَّ هناك فرص استثمارية كبيرة لدى بنك صادرات إيران بالتحديد، حيث يوجد ما يقارب الثمانية فروع في الإمارات العربية، إضافة إلى قطر، مما سوف تشهد المنطقة نهضة عمرانية واقتصادية كبيرة ومستمرة في الفترة الحالية والمستقبلية²⁸⁶.

حيث أنه على الرغم من وجود علاقات اقتصادية بين صفتي الخليج، إلا أنه يوجد بعض التعقيدات الحاصلة في منطقة الخليج، على الجانب السياسي، مع العلم أن هذه العلاقات سوف تنهار، بسبب تطبيق بعض دول الخليج العربي العقوبات المفروضة على إيران، وتنفيذها من قبل دول الخليج، فقد يسهم هذا التنفيذ من زيادة في التوتر في العلاقات، على جميع الجوانب السياسية، والاقتصادية، وذلك من تقليص وفرض قيود على إيران، منها إغلاق شركات ، وتجميد مصارف إيرانية داخل منطقة الخليج العربي، مما أسهم في اضعاف الموقف الإيراني في تلك الدول.

إن تدخل إيران حالياً في السياسات الإقليمية وخصوصاً الأزمة السورية، ودعمها بكل قواها وتمويلها للنظام السوري وزج حزب الله في هذه الأزمة، إضافة إلى مواصلة إيران العمل على برنامجها النووي وصرف مبالغ طائلة على هذا البرنامج، مع عدم رفع العقوبات المفروضة عليها، سوف تواجه إيران أزمات داخلية نتيجة هذه المشاكل، فنرى حسن روحاني الآن يأخذ الوسطية ويعمل على تسوية مؤقتة للخروج من المأزق الاقتصادي ، إلا أن كلمة الفصل ترجع إلى مرشد الثورة والمؤسسات المحافظة في إيران، مما سوف يؤزم الشارع الإيراني وينعكس عليه سلباً على الشعب، دعماً لحسن روحاني لإكمال مشروعه من رفع العقوبات الدولية، وتحسين الوضع الاقتصادي ولو بشكل بسيط، مع العلم أنه لا توجد رؤية قريبة لانعاش الاقتصاد الإيراني في ظل استمرار العقوبات الدولية، واصرار إيران على موقفها من تخصيب اليورانيوم، وعدم العزوف عن التدخلات الإقليمية من أزمة سورية، ولبنانية، ويمنية، وعدم كف يدها عن هذه التدخلات²⁸⁷.

²⁸⁶ - <http://www.addustour.com/15044/> جزيرة الدستور، بنك إيراني يفتتح فرعاً جديداً في قطر.
²⁸⁷ - الإيرانيون وعيد النيروز، أكثر من عنوان، الحوار المتمدن، أخبار عامة، يوتيوب التحدث، 2014/3/23، على الموقع الإلكتروني: <http://ahewar.org/rate/ys.asp?vid=1613767>

المبحث الثاني

الأهداف والمصالح السياسية والأمنية لإيران في منطقة الخليج

مقدمة

منذ تولي الشاه محمد رضا بهلوي الحكم وإجبار والده على التنازل عن الحكم من قبل الأميركيين والآنجليز، واجه الشاه العديد من الفوضى الاقتصادية والسياسية، حتى وصلت الأمور إلى محاولة إغتياله من قبل أحد أعضاء حزب تودة اليساري، والتي على إثرها اعتبروا هذا الحزب محظورا، مما اضطر أن يعمل هذا الحزب وأعضائه بشكل سري بعدما تم اعتقال العديد من أنصاره وقادته²⁸⁸.

لقد كان حكم الشاه حكما ديكتاتوريا لا يسمح بأي نشاط سياسي يقوم في البلاد، وقد كانت حكومته تستند على خمسة دعائم أساسية هي: القوات المسلحة، وجهاز المخابرات، والبلات الملكي، والنظام الإداري الصارم الذي تمكنت الحكومة من خلاله التغلغل في الحياة العادية للناس، والدعامة الأخيرة هي حزب استاخير الذي كان هدف الحكومة من هذا الحزب، هو تحويل الديكتاتورية العسكرية إلى حكومة شاملة أحادية الحزب²⁸⁹.

كانت سياسة التجهيل التي وصلت في عهد محمد رضا بهلوي إلى ما يقارب السبعين بالمئة من الشعب لا يقرأ ولا يكتب، إضافة إلى نقص الخدمات الطبية، وما يقارب مليون ونصف عاطل يتسكعون في الشوارع أو يهجرون إلى الخليج العربي للحصول على قوتهم، فعلى الرغم من الحالة المأساوية التي يمر فيها الشعب في تلك الفترة، إلا أنها كانت تطل أجهزة الشاه الإعلامية وتردد دائما أن إيران ستصبح رابع قوة في العالم في عام 1980، وأن الدخل القومي في إيران سيتجاوز الدخل القومي الياباني، إضافة إلى أن إيران كانت وستبقى جزيرة الأمان والاستقرار، وسوف تصبح إيران دولة نموذجية تقتدى فيها دول العالم، وما كان من الشعب إلا النزول إلى الشارع والاحتجاج على هذه الأوضاع السياسية التي آلت إليها البلاد، والتي كانت تقابلهم الحكومة بالقمع من قبل رجال الجيش والسافاك، وكلاهما كانا مدعومين من

²⁸⁸ - <http://ahmedalalaq.3abber.com/post/104752>

²⁸⁹ - <http://arabic.irib.ir/Monasebat/Enghelab/Ahdas3.htm>

المستشارين الأمريكيين وبتخطيط أمريكي تخوفا على انهيار مصالحهم في المنطقة، وخسران حليف قوي مثل إيران²⁹⁰.

عمل الشاه على نصيحة كارتر، عندما اعتبر إيران من الشعوب المضطهدة والتي يجب الوقوف جانبها حسب سياسته، وأعلن الإنفتاح السياسي حسب الظروف والزمان، وهكذا بدا الشعب في استغلال هذه الظروف لصالحها، فقد علمت الفئات السياسية المناهضة للشاه جهدها، وأنها مواتية لها لرضوخ الشاه إلى مطالبها، واتجهت الفئات السياسية كلها ضد العدو المشترك، وما كان إلا أن يتنازل الشاه أمام مطالب الشعب، مع استمرار الإضرابات واشتداد المواجهة بين الشعب والحكومة، إلى أن وصلت إلى مواجهة دموية استعمل فيها الجيش سلاح الجو لضرب المتظاهرين، فقتل المئات منهم، وكان ردة فعل الشعب بالهيجان والإضرابات التي وصلت إلى المدارس والجامعات، وقد كان آخرها الجمعة الأسود التي راح ضحيتها عدد غير جله نساء حوامل كن يتقدمن التظاهرات، حيث قاموا رجال الدين في استغلال هذه الأحداث ونزلوا إلى الشوارع هاتقين بالإطاحة بنظام الشاه وكان لهم ذلك في 11 / 2 / 1979، وهو يوم نجاح الثورة الإيرانية²⁹¹.

فعلى الرغم من أن الشاه هو الذي قام باحتلال الجزر الثلاث عام 1971، وهو أول من عمل على تطوير البرنامج النووي، إلا أنه عمل على دور الشرطي في منطقة الخليج العربي في غياب قوة مناوئة لإيران آنذاك، إلى أن جاءت الثورة الإسلامية التي أنهت حقبة الشاه الملكية، وقيام جمهورية إيران الإسلامية²⁹².

فمنذ نجاح الثورة الإيرانية ومجيء الخميني إلى السلطة، حدد نظامه وأهم أهدافه واستراتيجيته في السياسة الخارجية الإيرانية، فقد جاء في الفصل العاشر، المادة الثانية والخمسون بعد المئة، بأنه تقوم السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، على أساس الإمتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الإستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الإنحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة، وجاء أيضا في المادة الرابعة والخمسون بعد المئة، تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله

290 - عرض كتاب الثورة البائسة للدكتور موسى الموسوي، الاربعاء، شباط، 2014/19، على الموقع الالكتروني:

http://albasrah.net/pages/mod.php?mod=art&lapage=../ar_articles_2010/0910/raawi2_290910.htm

291 - The Carter Administration The Iran Primer على الموقع الالكتروني : <http://iranprimer.usip.org/resource/carter-administration-0>

292 - عرض كتاب الثورة البائسة للدكتور موسى الموسوي، المصدر السابق.

قضية مقدسة لها، وتعتبر الإستقلال والحرية، وإقامة حكومة الحق والعدل حقا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة في العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى²⁹³.

إن نظاماً حصل على نسبة تصويت من قبل الشعب بأكثر من 89.2% خلال استفتاء عام 1978، كان له الدور في إرساء وترسيخ السياسة الخارجية لإيران، بجميع أهدافها كما تراها مناسبة في كل زمان ومكان، حسب مصالحها القومية التي لا تتردد في إخضاع كل الظروف لإنجاحها والتغلب عليها.

فمنذ قيام الثورة الإيرانية ونجاحها، أصبحت سمة التوتر السمة السائدة خاصة مع دول منطقة الخليج والتي رأت الأخيرة أن لإيران مطامع في منطقتها، من غزو شيعي إيراني وتوجه عقائدي لهذه الدولة، ومطامع لهيمنة السياسية الأمنية والثقافية، لإبراز دورها إقليمياً، منافسة بذلك تلك القوى العظمى التي تتوجه أنظارها منطقة الخليج، فقد كانت السياسة الخارجية مرحلة الخميني تأخذ الطابع العقائدي الأيديولوجي من تصدير الثورة إلى الدول المجاورة، وذلك باعتبار الدستور هو المصدر الأساسي لاستلهم أصول السياسة الخارجية²⁹⁴.

إنَّ رغبة إيران في السيطرة على المنطقة لم تكن جديدة فقد كانت إيران حريصة على فرض سيطرتها على الخليج لقربها منه أو داخله، فقد كانت الدعوة إلى ضم البحرين واحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، يهدف إلى تأكيد السيطرة على المنطقة، لذا فإن سياسة إيران في الخليج لم تعد تتسم بالمواجهة والاعتماد على المبادئ المثالية، وعلى وجه الخصوص بعد وفاة الخميني والإنتهاء من الحرب العراقية - الإيرانية، فقد تحولت السياسة الإيرانية إلى الاعتدال والبرغماتية، لتحقيق الاستقرار الإقليمي، والحل السلمي للنزاعات الإقليمية، فالسياسة الإيرانية لم تعد تركز على الإعتبارات الأيديولوجية، بقدر ما أصبحت تركز على مصالحها القومية في منطقة الخليج العربي، وذلك بإدراكها أنها لا تستطيع تغيير الخريطة السياسية للمنطقة تغييراً جذرياً²⁹⁵.

فكان لإيران بعد الإنتهاء من حربها مع العراق، ومن ثم غزو العراق للكويت وموقف إيران من هذا الغزو، والذي تمثل بالإدانة له ومطالبة إيران العراق بالانسحاب من الكويت، واتخاذ إيران سياسة " الحياد الفعال

293 - وزارة الخارجية - الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مصدر سبق ذكره.

294 - <http://www.alrashead.net/index.php?partd=24&derid=1712>.

295 - جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مصدر سبق ذكره، ص120.

"، لهو الدور الأول في تحقيق لأقصى الفائدة والمنفعة للمصالح الوطنية الإيرانية، فقد استمرت إيران على هذه السياسة حتى بعد طرد العراق من الكويت بالقوة، بحيث أصبحت المصالح الوطنية هي المتحكمة في سياسة إيران وليس التضامن الإسلامي، فإن هزيمة العراق على يد الأمريكان، جاءت في مصلحة إيران، إضافة إلى ذلك تفكك الاتحاد السوفييتي أيضا ساهم في تعزيز هذه المصلحة، فقد ظلت سياسة طهران في الخليج على حالها مع تعديل بعض تكتيكاتها الدبلوماسية²⁹⁶، فلم تكن وفاة الخميني، وتولي رئاسة جديدة من قبل قيادات وصفت بالإعتدال والبراغماتية، أن تحيد عن خطى الخميني، حيث صادق مجلس الخبراء في اجتماعه الطارئ بتاريخ 1989/6/4 على تعيين " علي خامني "، خليفة له بمنصب ولي الفقيه والمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية²⁹⁷.

حيث أكد رفسنجاني أنه على الرغم من أن إيران تركز في سياستها الخارجية على آسيا الوسطى والخليج، إلا أنها أميل إلى التركيز على الخليج، لأن المشكلات الأمنية المباشرة لإيران تكمن في تلك المنطقة بالتحديد²⁹⁸.

فبهذه السياسة، استطاعت إيران رسم سياستها التي اتسمت بالمزج بين الأهداف الأيديولوجية والواقعية دون التخلي عن الطابع الأيديولوجي المميز، بحيث تم قطع علاقاتها مع حوالي عشرين دولة، محملا رفسنجاني هذه القطيعة وهذه العزلة إلى خامنئي، وهذا ما أكدته التقرير الذي أصدرته الخارجية الإيرانية محدود التداول، واتهام رفسنجاني قطع هذه العلاقات، أدى إلى تخويف الدول المجاورة من قطع العلاقات الدبلوماسية مع تلك الدول، مما أدى إلى تحالف إيران مع العراق²⁹⁹.

إنَّ السياسة الخارجية الإيرانية، شهدت ترميم الثغرات باعتمادها على سياسة الاعتدال وسياسة الحوار، ونزع التوتر وبناء الثقة، وخصوصا مع الدول العربية، ونزع الخلافات مع دول الخليج التي توسعت منذ نجاح الثورة، وبسبب الثغرات المتزايدة بأن لإيران أطماع كبرى في التوسع، وإثارة الخلافات مع الدول الخليجية، وبهذه السياسة قلت حدة المخاوف الخليجية، عندما حاولت إيران تخفيض مصادر هذه الخلافات وإيمانها بحل المشاكل بطرق واقعية وبناءة.

296 - جمال سند السويدي، المرجع السابق، ص 131-132.

297 - عبد الهادي حسن، موسوعة الرشيد، السياسة الخارجية الإيرانية واثرها على التوجهات الأمريكية، دراسات سياسية، المطلب الثاني، السياسة الإيرانية في مرحلة ما بعد الخميني 1989، مصدر سبق ذكره.

298 - مهدي شحادة، وجواد بشارة، إيران : تحديات العقيدة والثورة، ط1، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، 1990، ص151، وانظر أيضا : موسوعة الرشيد المصدر السابق.

299 - د. يحيى الجميل، إيران بين التاج والعمامة، دار الحرية للطباعة وإصحافة والنشر، القاهرة، ص 8-9.

إن موقف إيران من العدوان العراقي على دولة الكويت واحتلالها، وطلب إيران من العراق الخروج من الكويت، كانت الفرصة الأولى لإيران في تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي واسترضاءه، مما ينهي عزلتها الإقليمية والدولية³⁰⁰.

لقد تحولت سياسة إيران من تصدير للثورة في عهد الخميني وما بعده، إلى أن جاء رفسنجاني وبدأ يركز على النوايا السياسية التي رأى فيها مصلحة وطنية لإيران، ولكن نظرا لعدم الاستقرار في المنطقة نتيجة الحرب على العراق، وانتهاء حقبة الحرب البارة بتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيائه، والتهديد من قبل النظام العالمي الجديد، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لم يترك الخيار أمام إيران إلا أن تسعى وتركز على القدرات العسكرية بدلا من التركيز على السياسة بنواياها الحسنة، لأنها تعتبر نفسها قاب قوسين أو أدنى من تهديد إقليمي إستراتيجي خطير، وبدأت تتطلع إلى أن تكون قوة إقليمية، خاصة بعد القضاء على النظام العراقي، وأصبحت تنفرد في منطقة الخليج لوحدها دون منافس أو منازع.

إنَّ شعور دول الخليج العربي بالقلق الكبير ، من سياسات الجمهورية الإيرانية داخليا وخارجيا، فهذه السياسات تشكل مصدر خطر وقلق لهذه الدول مما تؤثر على عدم استقرارها وأمنها، فاحتلال إيران المستمر للجزر الإماراتية الثلاث، والعمل على برنامج إيران النووي، ورعاية إيران للجماعات المتطرفة في شتى انحاء العالم، إضافة إلى سعي إيران الحثيث إلى الإنفراد بالهيمنة على منطقة الخليج وزيادة نفوذها الفارسي وادعاءها الدائم بأن مركز قيادة العالم الإسلامي، كل هذه الانشطة سببت الكثير من الإرباك، وخصوصا لدى دول الخليج العربي³⁰¹.

إن هدف إيران السياسي الأساسي في السياسة الخارجية الإيرانية، هو استئصال نفوذ القوى الأجنبية التي تقف أمام الطموحات الإيرانية، في سعيها للهيمنة على المنطقة، ولكن محاولة إيران السعي لهذه الهيمنة، من تصدير للثورة إلى تعاضم قوتها العسكرية، وخصوصا إصرارها على تطوير برنامجها النووي، ساعد ذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التكامل بين دول الخليج العربي، وعلى وجه الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي³⁰².

300 - عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دارالنهار للنشر، بيروت، طبعة أولى، ص17.

301 - جمال سند السويدي، إيران والخليج : البحث عن الاستقرار، مصدر سبق ذكره، ص 468.

302 - جمال سند السويدي، مصدر سبق ذكره، ص469.

إنَّ عمل إيران على تطوير برنامجها النووي، يؤثر على استقرار الدول الخليجية ويهدده ، إذا ما امتلكت إيران النووي، فإن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون للشمال أو الشرق، كون تلك الدول تتمتع بالقوة النووية، وإنما سوف يكون توجهها إلى دول الخليج لأن هناك فرصة متاحة، نظراً لمدى الخلل في القدرات التسليحية للدول الخليجية الست مقارنة بالتسلح الإيراني الحالي، وذلك من معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة، أو الالتزام في الحياة العسكرية، إضافة إلى أن إيران على يقين أن القوات العسكرية تفنقر إلى الخبرات القتالية، مما يصعب التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد هذه المسألة من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية - الخليجية، فقد يعرض المنطقة برمتها إلى الخطر ومن انعدام الأمن والاستقرار، وهو ما يصعب في ظل هذا الاختلاف من إعاقة أي تواصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج، وستبقى المنطقة مشمولة ومحفوفة بالمخاطر، وهو ما أكد عليه أمير دولة قطر بالقول: "أن مطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالإعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المنفرد مما يحدث"³⁰³.

على عكس موقف إيران الذي يستبعد أن يكون هناك ضربة عسكرية لعدة اعتبارات منها أن الدول الخليجية يوجد فيها نسبة عالية من الشيعة، لذلك سوف تدفع في سبيل الحل الدبلوماسي السلمي تجاه المنطقة، على الرغم من الإتفاقيات والتحالفات الإستراتيجية التي تقوم بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، عدا "المملكة السعودية"، إضافة إلى ذلك فإن بعض الدول بقيت محافظة على علاقاتها بإيران، مثل قطر وعمان خاصة وأن مضيق هرمز فرض بعضا من خصوصية التعاون العسكري والأمني بين إيران وعمان وما لحقت بها دولة الكويت وأن كان بدرجة أقل، مع استمرار توتر العلاقات مع دولة الإمارات العربية وبدرجة أقل مع البحرين.

وعلى الرغم من الاتفاقيات التي وقعتها إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي، فما تزال السياسة الرسمية لهذه الدول تعكس شكا فيما يتعلق بالطموحات الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة، عائدين بذلك إلى المشكلة الأساسية في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، والتي ما زالت هذه المشكلة عالقة لغاية

اللحظة باصرار ملكية هذه الجزر لها، مما تجعل هذه القضية في حالة من التنافر المستمر بين إيران ودول الخليج.

إنَّ وصول الحركة الإصلاحية وبروزها في انتخابات عام 1997، ودعوة التيار الإصلاحي في برنامجه السياسي إلى الإصلاح والتغيير، على خلاف التيار المحافظ الذي حاول مواصلة سياسته التقليدية للنظام مما أدى إلى فشله في الانتخابات، ونجاح محمد خاتمي ليقود حركة الإصلاح في إيران، مركزا على التنمية السياسية، مع تمسكه بزمam المبادرة كتيار يريد ويعمل من أجل الإصلاح والتغيير عبر الوسائل السلمية³⁰⁴، فقد كانت شعاراتها الجديدة تتمثل في "المجتمع المدني، واحترام القانون، والتنوع والتعددية الفكرية"، وبسبب هذه الشعارات اندفع الكثير من فئة الشباب والنساء إلى صناديق الاقتراع لدعم هذه الشعارات الجديدة، والعمل على إنجاحها وفوزها في الانتخابات.

إنَّ اتساع رقعة المشروع الإصلاحي وسياسة الإنفتاح على العالم، وطرح فكرة الحوار والتطبيع مع الدول العربية، شهد حالة من الانفراج في العلاقات، بعد تخلي إيران عن شعاراتها الخاصة بتصدير الثورة، فقد تحسنت علاقاتها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وأيضاً توجت هذه العلاقات مع السعودية، بتوقيع اتفاقية أمنية في عام 2001³⁰⁵، مع العلم أن هذه الحركة لم تحقق كامل برنامجه السياسي في الإصلاح والتغيير بقيادة محمد خاتمي، وقد تعذر ذلك، لوصول التيار المحافظ المتشدد إلى السلطة بقيادة الرئيس محمود أحمدي نجاد "2005-2013"، وفوزه على منافسة هاشمي رفسنجاني الذي كان على وشك أن يحل محل خاتمي، لولا المناورات التي جعلته يخسر أمام نجاد، فالنجاحات التي حققها محمد خاتمي " 1997 - 2005 " لم يشهد، كما يتراءى للبعض تحولا جذريا، أو قفزة نوعية في السياسة الخارجية الإيرانية، فإن كانت الظروف مواتية للرئيس الذي كان قبله - هاشمي رفسنجاني - من انتقال النظام الإيراني من الثورة إلى الدولة داخليا وخارجيا، فهي نفس الظروف التي أصبحت معاكسة لخاتمي على الرغم من أن البيئة الخارجية كانت في صف خاتمي، أي أن البيئة الداخلية من تركيبة سياسية هي التي كبلت أيدي خاتمي وحجمته.

304 - د. وداد جابر غازي، " التجربة الإصلاحية في إيران "1997 - 2005" في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي انموذجا "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد43، 2005، ص115.

305 - كمال عزيز فرحان الراوي، السعودية وأمن الخليج العربي في ظل الوضع الدولي "1991 - 2000"، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، 2004، ص89.

لم يكن أحمد نجاد أكثر حظاً من الذين سبقوه، وبقي مقيداً لمنظومة الحكم في إيران وهي التي تمنح أو تكبح حرية الرئيس في القرار والعمل، ف شخصية نجاد هي التي أثرت بقوة في توجهاته الخارجية والداخلية، وخلفيته التي وفد منها وانخرطه في السلك العسكري حيث القرارات السريعة، والحزم فيها لما لديه من مهارات وخبرات تمتع بها في الإدارة والتخطيط³⁰⁶.

إنَّ ثبات السياسة الخارجية الإيرانية في أهدافها ومصالحها، لا تتغير بتغير شخص رئيس الجمهورية، إذ تتسم هذه الأهداف بالدائمة والثبات إلى حد بعيد، ويمكن القول: إنَّ المصالح الإيرانية العليا وأهدافها لا تتبدل، ولا يمكن ادخال أي تغيير في جوهرها، ولا على أدوات سياستها الخارجية، حسب كل رئيس جمهورية جديد، وهذا ما تم في حقبة أحمد نجاد والذي فضل الأدوات التقليدية للسياسة الخارجية وخصوصاً الدبلوماسية المباشرة، على عكس الرئيس الذي سبقه محمد خاتمي الذي تبنى الدبلوماسية الرخوة، فقد أصبحت في حقبة أحمد نجاد حركة ارتجائية داخل النظام السياسي الإيراني عما كان من قبله، وخصوصاً على مستوى العلاقات مع دول الخليج، وعلى وجه الخصوص وبالتحديد المملكة العربية السعودية، وهي المنافس الأقوى لإيران في منطقة الخليج العربي³⁰⁷.

إنَّ سعي إيران دائماً لتوسيع قوتها ونفوذها في الخليج، وإصرار أحمد نجاد على تطوير البرنامج النووي الإيراني وانتقاداته لسياسات من سبقه في رئاسة الجمهورية، من انفتاح واتهامه بفشل هذه السياسات في ظل المتغيرات الحاصلة، زاد من تخوف دول الخليج، من إعادة نفوذ إيران في المنطقة وهذا ما تبين لدى دول الخليج والذي تمثل في البحرين أواخر 2005، أي بعد انتخاب نجاد مباشرة، عندما تم رسم كاريكاتوري لمرشد الثورة " علي خامنئي "، نشرته إحدى الجرائد البحرينية، والذي اعتبره الإيرانيون إهانة للمرجع الأعلى في إيران، بحيث كان الرد بصيغة تهديدية قوية لدول مجلس التعاون الخليجي، ما عدته دول مجلس التعاون رداً مبالغ فيه، مما يجعلهم بإعادة النظر في تلك العلاقات وتمسكهم بالولايات المتحدة الأمريكية، لصد أي عدوان على المنطقة، وهذا ما لا تريده إيران، مع العلم أنها سوف تبقى سياستها متقلبة

³⁰⁶ - سامح راشد، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد، السياسة الدولية، 2005، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?serial=221558&id=1537.00:55:36/2014>.

³⁰⁷ - مقاتل من الصحراء، إيران في عهد المحافظين " أحمد نجاد والتغيرات في سياسته الخارجية".

http://www.almoqatel.com/openshare/Behoth/siasia21Thawralan/sec.doc_cvt.htm.

تجاه المنطقة من إبداء حسن النية، وغيرها من السياسات، حسب رؤيتها وحسب أبعادها التي ترى أنها لا تضر مصالحها في هذه المنطقة بالتحديد³⁰⁸.

³⁰⁸ - مقاتل من الصحراء، إيران في عهد المحافظين "احمدي نجاد والتغيرات في سياسته الخارجية"، المصدر السابق على الموقع الإلكتروني : http://www.almoqatel.com/openshare/Behoth/siasia21Thawralan/sec.doc_cvt.htm.

المبحث الثالث

الأهداف والمصالح الأيديولوجية والفكرية لإيران في منطقة الخليج العربي

مقدمة

حين الرجوع إلى تاريخ ما قبل الثورة الإيرانية الإسلامية ونجاحها عام 1979 بقليل، أي فترة حكم الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي، والتي كانت سياسته مناهضة لرجال الدين والشيعية، ومعارضة للحركات السياسية الإيرانية الأخرى، كحركة مجاهدي خلق، وحزب تودة الإيراني الشيوعي، وغيرها من الحركات الأخرى، إذ ساهمت الأوضاع السياسية والاقتصادية داخل إيران في إنجاح الثورة، من فقدان للحريات وتسلط جهاز الاستخبارات " السافاك " على المتظاهرين والمحتجين، وسفك الدماء، واعتقالات، إضافة إلى ازدياد البطالة، ونهب أموال البلاد من قبل الشاه.

كل هذه الأسباب أدت إلى الإطاحة بنظام الشاه، ومهدت لنجاح ثورة رأى فيها الشعب الإيراني بأنها ربما تغير لهم الأوضاع الصعبة التي مروا فيها سابقا؛ لذلك قام الشعب بدعم تلك الثورة وبكل أطيافه وألوانه، من أجل إسقاط نظام الشاه وكان لهم ذلك في 1 شباط من عام 1979 م.

لقد ساهمت الحركات السياسية مجتمعة في إيران دورا كبيرا في انجاح الثورة؛ وذلك من تيارات يسارية وقومية، بالإضافة إلى الأحزاب الأخرى كحزب تودة الشيوعي الإيراني، وحركة مجاهدي خلق الإيرانية، والسلطة الدينية الشيعية بقيادة الخميني والتي بدورها حصدت ثمار هذه الثورة، والتي لقيت لاحقا تأييدا داخليا وخارجيا، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تقليص نفوذ الأحزاب الأخرى وتحديدا حزب تودة الشيوعي الإيراني.

فبعد نجاح الثورة الإسلامية، أصبحت السياسة الإيرانية تهدف إلى إقامة حكومة إسلامية بالكامل في إيران مستقلة عن الشرق والغرب، وإقامة صحوة إسلامية شاملة وعميقة، تمتد من أقصى نقاط الشرق ومن القرن الإفريقي³⁰⁹، مستندة في ذلك على شعار الإستقلال الذي انطلقت منه الثورة الإسلامية، والذي شدد عليه الإمام الخميني وتبناه كهدف إستراتيجي للسياسة الخارجية الإيرانية، فقد اقترن بإقامة دولة جمهورية

309 - دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي، طهران، 1992، ص3.

إسلامية³¹⁰، وقد جاء ذلك من الفكرة التي طرحها الخميني بإقامة حكومة إسلامية على أساس ولاية الفقيه، وحين توقفت مساعي الخميني لإقامة دولة إسلامية يحكمها الفقيه على نجاح إستراتيجية في قلب نظام الحكم الملكي زمن الشاه في إيران³¹¹، لتصبح سياسة إيران قائمة على ذلك الشعار مقترنا بإقامة جمهورية إسلامية³¹².

فعلى أثر صدور دستور 1979، كان الدور المتصور للخميني أن يتولى منصب الفقيه "المرجع الأعلى" لقيادة البلاد في غياب الإمام الثاني عشر، نظرا للسمات الشخصية التي لعبت دورا في زيادة شعبيته، كونه خطيبا وعالما وفقهيا، متخطيا بكل هذه الصفات المؤثرات العرقية والطائفية، متجاوزا بذلك كل الصراعات المذهبية، وقد تم ذلك أثناء انتخابات مجلس الخبراء في صيف 1979، ونتيجة للتصويت داخل مجلس الخبراء وبناء على المادة السابعة بعد المئة "107"، أدى إلى استحداث منصب يفوق في صلاحياته ما كان ممنوحا للملك بمقتضى دستور عام 1906³¹³، وبذلك أصبحت نظرية ولاية الفقيه - التي تمت صياغتها في النجف في الستينات من القرن الماضي - تعتبر حجر الزاوية بالنسبة للمذهب الشيعي وهي قاعدة الدولة الإيرانية³¹⁴، ورأس الدولة في الدستور الإيراني ليس رئيس الجمهورية بل ولي الأمر وإمامة الأمة³¹⁵.

وما يبين أهمية ولاية الفقيه في إيران، هو أن الدستور الإيراني نص على أنه في حالة غياب الفقيه فإن السلطة تنتقل إلى لجنة يقوم أعضاؤها بدور الأمناء بالنيابة عن الفقيه³¹⁶. كما أن لإيران هدف في إقامة العلاقات السلمية مع الدول الإسلامية، من خلال التعاون السلمي بهدف ما يمكن اعتباره دولة عالمية إسلامية، أي تحويل العالم في النهاية إلى نظام إسلامي عالمي³¹⁷، ومع نجاح الثورة تعزز هذا الهدف

310 - المرجع السابق، المادة "9"، ص 13.

311 - بهمان بختياري، "المؤسسات الحاكمة في إيران: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى والبرلمان"، في جمال سند السويدي "محرر"، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، الفصل الثاني، 1996، ص 75.

312- R.K.Rmazani, "Iran's Foreign Policy Both North And South" OP.Cit, P.393.

313 - بهمان بختياري، "المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى والبرلمان"، مصدر سابق، ص 57.

314 - انطوان صفيير، "الابعاد والاهداف في منطقة الخليج"، مصدر سبق ذكره، ص 93-94.

315 - فهمي هويدي، "إيران من الداخل"، ط4، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1991، ص 98.

316 - محمد حسنين هيكل، "مدافع آية الله الخميني: قصة إيران والثورة"، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1983، ص 240.

317 - عضيد داويشا، "دور الاسلام في السياسة الخارجية"، عرض وتحليل اسماعيل صبري مقلد، عالم الفكر، مجلد "20"، العدد "2"، 1989، ص 272.

من خلال اتجاهات الإمام الخميني إلى إقامة علاقات ودية بين إيران وباقي دول العالم الإسلامي التي تقيم معها علاقات صداقة وحسن جوار³¹⁸.

فالتوجه الإيراني انصب اتجاهه إلى تعزيز علاقاته مع الدول الآسيوية عامة، ودول الجوار " الخليج العربي " خاصة، وهذا ما نص عليه الدستور الإيراني المعدل عام 1979، " تنظيم السياسة الخارجية للبلاد وعلى أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة للمستضعفين في العالم "³¹⁹.

وبهذا فقد لاقى الثورة الإيرانية الكثير من الترحاب والقبول والتأييد بعيدا عن أي خلافات مذهبية بين السنة والشيعة، وقد اعتبرت الكثير من الحركات الإسلامية أنها الصخرة الإسلامية، التي تبت روح الأمل من جديد في قلب الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، وعلى رأس هذه الحركات حركة الإخوان المسلمين، هذا ما ورد في موسوعة الإخوان المسلمين في الجزء السادس الإخوان المسلمون والشيعة³²⁰.

ومع دخول المنطقة في حرب عراقية - إيرانية، والتي بدورها أدت إلى توطيد أركان الثورة الإسلامية وإضعاف المعتدلين وإسراع الخطى نحو الراديكاليين، وتوحيد البلاد كلها خلف آية الله الخميني، ومن هنا اكتسبت الحرب تأييد عارم للخميني على المستوى القومي والشعبي، وفي المقابل كان هناك موقفا معارضا من قبل جامعة الدول العربية من هذه الحرب التي يجب إيقافها، وبدعم من مجلس التعاون الخليجي، لكن إيران طلبت منهم تعويضا ضخما للقبول بهذا العرض.

لقد صمم الخميني على الإطاحة بنظام صدام حسين وتصدير ثورته في ربوع منطقته وما وراءها، وتحويل إيران إلى الدولة المهيمنة أيديولوجيا على المنطقة والتي تجسدت في شعار " الحرب حتى النصر"، فقد كانت الحرب بمثابة نعمة مقنعة بالنسبة للأصوليين، كما يسرت الحرب عليهم - الأصوليين - تحقيق

318 - حوار أجرته صحيفة " جمهوري اسلامي " مع رفسنجاني، " العلاقات الإيرانية - العربية "، مجلة الوحدة، العدد " 206 "، 1997، ص24.

319 - دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ط2، معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي " 437"، الجمهورية الإسلامية في إيران، طهران، 1992، المادة " 3 ط، فقرة " 16 "، ص29.

320 - المسلمون والشيعة بين الرؤية الشرعية والممارسة السياسية، الجزء السادس، على الموقع الالكتروني : <http://www.ikhwanwiki.com/index>.

التلاحم الثوري وهزيمة أعدائهم، مثل، الرئيس أبو الحسن بني الصدر، ومنظمة مجاهدي خلق، والجبهة الوطنية، إضافة إلى تحطيم قوة حزب تودة الشيوعي الموالي لموسكو وحلّه³²¹.

لقد أصرت إيران على متابعة هدفها بتصدير الثورة، ومجابهة الولايات المتحدة الأمريكية، وإظهار طهران الحرب على أنها نزاع أيديولوجي بين الإسلام وأعدائه، علما أنها لم تستغل الخلافات الجوهرية في تلك الحرب بين العراق والدول المطلة على الخليج، فقد أثارت هذه النزعة التوسعية الإيرانية لدولة العراق والعديد من الدول المجاورة، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، وقد عملت هذه الدول على تمويل ومساندة النظام العراقي للوقوف أمام هذا المد الشيوعي في المنطقة، وتقديما للمساعدات المالية السخية لتغذية آلة الحرب، والتي قدرت بأكثر من 35 مليار دولار أمريكي لصد هذا العدوان، والوقوف أمام هذا الخطر وهذا الهدف الإيراني من تصدير ثورته إلى دول الخليج العربي، الذي وضع على رأس قائمة الإستراتيجيات الإيرانية واتخاذها استراتيجية التصلب لتحقيق هذا الهدف حين ذاك.

وبهذا فقد نعتت طهران دول الخليج العربي، واعتبرتها العوبة في يد الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعد بإمكانها تكوين تحالف ملائم مع أي منها، أو أي ضمان حيادها، مما زاد من عزلتها عن ذي قبل³²².

ومع انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية بعام واحد، تزامن وفاة الإمام الخميني، حيث انتخب سيد علي خامنئي فقيها، بينما انتخب علي أكبر هاشمي رفسنجاني - بأغلبية كبيرة - رئيسا رابعا لإيران، ولم يتسلما السلطة إلا بعد تعديل الدستور الإسلامي، حيث قام الرئيس الجديد بتغيير إستراتيجية التصلب التي كانت متبعة من قبل الخميني إلى استراتيجية التبنّي تجاه المنطقة، وعلى وجه الخصوص موقفها تجاه احتلال العراق لدولة الكويت مطالبة الأولى الرحيل عن الكويت على رأس الأولويات، وأصبح الهدف الأكبر في الإستراتيجية الإيرانية، هو التعاون مع دول الخليج، من أجل تأكيد دورها الإقليمي في المنطقة³²³.

كذلك كان لإيران توجه جديد واستراتيجية جديدة تجاه المنطقة، بالتدخل في شؤون الدول المجاورة وفرض الوصاية على الأقليات الشيعية معتبرة نفسها دولة كل شيوعي؛ وبذلك يكون ولاء الشيوعي لإيران أكثر من

321 - محسن ميلاني، سياسة إيران في الخليج من المثالية والمجابهة الى البراغماتية والاعتدال، في جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مصدر سبق ذكره، ص ص 122- 124.

322 - محسن ميلاني، سياسة إيران في الخليج العربي من المثالية والمجابهة الى البراغماتية والاعتدال، المصدر السابق، ص ص 125- 126.

323 - R.K.Rmazani, "Iran's Foreign Policy Both North And South" OP.Cit, P 403.

بلده، وهي تعتبر من المصالح العقائدية التي تحافظ عليها ولا يسمح بالمساس بها، لأنها تعتبر ركيزة من ركائزها الدائمة التي لا تتغير بتغير الرؤساء³²⁴.

فالساسة الإيرانية حيال دول الخليج تقوم على حسن الجوار، وتطوير العلاقات، وفي ذلك يقول خامنئي " ان سياستنا في الماضي والمستقبل عليها أن تكون لنا علاقات حسن جوار، ونحن نعطي الأولوية لدول العالم الثالث، وهذا ما نص عليه الدستور الإيراني، وهذا جزء من سياستنا المعلنة والتي نعمل أوفياء لها³²⁵."

لقد كان هناك دور للرئيس السابق رفسنجاني في تحسين العلاقات مع الدول الإسلامية والعربية وعلى رأسها دول الخليج العربي، حيث كان من أهداف سياسة رفسنجاني الخارجية حل المسائل العالقة مع العرب وخصوصا دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ولى هذه المسألة أهمية كبيرة كما يقول، لأن تعاون دول المنطقة مؤثر جدا في مصيرها لكي لا يكون هناك مبررا لتواجد القوات الأمريكية في منطقة الخليج³²⁶.

إذ يتضح مما سبق أن إيران سعت في إستراتيجيتها التي استندت على أسس قومية ومذهبية، قائمة على شعار تصدير الثورة الإسلامية إلى خارج إيران، وبالذات إلى الدول الإسلامية والعربية وعلى وجه الخصوص دول منطقة الخليج العربي، لذا ولد هذا الشعور نوعا من الشكوك لدى هذه الدول من النوايا الإيرانية، كما ويتضح أيضا إلى سعي إيران لإثارة التيارات المناهضة لأنظمة الحكم في منطقة الدول العربية وتقديم كافة الدعم لهذه التيارات لإثارة البلبلة فيها، فهذه السياسة هي التي كانت متبعة عهد الخميني لإيران، وهي من الأهداف السياسية التي وضعتها ضمن سياستها الخارجية لتصدير هذه الثورة، ومن أهم وسائل استراتيجية تصدير الثورة، دعم مؤسسة " جهاد البناء " الاقتصادية الإيرانية وتدويلها، وارسال معلمين ومدرسين ودعاة لدعم الحركات الراديكالية في العديد من دول المنطقة والعالم الإسلامي، بالإضافة إلى استخدامها الوسائل الإعلامية المختلفة من صحف ومجلات، وعقد مؤتمرات وغيرها من الوسائل الأخرى³²⁷.

324 - الكسندر ويلنر وأنتوني كوردسمان، منافسة استراتيجية : الصراع العسكري - الإيراني في الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 30.

325 - رياض سليمان عواد، " إيرا الماضي والحاضر والمستقبل، دط، مركز الرضا، دمشق، دت، ص62.

326 - مقابلة أجرتها صحيفة " جمهورية اسلامي " في طهران مع رفسنجاني، مصدر سبق ذكره، ص22. وانظر أيضا : جريدة كيهان العربي، طهران، 1994/8/27.

327 - <http://www.azzaman.com/?p=1150>

أما في عهد الرئيس رفسنجاني، فقد تحولت استراتيجيته من المجابهة إلى الإعتدال وكبح جماح الداعين إلى تصدير الثورة، بدمجه وزارتي الدفاع والحرس الثوري في وزارة واحدة للقوات المسلحة، واتخاذ استراتيجية المساومة والمناورات الدبلوماسية بدلا من استراتيجية تصدير الثورة، والذي كان يطمح بهذه الإستراتيجية إلى أبعاد النفوذ الأجنبي، ليتسنى له تنفيذ سياسته بما يخدم مصالح إيران علما أنها خرجت من حرب أنهكت قواها، الإقتصادية، والاجتماعية، وغيرها من النواحي الأخرى.

إنَّ إيران هي بذاتها دولة براغماتية، تهمها مصالحها السياسية والإستراتيجية أكثر ما يهمها انتشار تجربتها السياسية أو العقدية في المنطقة ، فقد كان مشروعها السياسي العقدي الذي كان يهدف إلى الإطاحة بالأنظمة والنظم الاجتماعية القائمة على حد سواء من أجل الهيمنة على مختلف أرجاء العالم الإسلامي³²⁸، وهذا ما سعى إليه محمود أحمدي نجاد عند فوزه في انتخابات 2005، بعد فوزه بأغلبية ساحقة على منافسه هاشمي رفسنجاني وأصبح يسيطر التيار المحافظ على تيار الإصلاحيين، مما أعاد الدائرة إلى مربعها الأول، وإلى السياسة المتشددة، فمنذ وصول المحافظين الجدد إلى الحكم ، بدأت الحكومة في تنفيذ توجهات الرئيس نجاد، حيث قامت الشرطة الإيرانية في حملة ضد الحانات، والمشروبات الكحولية غير المشروعة، والحفلات التي يختلط فيها الشباب من الجنسين، كما تم حظر جميع الأفلام الأجنبية التي تروج لحقوق المرأة وللبرالية الأمريكية، إضافة إلى عملية تطهير داخل وزارة الداخلية بأسبعاد العناصر الإصلاحية المعتدلة التي تفضل تطوير العلاقات مع الغرب، خصوصا السفراء المعينين لدى الترويك الأوروية" بريطانيا وفرنسا وألمانيا"³²⁹.

إنَّ تمسك إيران بمفهومى الاستقلالية والحكم الاسلامي، باعتبارهما المحورين الأيديولوجيين الرئيسيين، والأخذ بمقولة الخميني حين أعلن " إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية "، زادت من درجة توتر العلاقات العربية الخليجية واعتبرت نفسها مستهدفة من هذه السياسة، وقد وصل التوتر بين هذه الدول وإيران إلى حد القطيعة في العلاقات في فترة من الفترات، وقد اتهمت هذه الدول إيران باستضافة جماعات معارضة خاصة الجماعات الشيعية من هذه الدول، وتنظيم مؤتمرات سنوية لرجال الدين المؤيدين لها من دول الإقليم، وكان الهدف من ذلك دعم هذه الجماعات المتمردة لمحاولة إسقاط حكام دول الإقليم، مهددة إيران

328 - موشه ماعوز، الهلال الشيعي: الخرافة والواقع، مركز سابان لسياسات الأوسط التابع لمعهد بروكلين، ترجمات الزيتونة، تشرين الثاني، 2007.

329 - . <http://www.albaian.net/index?function=Item&id=10998&lang=>

بذلك بأثارة الثورات ضد أعضاء مجلس التعاون الخليجي معتبرة اياه مجلس التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أعلن عنه مير حسين موسوي رئيس الوزراء الإيراني حينذاك³³⁰.

ومع تذبذب سياسة إيران تجاه دول الخليج بين كل فترة رئيس حكومة وآخر، وما بين متشدد ومتهاون في السياسة الخارجية الإيرانية، بمحاولة إيران تأجيج صراع شيعي سني، والذي يتمثل في تغذية الخلايا النائمة والجيوب الإيرانية المندسة في دول الخليج، والتي تعمل وفق أجندة مشروع " تصدير الثورة "، وما آلت اليه أوضاع الشعب الإيراني من تقلبات في السياسة على المستويين الداخلي والخارجي، قد اذاق الشعب الإيراني سوء العذاب وعدم الاستقرار، وانتهاك الحرية، من قمع وقتل، وخصوصا المتظاهرين سلميا ضد التزوير الذي جرى في انتخابات 2005 وفوز أحمدي نجاد بهذه الانتخابات، والذي لم يعد على الشعب الإيراني بالنفع في تحسين أوضاعهم الاجتماعية، حتى أنهم أصبحوا يتمنون الرجوع إلى أيام الشاه وحقبته نظرا لما آلت اليه أوضاعهم من سوء المعيشة والفقر والتشتيت، هذا بالنسبة للإيرانيين وأثر السياسة الداخلية عليهم والتي أعادت إيران إلى منتصف الخمسينات من القرن الماضي، أثناء تهميش الشعب آنذاك على حساب الترف الذي كان يعيشه البلاط الملكي والمقربين منه من حاشية وأعوان.

إنَّ ما يجري الآن في الدول الخليجية، وعلى وجه التحديد دولة البحرين، يثبت أن هذا تحرك طائفي يخدم أجندة خارجية تتمثل في مخططات إيرانية تستهدف إثارة الفوضى والنعرات الطائفية في عواصم الدول الخليجية، وما أثبتته هذه المخططات، اعترافات أعضاء من الخلايا والشبكات التي تدعمها إيران بارتباطهم بضباط إيرانيين كانوا قد تدربوا على أيديهم، وامدادهم بأجهزة تجسس بعد تدريبهم عليها³³¹.

لقد تغيرت سياسة إيران خاصة بعد الإجتياح الأمريكي للعراق وإسقاط نظامه، في حين أن إيران هي المستفيد الوحيد من هذه الحرب، كما يقول يوشكا فيشر وزير خارجية ألمانيا في كتابه " مقبض القوة " " إن إيران هي الرابح الوحيد والفائز الكبير من هذه التغيرات الإقليمية، فمن جهة ربما كانت الرغبة في التخلص من صدام حسين أكثر إلحاحا من طهران أكثر من واشنطن. كما أن الخريطة السياسية للعراق قد سمحت الآن لمساحة كبيرة لتمثيل الشيعة الذين يرتبطون بعلاقات قوية بطهران وأيضا الأكراد". ويتحدث فيشر أيضا عن الخطر الشيعي بالقول " بأن هناك امكانية أن تتبوأ إيران مكانة استراتيجية كبيرة إذا ما

330 - تغريد كشك، السياسة الاقليمية لايران، الحوار المتمدن، المصدر الالكتروني السابق.

331 - نبيل ابراهيم، الخطر الايراني في تفريس دول الخليج العربي، شبكة ذي قار، على الموقع الالكتروني: <http://www.dhiqar.net.php?id=23228>.

سيطرت على لبنان وسوريا، وخاصة إذا ما دعمت هذه القوة العقيدية بقوة نووية ذات نظم متقدمة للاطلاق³³².

فإيران استطاعت أن تشفي غليلها من سقوط نظام صدام، علما انها تكبدت خسائر فادحة في حربها مع العراق، والتي اعتبرتها دول الخليج والعراق انها حرب عقائدية ويجب القضاء عليها وإنهاء الثورة الإسلامية، التي هي امتداد للثورة الإيرانية، بحيث يجب وقفها بكل ما أوتيت من قوة، وهذا ما ظهر على سياسة إيران عقب انهيار نظام صدام حسين، وتغلغل إيران في العراق بغية الوصول إلى مطامعها وتحقيق مصالحها، وذلك عن طريق إشعال الفتنة الطائفية، من باب التفوق الطائفي وهو حمل لواء الدفاع عن الشيعة، خصوصا المذهب الجعفري، فقد نقلت رويترز ونشرتها جريدة "الشرق الأوسط" بتاريخ 2005/11/19 قول وتصريحات الرئيس الإيراني أحمدني نجاد بخصوص الاعتزاز بالتفوق الطائفي " المهمة الرئيسية لثورتنا هي تمهيد الطريق لظهور الإمام المهدي الثاني عشر؛ لذلك يجب أن تكون إيران مجتمعا قويا متطورا ونموذجا إسلاميا".

إن إيران تسعى جاهدة في القضاء على استقرار دول الخليج بإرسال المندسين، والسيطرة على المواطنين الشيعة في دول الخليج وتدريبهم، ودعمهم من أجل اثبات وجودها في المنطقة، فإذا كانت النزعة الإمبرطورية - النزعة العرقية الفارسية - في عهد الشاه تستند الى التاريخ الفارسي قبل الإسلام، فإن أيديولوجية الثورة الإسلامية في إيران كما يقول الكتور عبد المنعم سعيد في كتابه العرب وجيرانهم، هي في أوسع معانيها كانت الإسلام وهو أيديولوجية " عابرة للقوميات "، بمعنى أنها تتعدى الحدود الجغرافية والثقافية للشعوب، مستندة في ذلك إلى الدين، أي أن الإسلام الشيعي هو أيضا أيديولوجية عابرة للقوميات بحيث يمتد إلى كل الأقليات الشيعية وراء الحدود القومية، وهذا ما أعطاه زخما أكبر من الإستناد إلى التاريخ الفارسي الذي استندت عليها الأسرة البهلوية سابقا.

فمن هنا جاءت فكرة تصدير الثورة إلى أي بلد إسلامي معلن أنها ثورة إسلامية عالمية، وعلى ضوء ذلك، فإن لجمهورية إيران الإسلامية جماعات وميليشيات موالية لها في أكثر من بلد، مما بدى جليا تدخلها في الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج العربي، لوجود جماعات موالية لها على أساس مذهبي في كل من العراق والسعودية والبحرين وبقية بلدان الخليج، وهذا ما يستوجب من هذه البلدان أخذ الحيطة والحذر دائما

332 - <http://almokhtsar.com/node/6294>

من هذه التدخلات، وهذا ما لمسناه من تدخلات تجاه الدول العربية التي واجهت أنظمتها هبات شعبية، وصلت إلى حد إقصاء رؤساء دولها كما حصل في تونس وليبيا ومصر³³³.

إنَّ عودة الإصلاحيين إلى الحكم بقيادة حسن روحاني ، ربما يغير نظرة الدول إلى ما هو جديد بنهجه السياسي، عما كان سلفه أحمدني نجاد بسياسته التي غلب عليها طابع الخشونة والتطرف خاصة في العلاقات الدولية، فربما تكون سياسة روحاني أقرب إلى الشعب الذي هُمش في العهد السابق، وكان المستفيد الوحيد هو الحرس الثوري الذي مد نفوذه إلى بشكل لم يسبق له مثيل في الإقتصاد والحياة العامة على حساب الفقراء وأغليبيتهم ينتمون إلى عائلات هاجرت من الريف إلى المدن الكبرى لاستحقاق فرصة بعد الوعود التي تلقوها من نجاد، ولكن شعور هذه الشعوب بأنها لم تحصل على الفرص التي تستحقها مقابل ما ضحت به، بأن إيران سوف تبقى متقلبة في سياستها، ما بين محافظ تقليدي وما بين إصلاح، والنتيجة هي الحفاظ على مصالحها بالدرجة الأولى والأخيرة، وهذا ما يتوجب على الدول الخليجية أن يأخذوا بعين الاعتبار هذه السياسة وعلى محمل الجد، وان يتكاتفوا أكثر من أجل الحفاظ على ماء وجههم في المنطقة عبر هذه المتغيرات الحاصلة حالياً، مما يستوجب عليهم إنعاش شعبهم، ورفع مستوى دخلهم والمحافظة عليهم من الانخراط والانجرار في صفوف المندسين، والعابثين لكي تستقر المنطقة بكاملها.

وأن ما يراه أحمد زكي اليماني " وزير النفط السعودي سابقاً"، أن هناك دور إيراني في المنطقة لا يمكن أن ننتقص منه، فمن المقومات التي تمتلكها إيران، أولاً مضيق هرمز والذي يرى أنه إذا تعطلت الملاحة فإن برميل النفط يمكن أن يصل إلى 1000 دولار، فلا يمكن أن يتحمل الاقتصاد الغربي هذا، إضافة إلى أن إيران لديها " جاليات" شيعية في مناطق حساسة في العربية السعودية وباقي دول الخليج، وإيران لديها ذراع مسلح ومدرب وقوي في منطقة الشرق الأوسط وهو " حزب الله " في لبنان، كما أن لدى إيران حليف استراتيجي قوي وهي دولة سوريا، وقد تلعب إيران على وتر المقاومة لإسرائيل عن طريق دعمها لحركات المقاومة كحماس والجهاد الإسلامي وغيرها من حركات المقاومة، وأخيراً عملها على تطوير برنامجها النووي من أجل تطوير اقتصادها بشكل هائل إذا ما امتلكت هذا البرنامج وهذا ما تسعى إليه جاهدة دون ملل أو كلل³³⁴.

333 - محاضرة في جامعة هلسنكي حول الأوضاع الإيرانية الداخلية والخارجية على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahwazstudies.org/article.aspx?=378>.

334 - <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F467EAF9-ABD2-43DB-ADCD-942AA732C3AB>.

الخاتمة والنتائج

لقد تناولت الدراسة بالرصد والتحليل موضوع الأبعاد الإستراتيجية لمصالح إيران ودورها الإقليمي لإيران في منطقة الخليج، في ظل المتغيرات التي حصلت في نهاية العقد الأخيرين من القرن الماضي، والعقد ونيف من القرن الحالي، والتي تمثلت بنجاح الثورة الإيرانية، ودخول المنطقة في حرب دامية بين العراق وإيران، وحرب أمريكية لتحرير الكويت من العراق، وانهيار قطب من الأقطاب الثنائية العالمية، وتوجت هذه المتغيرات بحرب أمريكية ثانية في بداية العقد الأول من الألفية الثانية، والقضاء على النظام العراقي المتمثل بشخصه الرئيس صدام حسين، فنتيجة هذه المتغيرات على المنطقة وعلى وجه الخصوص منطقة الخليج، ظهرت قوى جديدة محاولة فرض مكانتها الإقليمية لسد الفراغ الذي حصل نتيجة تلك المتغيرات، ومن القوى التي ظهرت الجمهورية الإيرانية الإسلامية؛ لذلك طرحت الدراسة عدّة فرضيات منها فرضية رئيسية، والتي قوامها أن هناك علاقة ايجابية بين مصالح إيران الإستراتيجية في منطقة الخليج وربطها بسياساتها الداخلية والخارجية لضمان هذه المصالح سواء الفكرية، أو النووية، أو موقعها الجغرافي المتميز، ولا سيما أن اثبات صحة الفرضيات الفرعية يمكن اعتباره في الوقت نفسه إجابة على أسئلة الدراسة.

وفي سياق معالجة هذه الفرضية، فقد بينت الدراسة مدى أهمية منطقة الخليج الإستراتيجية؛ وذلك من موقع استراتيجي حساس، ومخزون نفطي هائل، ومدى تمتعها بهذه الأهمية، واهتمام الدول في هذه المنطقة، فقد تنافست عليها الكثير من الدول الإستعمارية، حفاظا على مصالحها فيها، فقديمًا كان بسبب موقعها الجغرافي المتميز، أما حديثًا فبسبب مخزونها النفطي الذي يتدفق إلى تلك الدول بأرخص الأثمان وأقل التكاليف، وفي المقابل، فإن إيران من الدول التي تقع على الخليج بجانب دول الخليج العربية، وتتمتع بخصائص تفوق الخصائص السابقة، من مساحة، وعدد سكان، و طاقة من غاز وبتترول.

وبناء عليه فإن إيران تسعى لكسب دور ومكانة إقليمية بارزة في المنطقة، خاصة بعد العمل على برنامجها النووي. ومحاولة تصدير ثورتها خارج دولتها وخصوصا في منطقة الخليج، فقد برز هذا الدور في علاقاتها مع دول الخليج العربية، خصوصا منافستها لأكبر دولة خليجية عربية - المملكة العربية السعودية -، لكسر شوكتها وإضعافها، مما أثرت هذه المنافسة سلبيا على العلاقات فيما بينهما، والتي اتسمت بالعلاقات الباردة أحيانا، والمتوترة أحيانا أخرى، وفي المقابل عكست هذه العلاقة على معظم دول الخليج العربية تخوفا من تفرد إيران بهذه الدول وأن تصبح القوة الرئيسية في المنطقة.

وبخصوص موقع الخليج في علاقات إيران الإقليمية، فقد بينت الدراسة إن المصالح الوطنية والقومية فوق كل اعتبار، فلا يوجد علاقات دائمة أو خلافات دائمة وإنما هناك مصالح دائمة، فتارة تمتعت إيران بعلاقات جيدة مع بعض الدول، وعلى وجه الخصوص العربية منها من أجل المحافظة على استراتيجيتها التي رسمتها لها في المنطقة، ومن هذه الدول على سبيل المثال سوريا وعلاقاتها الإستراتيجية معها، أما فيما يتعلق بعلاقات إيران الدولية فقد بينت الدراسة أن إيران سعت جاهدة إلى تطوير علاقاتها دولياً، للهروب من العزلة الدولية التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة، والحد من هذه العزلة وكان لها ذلك مع العديد من الدول.

وأخيراً فقد أكدت الدراسة صحة الفرضيات التي تم طرحها، وبينت أن لإيران مصالح استراتيجية في منطقة الخليج، سواء مصالح إقتصادية، أو سياسية أمنية، أو مصالح أيديولوجية، كأداة من أدوات تحقيق المكانة والدور الإقليمي في ظل هذه المنطقة، وبناء على ما سبق، توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها:

1- أن منطقة الخليج العربي هي محط أنظار دول العالم بما فيها إيران ، لما تتمتع من مصادر الطاقة التي لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الحالي على أقل اعتبار، لذا سوف تبقى هذه المنطقة محط صراعات، وتنافس تلك الدول على خيرات هذه المنطقة وبما لها من أهمية فائقة من زاوية حركة النقل العالمي والتجارة الدولية.

2- أن إيران بمساحتها الشاسعة، وعدد سكانها المتزايد، وموقعها الجيوسياسي والجغرافي المتميز بموجب تحكمها بأهم مضيق مائي على مستوى العالم ككل، بحيث لا أحد يستطيع أن ينتقص من دور إيران وأهميتها في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد القضاء على نظام صدام حسين العراقي، والذي أحدث خللاً في توازن القوى لصالح إيران، فنتيجة هذا الخلل وهذه الأهمية لتلك الدولة، يتوجب على دول منطقة الخليج العربي التكاتف مع بعضهما أكثر مما هو معتاد، وأكثر ما نلمسه من دول مجلس التعاون الخليجي وتقاهمهم مع بعضهم وعلى وجه الخصوص أمن الخليج وتهديده من قبل إيران بعد إصرارها على العمل على برنامجها النووي واستخدامه في توظيف دورها الإقليمي.

3- إنَّ عدم الثبات والتغيير في سياسة إيران الخارجية؛ وذلك نتيجة تبادل الأدوار الرئاسية عبر الإنتخابات الرسمية في الجمهورية الإيرانية الإسلامية، من رئيس محافظ ومتشدد إلى رئيس إصلاحى براغماتي، ما هو إلا تغيير معلن دون اللجوء الى التغيير في الجوهر السياسي، بحيث تبقى الأهداف الغير

معلنة هي التي تخدم مصالح إيران القومية، وتبقى ثابتة في جميع الحقب، سواء سياسة تصدير الثورة، أو سياسة إيران الاقتصادية و سياسة الإنفتاح، أو غيرها من السياسات، وهو ما ظهر من تناقض في المواقف الإيرانية حول العداء للولايات المتحدة الأمريكية، ومقابل ذلك التحالف معها في الحرب على العراق، وعلى أفغانستان؛ لذلك سوف تبقى إيران مصرة على هذا النمط من السياسة، من أجل المحافظة على كيائها ومكانتها الإقليمية التي تطمح إلى لوصول إليها، لذا يجب التعامل مع هذه الدولة بالحدز قدر المستطاع، مع إبقاء نوعا من الدبلوماسية في هذه العلاقات، لكي لا تصل الأوضاع إلى حد القطيعة، وحفظ ماء الوجه في التعامل في جميع المستويات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية ، وغيرها من النواحي الأخرى من المجالات.

المصادر والمراجع

1. ابراهيم، عبد العزيز عبد الغني، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899 - 1947م، دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، 1980.
2. ابراهيم، عبد العزيز عبد الغني، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي - دراسة وثائقية، الرياض، 1981.
3. ابراهيم، علي، مفاوضات السلام العراقية الايرانية، مستقبل السلام في منطقة الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 99، القاهرة، 1990.
4. أبو عامر، علاء، العلاقات الدولية "بين الدبلوماسية والإستراتيجية"، مكتبة آفاق، غزة فلسطين، ط، 2002.
5. أحمد، ابراهيم خليل، بدايات التحدي الاجتماعي والفكر الاجنبي في أقطار الخليج العربي، وقائع ندوة التحديات الاجتماعية والفكر الاجنبي في أقطار الخليج العربي، مسقط، 1985.
6. احمد، علاء جبار، روسيا القيصريّة وهدف العلاقة المميزة مع بلاد فارس، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العدد 13، 2009.
7. احمدي، هوشانج امير، "تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية"، ف 14، في جمال سند السويدي "محرر"، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار.
8. الأحمرى، محمد حامد وآخرون، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2012..
9. ارنولد ولسن، الخليج العربي: مجمل تاريخي منذ أقدم الأزمنة وحتى أوائل القرن العشرين، ترجمة عبد القادر اليوسف، الكويت، دزت.
10. اسماعيل، محمد، ليبيا وإيران جمعها الخلاف مع الآخرين، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، 2007.
11. اسيري، عبد الرضا علي، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة : انجازات..اخفاقات.. وتحديات، الكويت، 1993.

12. الأعظمي، وليد حمدي ، النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (1794 - 1971)، ط1، دار الحكمة، بغداد، 1993.
13. آغا، أحمد خالد حسين ، " سورية وإيران تتنافس وتعاون "، ترجمة، عدنان حسين، ط1، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، 1997.
14. أمين، عبد الأمير محمد، المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747 - 1778، ترجمة هاشم كاطع لازم، منشورات مركز دراسات الخليج، البصرة، 1977.
15. انديك، مارتن، المصالح الدولية في منطقة الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2006.
16. أنطوان صفير، " الابعاد والاهداف الايرانية في منطقة الخليج العربي "، في احمد عصمت عبد المجيد، وآخرين " محرر "، ندوة جزر الخليج العربي، اسباب الصراع ومتطلبات الحل "، ط1، مركز الدراسات العربي - الاوروبي، باريس، 1994.
17. بحيري، مروان، السياسة الامريكية والشرق الاوسط، سلسلة كتب المستقبل العربي. السياسة الامريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
18. بختياري، بهمان، " المؤسسات الحاكمة في ايران: المرشد الاعلى والرئاسة ومجلس الشورى والبرلمان "، في جمال سند السويدي " محرر "، ايران والخليج: البحث عن الاستقرار، 1996.
19. البديري، إياد عايد والي، الدور الإستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، كلية الاداب، جامعة القادسية المجلد الحادي عشر، العدد3، 2008م.
20. برادلي . أ . تاير، السلام الأمريكي في الشرق الأوسط : المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: د. عماد فوزي شعبي، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004 .
21. بصيري، محمد علي، مواقف الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حيال الملف النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد76، نوفمبر2006م
22. البياتي، عباس فاضل، التفاهم الروسي - الإيراني وانعكاساته الإقليمية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإقليمية، جامعة كركوك، العدد1، مجلد3، 2008.
23. التكريتي، سليم طه، الصراع على الخليج العربي، وزارة الثقافة، بغداد، 1965.

24. التميمي، عبد المالك، مسمى الخليج : دراسة في العلاقات العربية - الإيرانية، شؤون عربية، العدد 84، 1995.
25. توفيق، سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للنشر، ط3، 2006.
26. جاسم، خليل ناصر، العلاقات السعودية - البريطانية، البصرة، 2003.
27. الجاسور، ناظم، موسوعة العلوم السياسية، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004.
28. الجعفري، بشار، السياسة الخارجية السورية 1946-1982 ، دار اطلاس، ط1، دمشق، سوريا، 1987.
29. جلال الدين المدني، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة : سالم مشكور، طهران، ط1، 1993.
30. الجميل، يحيى، إيران بين التاج والعمامة، دار الحرية للطباعة والصحافة والنشر، القاهرة، 1989.
31. جودة، حسنين جودة، "جغرافية آسيا الإقليمية"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.
32. جيمس بيل، الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج : مستطيل التوتر في جمال سند السويدي "محرر" إيران والخليج : البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الفصل الخامس، 1996.
33. حسن الرشدي، العلاقات الإيرانية الإسرائيلية... محاولة للفهم، دار الجلال، الرياض، الطبعة الأولى، 2008.
34. حسن، سليمان، تكييف طبيعة الأوضاع العالمية الجديدة، في مصطفى كامل السيد وصلاح زرنوقة (محرران)، العرب ونظام عالمي جديد، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1998.
35. حسن، عبد الهادي، موسوعة الرشيد، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على التوجهات الأمريكية، دراسات سياسية، المطلب الثاني، السياسة الإيرانية في مرحلة ما بعد الخميني، 1989.
36. حمد، النور، السودان وإيران: رحلة التقارب والمشهد العربي الراهن، المركز العربي ودراسة السياسات، 4ابريل، 2013.

37. الحمداني، ضاري سرحان، سياسة ايران تجاه دول الجوار، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2012.
38. خالدي، أحمد، سوريا وايران تتنافس وتعاون، ترجمة عدنان حسن، دار الكنوز الأدبية، ط1، بيروت، لبنان، 1997.
39. خدوري، مجدي، حرب الخليج، ترجمة وليد خالد أحمد، 2008
40. خدوري، وليد، التعاون في مجال النفط من المنظور العربي، ندوة تطوير العلاقات العربية - الايرانية، طهران، نيسان، 2001.
41. الخزار، فهد مزيان ، العلاقات الايرانية- السعودية : التطورات الراهنة وأفاق المستقبل، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، 2003.
42. الخصوصي، بدر الدين، الخليج العربي والمطامع الاستعمارية، مجلة كلية الاداب والتربية، العددان الثالث والرابع، جامعة الكويت، حزيران، 1973.
43. الخصوصي، بدر الدين، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1974م.
44. الخطيب، محمود سعيد، " الوضع القانوني للبحر الاقليمي مع دراسة للبحار الاقليمية العربية والاجنبية في القانون الدولي "، القاهرة، دار النهضة العربية، 1975.
45. خليفة، حامد، السياسة البريطانية في الخليج العربي، الكويت، 2002.
46. الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الثالث، دار رواد النهضة، لبنان، 1994.
47. د. كاظم هاشم نعمة، "العلاقات الدولية"، كلية القانون والسياسة، قسم السياسة، جامعة بغداد، ج1، 1979م.
48. الداوود، محمد علي ، تقاطع مصالح القوتين العظميين في الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد31، 1987.
49. داويشا، عضيد ، " دور الإسلام في السياسة الخارجية "، عرض وتحليل اسماعيل صبري مقلد، عالم الفكر، مجلد " 20 "، العدد " 2 "، 1989.
50. دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ط2، معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي " 437"، الجمهورية الإسلامية في ايران، طهران، 1992، المادة " رقم3 ط، فقرة " 16.

51. دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، 1992.
52. الدليمي، قاسم محمد، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية 1996، مطبعة الفرات، ط1، بغداد، العراق، 2003.
53. دورثي، جيمس وبالسغراف روبرت " النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة الدكتور وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985
54. ديربي، أكرم، آراء في الحرب، الإستراتيجية وطريقة القيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 1984.
55. الراوي، كمال عزيز فرحان، السعودية وأمن الخليج العربي في ظل الوضع الدولي "1991 – 2000"، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، 2004.
56. رجب، يحيى حلمي، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، القاهرة، 1989.
57. رسلان، محمد عبدالله، ايران من الداخل وعلاقاتها بالخارج بعد حقبة الخميني "، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 99، 1990.
58. رشيد، فوزية، " ايران وخط الأوراق "، اخبار الخليج، البحرين، 2009.
59. الرمضاني، مازن، " السياسة الخارجية : دراسة نظرية "، د زط، دار الحكمة، بغداد، 1991.
60. ريتز، سكوت، استهداف ايران، ترجمة أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، لبنان، ومكتبة مدبولي، مصر، 2007.
61. الرئيس، رياض نجيب، وثائق الخليج العربي، لندن، 1975.
62. زامل، سعيد، " القضية الفلسطينية في العلاقات العربية الايرانية : الورقة الايرانية "، في كتاب " العلاقات العربية – الايرانية : الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
63. الزويري، محجوب، ايران الثورية والثورات العربية : ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الايرانية ومآلاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 مايو، 2012.
64. سبيتان، سمير، عمان : تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
65. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للنشر، ط3، 2006.

66. سعودي، هالة، أزمة الخليج ودولتا الجوار: تركيا ايران، في أحمد الرشيد، محرر الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1991.
67. سعيد، عبد المنعم، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور "العرب والعالم"، ط1، 1987.
68. سلامة، غسان، السياسة الخارجية السعودية منذ 1945، ط1، معهد الإنماء العربي، دار بغداد، 1989.
69. السويدي، جمال سند، " المأزق الأمني في الخليج : دول الخليج العربية والولايات المتحدة الامريكية وايران"، في جمال سند السويدي "محرر"، " ايران والخليج : البحث عن الاستقرار".
70. سيد مهدي حسيني، تداعيات البرنامج النووي الايراني على العلاقات الايرانية - الأمريكية، مختارات إيرانية، العدد73، اغسطس2006، ص 94-96.
71. سيد نوفل، الاوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، ج2، القاهرة، 1967.
72. السيد، ياسين، (مشرف)، " أمن الخليج في الاطار الاقليمي: رؤى ايران وتركيا"، التقرير الاستراتيجي العربي، 1992.
73. سيل، باتريك، " الأسد: الصراع على الشرق الأوسط"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992.
74. الشافعي، عمر، " عودة العلاقات السعودية الايرانية"، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد(3)، 1992.
75. شحادة، مهدي شحادة، وجواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، القاهرة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1999.
76. شحادة، مهدي، وجواد بشارة، ايران : تحديات العقيدة والثورة، ط1، مركز الدراسات العربي - الاوروبي، 1990.
77. شعبان عبد الرحمن، العلاقات الكويتية - الايرانية محطات ساخنة وتقارب حذر، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، 2007.
78. صادق، حيدر، مستقبل الدبلوماسية، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، 1996
79. صايغ يوسف، "النظرة الاقتصادية المستقبلية لمنطقة الخليج"، التعاون، السنة1، العدد3(تموز/يوليو1986).

80. صباغ، مازن يوسف، العرب وايران نداء التاريخ والحضارة، دار السوسن للنشر والتوزيع والطباعة، سورية- دمشق، ط1، 2003.
81. العابد ، صالح ، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي، 1798- 1810، مطبعة العاني، 1979.
82. العامري، علي محمد حسين، العلاقات الايرانية - السعودية للفترة ما بين 1997 - 2008، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد30، 2010.
83. عبد الحميد، عصام السيد، الخطاب الإعلامي للثورة الايرانية وأثره على العلاقات الخارجية، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، 2006.
84. عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، لبنان، 1982، ص 299. وانظر ايضا: فاضل حسين، مشكلة شط العرب، بغداد، 1975، ص30.
85. عبد الكريم، عمرو، " تمايزات النخبة الدينية الحاكمة في ايران "، السياسة الدولية، العدد "130"، 1997.
86. عبد المنعم، هادي علي، ايران في الإستراتيجية الأمريكية، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية، العدد(2)، آب، 2009.
87. عبدالله، موسى محمد، الامارات العربية وجيرانها، دار القلم، الكويت، 1981م.
88. عتريسي، طلال، الجمهورية الصعبة ايران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، دار الساقي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
89. عدنان السيد حسين، العلاقات الدولية الحرب والسلم ومفاهيم أساسية، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 1994.
90. عريقات، أماني محمد، السياسة الخارجية الايرانية تجاه الصراع الاسرائيلي: القضية الفلسطينية 1979 - 2012 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين 2012.
91. عز الرجال، عمر، عملية صنع قرار الحرب العراقية الايرانية من جانب العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد85، القاهرة، 1986.
92. العزي، خالد، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، ط 2، بغداد، 1981.
93. العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1974.
94. علاوي، ستار جبار، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الإقليمية والدولية، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 2009

95. علي، عيسى، العلاقات العمانية الإيرانية، دار المستقبل، سلطنة عُمان، 2011.
96. علي خاني، مهدي، انجازات الدبلوماسية النووية الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 77، ديسمبر 2006.
97. عواد، رياض سليمان، " إيران الماضي والحاضر والمستقبل، د.ط، مركز الرضا، دمشق، د.ت.
98. العيسى، شعلان، العلاقات العربية - الإيرانية والاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات العصدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
99. العيسى، شعلان، " الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، المستقبل العربي 1996.
100. غانم، محمد صالح، " روسيا والخليج العربي"، في مجموعة باحثين، العرب والقوى العظمى " العرب وروسيا"، بغداد، 1998.
101. غرينسكي، أوليغ، سيناريو لحرب عالمية ثالثة، ترجمة طه عبد الواحد، دار الزهراء، بيروت، لبنان.
102. الغزالي، أسامة، حرب الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي، معالم ثابتة وسياسات متغيرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 38، بيروت، نيسان 1982.
103. الغفلي، علي احمد، المستقبل الإستراتيجي للخليج العربي، التقرير الإستراتيجي الخليجي، الإمارات العربية المتحدة، دار الخليج العربي للصحافة والطباعة والنشر، 2001، 2002.
104. فهمي، عبد القادر محمد، المدخل الى دراسة الإستراتيجية، عمان : دار مجدلاوي، 2006، ط1.
105. فوده، محمد رضا ، "الأمن القومي للخليج العربي"، الصلاح للدراسات السياسية والانتاج الإعلامي، القاهرة، 1991.
106. الفيل، محمد رشيد، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، الكويت: رابطة الاجتماعيين، 1967.
107. قاسم، جمال زكريا ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1840 - 1914، الكويت، 1972.
108. القاسمي، خالد بن محمد، "الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني"، الاسكندرية، مصر، 1997.

109. قرقاش، أنور، " إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ودولة الامارات العربية المتحدة: الاحتمالات والتحديات في العقد القادم، في جمال سند السويدي(محرر)، إيران والخليج : البحث عن الاستقرار، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي.
110. كلاوزفيتز، عن الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ترجمة سليم شاكرا الإمامي، ص175-245، بيروت، 1997م.
111. الكواز، محمد، العلاقات الكويتية الإيرانية 1979-1991.
112. الكيالي، عبد الوهاب، "الموسوعة السياسية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.
113. ماعوز، موشه، الهلال الشيعي : الخرافة والواقع، مركز سابان لسياسات الأوسط التابع لمعهد بروكلين، ترجمات الزيتونة، تشرين الثاني، 2007.
114. المبار، سالم سعدون ، الخليج العربي دراسة في الجغرافية الإقليمية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1981.
115. مجموعة مؤلفين، محمد السيد سعيد(مترجم)، مقدمة : الوطن العربي والمتغيرات العالمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط1، 1991.
116. محمد بدوي وآخرون، العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، المكتبة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
117. المديني، توفيق، " امل وحزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية "، دار الأهالي، دمشق، سورية، 1999.
118. مركز الإمارات للبحوث، المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2006.
119. مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، " العلاقات الإيرانية الاردنية : عوامل التقارب وآفاق المستقبل "، 2001.
120. مرهون، عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دارالنهار للنشر، بيروت، طبعة أولى، 1997.
121. مسعد، نيفين عبد المنعم، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية - الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2001.
122. مغايري، مازن، أطلس العالم، المكتبة الوطنية، ط2، نابلس، 2004.

123. مقلد، اسماعيل صبري، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1979.
124. مكرم، رانيا، كيف تفكر ايران؟ الرؤية الايرانية للعلاقات مع مصر، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 2011.
125. مهابة، أحمد، ايران وأمن الخليج : الخليج بعد الحرب، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد " 105 "، 1993.
126. موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، 1981.
127. ميلاني، محسن، " سياسة ايران في الخليج العربي من المثالية والمجابهة الى البراجماتية والاعتدال "، في جمال سند السويدي " محرر"، ايران والخليج: البحث عن الاستقرار.
128. النبراوي، فتحية، ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي " دراسة في العلاقات الدولية وإقليمية "، الاسكندرية، منشأة المعارف، د.ت.
129. النجار، مصطفى عبد القادر ، العلاقات الدولية لروسيا والاتحاد السوفييتي بالخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد2، جامعة البصرة، 1975
130. النجار، مصطفى عبد القادر ، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977.
131. النجدي، صالح عبد العزيز(1999)؛ "التقارب السعودي- الايراني دوافعه وأبعاده"، في موقع فيصل نور، ص13.
132. نزار عبد القادر، ايران والقنبلة النووية الطموحات الامبراطورية، المكتبة الدولية، ط1، بيروت، لبنان، ص ص 122- 123.
133. النزاع بين الامارات العربية المتحدة وايران في الوثائق البريطانية، ص162.
134. نعمان، عصام، أمريكا والاسلام والسلاح النووي، حاصر الصراع ومستقبله في دنيا العرب والعجم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 2007.
135. نيكولاي زلوبن، الخليج في سياق السياسة الخارجية الروسية، المصالح الدولية في منطقة الخليج، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط1، 2006.
136. هارت، ليدل، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1967م.

137. هارلد مولروشتيفاني زونيوس، ترجمة عدنان عباسي علي، دراسات عالمية، التدخل العسكري والأسلحة النووية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، ط1، 2007.
138. هاري آر. يارغر، 2011، الإستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن العشرين، ترجمة راجح محرز علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2011.
139. هوليس، روز ماري، أوروبا وأمن الخليج : المنافسة التجارية، في كتاب " أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين "، مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبو ضبي، 1998.
140. هويدي، فهمي، " إيران من الداخل "، ط4، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1991.
141. الهيتي، صبري فارس ، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، المطابع النموذجية، عُمان، 1981.
142. الهيتي، صبري فارس، الخليج العربي (أرضه، سكانه، اقتصادياته، جيوبوليتيكيته)، عمان، مؤسسة الوراق، ط1، 2003.
143. هيكل، محمد حسنين، " مدافع آية الله الخميني: قصة ايران والثورة "، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1983.
144. هيكل، محمد حسنين، مدافع آية الله : قصة إيران والثورة، دار الشروق، القاهرة، ط5، 2000 م.
145. وهبة، حافظ، خمسون عاما في جزيرة العرب، القاهرة، 1967.
146. وهيم، طالب محمد ، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج 1938-1939م، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982.
147. ويلسون، لفتانت كولنيل سير ارنولد، تاريخ عُمان والخليج، 1988م.
148. ويلنر، الكسندر وانتوني كوردسمان، منافسة استراتيجية : الصراع العسكري - الايراني في الخليج، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد176، 2011.

الصحف والمجلات ومواقع الانترنت

1. اندرية بوفر، مدخل الى الإستراتيجية، ترجمة، هيئة الاستعلامات، القاهرة.
2. مصطفى اللباد، تطور العلاقات الايرانية التركية وانعكاساتها على المنطقة، العدد السابع، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2011.
3. تغريد كشك، السياسة الاقليمية لايران، الحوار المتمدن، المصدر الالكتروني السابق.
4. جابر الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية - الايرانية، مصر، 1970.
5. جابر الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية، مصر، 1970.
6. ثابت، أحمد، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي : دور القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 171، يناير 2008.
7. هاشم، أحمد، "عودة القوة الايرانية : عراق جديد"، شؤون الأوسط، العدد (54)، 1996.
8. مردم، ارشمهرمنش، الفرص والتحديات في علاقات ايران والصين، مختارات ايرانية، العدد (88)، نوفمبر 2007، ص 93.
9. اعتماد علي، مبررات ايران لمنع دخول المفتشين، مختارات ايرانية، العدد 80، مارس 2007.
10. صفيّر، انطوان، " الأبعاد والأهداف الايرانية في منطقة الخليج العربي "، في أحمد عصمت عبدالمجيد" محرر "، ندوة جزر الخليج العربي، اسباب الصراع ومتطلبات الحل / ط 1، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، باريس، 1994.
11. برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية، نيويورك، 2002.
12. بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، أوراق الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 18، 2010.
13. تنيرة، بكر مصباح، التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 46، 1986.
14. أحمد، تامر عزام، الغزو البرتغالي للخليج العربي : دراسة في الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العدد 2 "، 2009.
15. حسن العليكم، السياسة السوفييتية تجاه الخليج في عهد غور باتشوف، مجلة المستقبل العربي، عدد 125، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز / 1989.

16. حسين موسوي، الاقتصاد الايراني ضروري التصحيح البنوي، مجلة شؤون الأوسط، عدد " 104 "، بدون، مركزالدراسات الاستراتيجية، خريف 2001.
17. حواراجرته صحيفة " جمهوري اسلامي " مع رفسنجاني، " العلاقات الايرانية - العربية "، مجلة الوحدة، العدد " 206 "، 1997،
18. السرجاني، خالد زكريا، " وفاة الخميني والصراع على السلطة في ايران "، السياسة الدولية، العدد 97، 1989.
19. خليل علي مراد، سياسة الولايات في الخليج العربي والمحيط الهندي، 1968-1980، مجلة الخليج العربي، العدد 1، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي 1985 .
20. د. حسن ابوطالب، ايران مفاجآت الداخل وتوترات الخارج، التقرير الاستراتيجي العربي 2005/2006، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2006.
21. التميمي، عبد الملك خلف، الاحتلال الايراني للجزرالعربية في الخليج، دراسات في تاريخ العلاقات العربية الايراني 1887 - 1971، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت، عدد يوليو، 1988.
22. محمود علي الداود، تاريخ العلاقات الهولندية في الخليج العربي، 193 - 1760، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد "3"، 1961.
23. غازي، وداد جابر، " التجربة الاصلاحية في ايران "1997 - 2005" في عهد الرئيس الاسبق محمد خاتمي انموذجا "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 43، 2005.
24. نعيم، جاسم محمد، أوضاع الطبقة العاملة في إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي 1941 - 1979، جامعة المثني، كلية التربية، مجلة اوروك للأبحاث الانسانية، مجلد " 4 "، عدد "2"، 2011.
25. عراقشي، عباس، ايران لن تستسلم لتعليق تخصيب اليورانيوم، مختارات ايرانية، العدد 74، سبتمبر 2006.
26. رافد أحمد أمين العاني، السياسة الأمريكية تجاه ايران الشاهنشاهية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العدد 9، 2011
27. زهير الحارثي، المعادلة الايرانية والملف النووي... خيارات على حساب استحقاقات، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10035، 20 مايو 2006.

28. همام، سامح، التوجه الإيراني نحو الدول العربية: دلالات واحتمالات، مختارات إيرانية، العدد (83)، يونيو 2007.
29. سعد ناجي، منعم العمار، الخليج العربي في عالم متغير : دراسة في معضلة الأمن الخارجي وترتيباته، السياسة الدولية، العدد 125، 1996.
30. سيد، عوض عثمان، العلاقات الإيرانية- الخليجية بين دروس الماضي... وآفاق المستقبل، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية، عدد 28، الاهرام، تشرين الثاني، 2002.
31. طلال عتريسي، جغرافية إيران السياسية، "شؤون الأوسط، العدد " 84 "، 1999.
32. عبدالجليل زيد المرهون، اسرائيل والملف النووي الإيراني، جريدة الرياض، العدد 14088، 19 يناير 2007 م.
33. عبدالخالق عبدالله، " النفط والنظام الإقليمي الخليجي "، المستقبل العربي، السنة 16، العدد 181، 1994.
34. النفيسي، عبدالله فهد، ايران والخليج : ديكالكتيك الدمج والنبد 1979- 1998، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 137، تموز 1999.
35. عبدالله يوسف سهر، "السياسة الخارجية الإيرانية : تحليل صناعة القرار"، السياسة الدولية، العدد "138"، 1999.
36. عدنان منصور، لبنان وإيران : ثمانية وستون عاما من العلاقات الدبلوماسية، جريدة الأخبار، 13 تشرين الأول، 2010.
37. شمس الواعظين، ماشاءالله، " العلاقات العربية- الإيرانية : تأثير الخطاب السياسي والاعلامي، شؤون الأوسط، العدد، (49)، 1996.
38. مجلة الشراع، حزب الله : حركة عسكرية أم سياسية أم دينية، 1986.
39. عبد المؤمن، محمد السعيد، " السياسة الخارجية الإيرانية في ظل رئاسة محمد خاتمي "، اشراف الرئيس علي ناصر محمد، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، السنة الثانية، العدد 10، 1998.
40. عبد المؤمن، محمد السعيد، " ايران من الداخل : رؤية مصرية "، في السيد ياسين " مشرف "، التقرير الاستراتيجي العربي، ط 1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1995..
41. عبد المؤمن، محمد السعيد، الحوار الأمريكي - الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 83، يونيو، 2007.

42. عبد المؤمن، محمد السعيد ، ايران والتوغل النووي، مختارات ايرانية، العدد82، مايو2007.
43. محمد سعد أبو عامود، "ملف خاص عن التهديدات الايرانية للإمارات"، صحيفة الوطن، البحرين، 27 يناير 2009.
44. محمد صادق اسماعيل، العلاقات الخليجية الايرانية... والحذر المتبادل، مجلة دنيا الراي، الرياض، 2010. وانظر ايضا : حسام حمدان، قطر وايران : علاقات متميزة على ضفتي الخليج، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، 2007.
45. مذكرة احتجاج من متصرف لواء البصرة الى قنصل حكومة ايران في البصرة، رقم الملف 168، رقم الوثيقة 5123، 1930/10/3، وثائق ميناء البصرة، مركز وثائق البصرة.
46. نوفل، ميشال، " ايران في عالم متحول : جدلية التواصل والانقطاع في السياسة الخارجية "؟، شؤون الأوسط، العدد "13"، 1992.
47. نوفل، ميشال، " ايران والتطبيع المزدوج "، شؤون الأوسط، العدد"52"، 1996.
48. نبيل ابراهيم، الخطر الايراني في تفريس دول الخليج العربي، شبكة ذيقار.
49. محمود سريع القلم، " مستقبل العلاقات العربية - الايرانية "، المستقبل العربي، العدد177، 1993.
50. مخلص مبيضين، العلاقات الخليجية الايرانية 1997 - 2006، المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008م.
51. جريدة الرأي العام " الكويتية "، العدد 2147، الصادر في 17 / 11 / 1980.
52. صحيفة السياسة الكويتية في 7 / 12 / 1987. وانظر أيضا: د. محمد سالم احمد الكواز، العلاقات الكويتية الايرانية 1979 - 1991 " دراسة تاريخية "، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 7، العدد 3، 2012.
53. صحيفة الأنباء الكويتية في 14/11/1988.
54. صحيفة الحياة، العدد(1228)، 1996/10/8.
55. جريدة الحياة، الرياض، 1996/11/21، العدد12323.
56. صحيفة الرأي، عمان، العدد(10683)، الأحد:1999/12/5، ص39 .
57. جريدة الرأي الكويتية، 8 / يونيو / 2004 م.
58. أفتاب(الشمس)، 2006/12/10، تنافس ايران وأمريكا في اللعبة الكبرى، مختارات ايرانية، العدد79، فبراير 2007.

59. المزل، محمد، 8 فبراير، 2009، لصحيفة الأيام البحرينية.
60. تقرير برنامج الشرق الأوسط، ايران وجيرانها والأزمة الإقليمية (1-2)، مختارات إيرانية، العدد 76، نوفمبر 2006.
61. تقرير برنامج الشرق الأوسط، ايران وجيرانها والأزمة الإقليمية (2-2) مرجع سابق.

مواقع الانترنت:

- محاضرة في جامعة هلسنكي حول الأوضاع الإيرانية الداخلية والخارجية على الموقع الإلكتروني <http://www.ahwazstudies.org/article.aspx?aid=378>.
- احمد الجبير، موقع العرب في الاستراتيجية الأمريكية، الحوار المتمدن، عدد 1986، 2007/7/24. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=103716>
- انرو جونسون ومحجوب الزويري، معضلة السياسة والأمن في العلاقات العربية الإيرانية: حالة الأردن، وحدة الدراسات الإيرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية. علنا الموقع: http://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=4
- أنور قرقاش، " إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة : الاحتمالات والتحديات في العقد القادم"، الفصل السابع، في جمال سند السويدي " محرر"، إيران والخليج : البحث عن الاستقرار"، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1996. وانظر ايضا: على الموقع الإلكتروني http://www.aleqt.com/2011/04/08/article_524216.ht.ml
- د. عبد المجيد سويلم، إيران إلى أين، على الموقع الإلكتروني: <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=173541>.
- سامح راشد، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد، السياسة الدولية، 2005، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?serial=2215588e> id =1537.00:55:36/2014
- لطفي كريم، اعلان المبادئ والحماية الأمريكية للعراق، المدى، آراء وأفكار، الحوار المتمدن، عدد 22، 04، 2008/2/27. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=126270>

- لؤي عبد الرسول حسن، سياسة بريطانيا تجاه منطقة الخليج العربي حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939، مجلة سرمن رأى، جامعة سامراء، المجلد " 8 "، العدد " 30 "، 2012.
وانظريضا: [http:// www.iasj.net/iasj?func= issueTOC& isId= 2746 & uiLangua ge =a](http://www.iasj.net/iasj?func=issueTOC&isId=2746&uiLanguage=a)
- مازن الرمضاني، العلاقات العراقية الايرانية : حاضرا الماضي ومستقبل الحاضر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2011. وانظريضا: [http:// www.dohainstitute.org/](http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-8186-6176c61cfbd5)
release/ 232a0cb2-70bd-4555-8186-6176c61cfbd5
- محمد صادق اسماعيل، الكويت - ايران : حدث عابر وتداعيات كثيرة، مختارات ايرانية، مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، مصر، 2001.
[Acps.ahram.org.eg/ahram/ 2001/1/1/CIRN32.HTM](http://Acps.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN32.HTM)
- محمد عبدالله محمد، " ايران ليست عصابة مافيا ولا العدو الأول للعراق، في: Arabic
Media2004.Internet Network _ Internews, Middle East 20/ sep
- موسوعة مقاتل من الصحراء، موضوعات سياسية عسكرية، تنامي الدور الايراني وتأثيره على الامن القومي العربي. [http:// www.forsanhag.com/ show thread.php?t = 155459](http://www.forsanhag.com/showthread.php?t=155459)
- ناصر الشيخ عبدالله الفضالي، الدور الايراني في امة الكويت، مجلة البيان، العدد 307، 2013،
وانظريضا: [http://.www.altanw](http://www.altanw.net)
- ناهد سيد أمين، تطورالعلاقات المصرية - الايرانية قبل الثورة الاسلامية، 4 اكتوبر، 2011.
وانظرالموقع الالكتروني: [http:// www.elsyasi.com/ article _detail.as.aspx?id =](http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=)
- وزارةالخارجية - الجمهورية الاسلامية الايرانية
<http://www.mfa.gov.ir/index.aspx?siteid=2&pageid=143>
- : [http://alrased.net/main/articles.aspx?selected _article _no=4630](http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4630) ..
- د. عدنان أبو عامر، تقارب فتح مع ايران لتوسيع خياراتها، أسابيل، 30 كانون أول/ 2014. على الموقع الالكتروني [http://www.assabeel net/important _news/item/23856](http://www.assabeel.net/important_news/item/23856)
- كجيل اليكليت وكولن كامبل، تأثيرالاسواق والتقنية في احتياطات النفط الاقليمية، م. س. ذ .
وانظريضا: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=71906>

- جريدة الكويت " الكويتية"، العدد 5845، في 1988/8/20 وانظر أيضا: موسوعة مقاتل من الصحراء <http://www.Moqatel.com>.
- أفرح ناثر جاسم، موقف ايران من حربي الخليج الثانية والثالثة، Regional Studies، دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العدد 3، 2005. وانظر أيضا: <http://www.iasj.net/iasj?func=search&template=&uiLanguage=ar>.
- - الإيرانيون وعيد النيروز، أكثر من عنوان، الحوار المتمدن، أخبار عامة، يوتيوب التحدث، 2014/3/23، على الموقع الإلكتروني : <http://ahewar.org/rate/ys.asp?yid=1613767>
- حسن الرشدي، الاستراتيجية الامريكية الجديدة في العالم الدراسة المنشورة على الرابط <http://www.albayan-magazine.com/Iraq-file/01.htm>.
- سيمونمابون، " الصراع من أجل البحرين: التنافس السعودي الايراني "، سياسة الشرق الأوسط، العدد (2)، مجلد 22، 2012. وانظر أيضا: www.bagdadcenter.net/print-69.html
- طلعت رميح، دور الليبراليين الجد دفي الاستراتيجية الأمريكية، المسلم، العدد الصادر 2007/2/2. <http://www.almoslim.net/node/85758>
- عبد الرضا همداني، العلاقات الكويتية - الايرانية 1961-1998 ، بحث متاح على شبكة المعلومات والاتصالات الدولية على الموقع: [www. Albainah.net](http://www.Albainah.net)
- 2. عرض كتاب الثورة البائسة للدكتور موسى الموسوي، الاربعاء، شباط، 2014/19، على الموقع الإلكتروني: http://albasrah.net/pages/mod.php?mod=art&lapage=../ar_articles_2010/0910/raawi2_290910.htm

المصادر الأجنبية

1. Scoot Ritter, Target Iran– The Truth About The Whit Houses Plans For Regime Change, Nation Books, An: Imprint, Of Avalon Publishing Group ,Inc, New York.2006.
2. Tomas W.Robinson, National Interest , International Studies Quarterly, No.11, 1967.
3. Couloumios, The order and Wolfe, James H. " Introduction to International Relation: Power and Justice" Prentice-Hall of India – Private limited, New Delhi, 1986.
4. Joseph Nye," What, s New World Order “ Foreign Affaris, Vo171,No”1”, 1992.

فهرست المحتويات

أ	الإهداء
ب	الإقرار
ج	شكر وتقدير
د	الملخص بالعربية
و	الملخص بالإنجليزية
1	الفصل الأول : خلفية الدراسة
1	المقدمة
3	مبررات الدراسة
3	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	مشكلة الدراسة
5	فرضيات الدراسة
6	حدود الدراسة
6	منهج الدراسة
7	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة
8	المقدمة
10	الإطار النظري

10	المبحث الأول : الإستراتيجية : الأهداف والمصالح
10	المطلب الأول : مفهوم الإستراتيجية
13	المطلب الثاني : الأهداف والمصالح الإستراتيجية
13	أولا : الأهداف الإستراتيجية
15	ثانيا : المصالح الإستراتيجية
17	المبحث الثاني : محددات وأدوات الإستراتيجية ونماذجها
17	المطلب الأول : محددات الإستراتيجية وأدواتها
22	المطلب الثاني : نماذج من الإستراتيجية الدولية
31	الدراسات السابقة
38	التعليق على الدراسات السابقة
40	الفصل الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج
41	المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي
49	المبحث الثاني : إيران قوة إقليمية خليجية
62	الفصل الرابع : العلاقات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط
63	المبحث الأول : العلاقات الإيرانية الخليجية
85	المبحث الثاني : موقع الخليج في علاقات إيران الإقليمية والدولية
107	الفصل الخامس : الأهداف والمصالح الإستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي
114	المبحث الأول : الأوضاع الاقتصادية الداخلية وتأثيرها على دور إيران في منطقة الخليج

125	المبحث الثاني : الأهداف والمصالح السياسية والأمنية لإيران في منطقة الخليج
134	المبحث الثالث : الأهداف والمصالح الأيديولوجية الفكرية لإيران في منطقة الخليج
143	الخاتمة والنتائج
146	المصادر والمراجع
165	فهرست المحتويات